

# الاحتكار

فى ميزان الشريعة الإسلامية  
وأثرة على الإقتصاد والمجتمع  
(رؤية فقهية جديدة)

دكتور

أسامة السيد عبد السميع  
قسم الفقه المقارن  
كلية الشريعة والقانون  
جامعة الأزهر - القاهرة



دار الجامعة الجديدة  
٣٨ ش سوتير - الأزليطة - ت، ٤٨٦٨٠٩٩

دار الجامعة الجديدة



دار الجامعة الجديدة

٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة

الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٦٨٠٠٩٩

E-mail : darlgamaa@igadida@hotmail.com



# الاحتكار

فى ميزان الشريعة الإسلامية  
وأثره على الاقتصاد والمجتمع  
( رؤية فقهية جديدة )  
ومعه ملحق مشروع بقاتون المنافسة  
ومنع الاحتكار

دكتور

أسامة السيد عبد السمیع

قسم الفقه المقارن

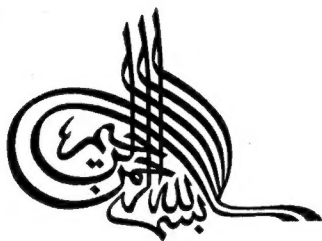
بكلية الشريعة والفتاوى بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

دار الجامعة الجديدة  
٢٨ ش سولم الأريطة / الاسكندرية  
٤٨٦٨٠٩٩ ت









## أنوار من كتاب الله سبحانه وسنة نبيه ﷺ

- قال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) سورة النساء الآية ٢٩ .
- وقال أيضاً : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) سورة البقرة الآية ١٨٨ .
- وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ ( الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٧٢٨ ، حديث رقم ٢١٥٣ ، تحقيق : فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .
- وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه أيضاً قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس ) . ( أخرجه الإمام الكنائى فى مصباح الزجاجة ج ٣ ص ١١ ، وإسناده صحيح ، تحقيق / محمد المنتقى الكشناوى ، دار العربية بيروت - الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ ) .



# افتتاحية الكتاب

- مقدمة المؤلف
- خطة البحث



## بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

الحمد لله رب العالمين . وصلاة وسلاما على أشرف المرسلين . سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ..

• فمن القواعد التي أرسنها الشريعة الإسلامية حرية البيع والشراء قال تعالى : ( وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ) <sup>(١)</sup> ، غير أن مبدأ الحرية المقرر في الشريعة الإسلامية ليس على إطلاقه فهو مقيد بعدة ضوابط حتى يكون هذا البيع مشروعاً ، ويكون هذا البائع مقترناً بمرتبة النبيين والصديقين والشهداء يقول ﷺ : ( التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء ) <sup>(٢)</sup>.

من هذه الضوابط :

١ - ألا يكون بيعاً ربوياً قال تعالى : ( وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ) <sup>(٣)</sup>.

٢ - ألا يكون بيعاً مشتملاً على غرر لنهيهِ ﷺ عن بيع الغرر. <sup>(٤)</sup>

(١) سورة البقرة من الآية ٢٧٥ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن عمر ، بإرجاع : من ابن ماجه : ج ٢ ص ٧٢٤ ، حديث رقم ٢١٣٩ ، في كتاب التجارات ، دار الريان للتراث بالقاهرة .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧٥ .

(٤) القسري : لغة - الخطر ، بإرجاع : مختار الصحاح للرازي ص ٤٧١ ترتيب السيد خاطر ، دار التراث

- ٣ - ألا يكون بيعاً منهياً عنه كبيع التصرية<sup>(١)</sup>، والنجش<sup>(٢)</sup>.. الخ.
- ٤ - أن يتحلى السبائع بالصدق والأمانة وعدم الغش وتطفيف الكيل والميزان.. الخ .
- ٥ - ألا يترتب على البيع أكلاً لأموال الناس بالباطل أو بدون وجه حق.

- = واصطلاحاً : ما يكون مجهول العاقبة لا يدري لوكون أم لا . يراجع : التعريفات للرجزى ص ٨ دة الريان . بمصر ، ويراجع أيضاً : الشرح الصغير للردير ج ٢ ص ٢٢ ، الشركة المصرية للطباعة والنشر بمصر عام ١٩٨١م.
- (١) التصرية لغة : الحبس . يقال : صرى الشاة تصرية إذا لم يحلبها أولماً حتى تجصع اللبن في ضرعها . يراجع : مختار الصحاح للرقى ص ٣٦٢ .
- وشرعاً : عرفها الإمام الشافعى بقوله : ( هي ربط لأخلاف الناقة والشاة وترك طيبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عاقبتها .
- يراجع : سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أملة الأحكام للصنعاني ج ٣ ص ٢٦ ، دة الكتب العلمية - بيروت . لبنان .
- (٢) السنجش لغة : أن يتواطى رجل مع آخر إذا أراد بيعاً أن يمدحه ، أو أن يريد الإنسان أن يبيع ببيعة فتساومه فيها ثم يثمن كثير لينظر إليك ناظر ليقع فيها .
- ويراجع : القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٢ ص ٢٨٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، مختار الصحاح ص ٦٤٧ .
- وشرعاً : أن يحضر الرجل فيعطى بها الشيء وهو لا يريد الشراء ، ليقضى به المولم فيعطون بها أكثر ما كانوا يعطون لو لم يسعوا سومه .
- يراجع : الأم للشافعى ج ٣ ص ٨٠ ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق عام ١٢٢١هـ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الاختيار لتعظيم المختار للموصلى ج ٢ ص ٣٢ ، الهيئة المصرية لتسليم المطابع الأميرية بمصر عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، والمردد بالسوم : هم المشترون الذين يقومون بالفصل في البيع .
- وقيل في تعريفه أيضاً : ( هو أن تزيد في ثمن سلعة ولا رغبة لك في شرائها ) ، يراجع : التعريفات للرجزى ص ٣٠٨ .

- ومن هذه الصور المحرمة للضابط الأخير الاحتكار في مجال البيع والشراء لأى سلعة ما ، والذي يريد من خلاله أن يثري البائع على حساب المستهلكين وأن يأكل أموالهم بالباطل والذي حرّمته الشريعة الإسلامية وكما سيرد في ثنايا البحث وذلك حماية للمستهلكين وحفاظا على اقتصاد المجتمع .
- غير أنه من الجدير بالإشارة إلى أن الاحتكار في الماضي كان يأخذ صورة نكاد تكون فردية على مستوى ضيق ، أما الآن فقد أصبح الاحتكار له صورة عالمية أو دولية فقد تحتكر دولة ما أو شركة لسلعة ما مما يضر بعامّة الناس أو ببقاى الدول ، وهو ما يمكن أن نسميه بالاحتكار العالمى أو الدولى ، كما يمكن أن يكون الاحتكار من المستهلكين أنفسهم وهو ما سوف نقوم بتوضيحه في ثنايا البحث إن شاء الله تعالى .
- لهذا كله حينما نهت الشريعة الإسلامية عن الاحتكار بكافة صوره كان غرضها الأساسى هو حماية المستهلكين من أفراد أو هيئات أو حتى دول من الضرر الواقع عليهم ومن أكل أموالهم بالباطل مما يؤثر على المجتمع واقتصاده ، مما يتعين معه فى النهاية إيجاد علاج للمحتكر ثم عقوبته إن لم يفلح العلاج معه .

## خطة البحث

وقد قسمت هذا البحث إلى ثمانية فصول وخاتمة :

الفصل الأول : مفهوم الاحتكار في الفقه الإسلامي .

الفصل الثاني : التفرقة بين الاحتكار وما يشبهه من ألفاظ ومعاني.

الفصل الثالث : صور الاحتكار .

الفصل الرابع : الحكم التكليفي للاحتكار وأدلة ذلك .

الفصل الخامس: شروط الاحتكار .

الفصل السادس: أثر الاحتكار على الاقتصاد والمجتمع .

الفصل السابع : التدابير الوقائية للحد من الاحتكار .

الفصل الثامن : عقوبات الاحتكار في الشريعة الإسلامية .

لعله يكون نواة أمام المشرع في مختلف سائر البلدان .

الخاتمة : وقد ذكرت فيها أهم نتائج هذا البحث

- كما قمت بعمل اقتراح مشروع بقانون الاحتكار والذي نادى بإصداره كثيراً الغرفة التجارية بمصر .

وفى النهاية : أسأل الله العلى العظيم رب العرش الكريم أن

يقبل منى هذا العمل وأن يجعله فى ميزان الحسنات يوم القيامة إنه

قدير وبالإجابة جدير .

فنعم المولى ونعم النصير .

الباحث



**الفصل الأول**  
**مفهوم الاحتكار**  
**فى الفقه الإسلامى**



الاحتكار لغة : الظلم والجمع والحبس للطعام ليتربص به الغلاء ،  
والاسم منه الحكرة <sup>(١)</sup>.

وشرعا : لقد اختلف تعريف الفقهاء للاحتكار تبعا لمفهومه عند كل  
منهم .

- فعند فقهاء الحنفية إلا أبا يوسف : هو " أن يشتري طعاما في  
مصر ويمتنع عن بيعه وذلك يضر بالناس " <sup>(٢)</sup>
- وعند فقهاء المالكية هو " الانخار للمبيع وطلب الربح بتقلب  
الأسواق " <sup>(٣)</sup> لأنه يجري عندهم في " كل شيء من طعام أو إدام  
أو كتان أو صوف أو عصفر أو غيره " <sup>(٤)</sup>.
- وكذلك : الاحتكار عند أبي يوسف من فقهاء الحنفية فهو يجري  
في كل ما يضر بالعامّة قوتاً كان أو لا <sup>(٥)</sup>.

(١) مختار الصحاح للرازي ص ١٤٨ مادة حكر ، المغرب لأبي المكارم المطرزي  
ص ١٢٤ ، دار الكتاب العربي - بيروت ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٢  
ص ١٢.

(٢) بدائع الصنائع للكاتبي ج ٥ ص ١٢٩ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

(٣) المنتقى شرح الموطأ للباي ج ٥ ص ١٥ ، دار الكتاب الإسلامي - بيروت .

(٤) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للخطيب ج ٤ ص ٢٢٧ - دار الفكر - بيروت .

(٥) بدائع الصنائع للكاتبي - المرجع والمكان السابقان .

- وعرف عند فقهاء الظاهرية <sup>(١)</sup> والإمامية <sup>(٢)</sup> والزيدية <sup>(٣)</sup> عما لا يخرج عن هذا المعنى .
- وعند فقهاء الشافعية : الاحتكار : هو أن يشتري القوت وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ <sup>(٤)</sup>.
- أو هو " إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لا في وقت الرخص لبيعه بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة " <sup>(٥)</sup> .
- وعند فقهاء الحنابلة : " هو أن يشتري قوت آدمي فقط للتجارة ويحبسه ليقبل فيغلو " <sup>(٦)</sup>.
- وعند فقهاء الإباضية عرف الاحتكار بأنه : ( شراء مقيم سواء اشترى من سوق أو غيره بالدنانير أو الدراهم أو غيرها طعاما ليتجر وقت رخصه في بلده بقصد ادخاره لغلاء فيه ) <sup>(٧)</sup> .

(١) يراجع في فقه الظاهرية المحلى لابن حزم الظاهري ج٩ ص ٩٤ ، دار الأفاق الجديدة - بيروت .

(٢) وفي فقه الإمامية : فقه الإمام جعفر الصادق ج٣ ص ١٤٣ ، عرض واستدلال / محمد جواد مغنية ، مؤسسة قصاريان - جمهورية إيران الإسلامية .

(٣) وفي فقه الزيدية : السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكتاني ج٣ ص ٨٥ ، تحقيق محمود وإبراهيم زايد ، محمود أمين النواوي ، وزارة الأوقاف المصرية عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م ، وإن كان عند البعض منهم يختص بقوت آدمي فقط وعند البعض الآخر يختص بالقوات الأعمىين والبهائم معا وسيأتي التحيز تفصيلا عن ذلك في المبحث الخامس إن شاء الله تعالى .

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ج٣ ص ٤٧٢ ، دار الفكر بيروت .

(٥) أسنى المطالب شرح روض الطالب للأصاري ج٢ ص ٣٨ دار الكتاب الإسلامي، بيروت .

(٦) كشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي ج٣ ص ١٨٧ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

(٧) شرح الثيل وشفاء العليل لأطفيش ج٨ ص ١٧٦ ، مكتبة الإرشاد، جدة السعودية .

ومن الجدير بالملاحظة : أن تعريف فقهاء الشافعية هو نفس مضمون تعريف فقهاء الحنفية إلا أبا يوسف ، من أن الاحتكار في أقوات آدميين والدواب ، ولكن فقهاء الشافعية يشترطون شراء الأقوات في حال الغلاء حتى يتحقق الاحتكار ببيعه بسعر أعلى إذا اشتدت حاجة الناس إليه ، بينما فقهاء الحنفية لا يشترطون الشراء في حال الغلاء ، فيستوى لديهم ويتحقق الاحتكار سواء تم الشراء في حال الرخص أو الغلاء .

#### التعريف المختار للاحتكار :

- ومع أننا نختار تعريف فقهاء المالكية ومن وافقهم للاحتكار من أنه يشمل كل شيء من طعام أو غيره ، إلا أنه من الملاحظ الآن أن الاحتكار في العصر الحالي أصبح غير قاصر على الأفراد ، بل امتد إلى الدول ، فمن الممكن أن تقوم دولة أو شركة بالاحتكار لسلعة ما ، وكما سيأتي تفصيلاً في صور الاحتكار بعد ذلك ، ومن ثم يمكن تعريف الاحتكار على ضوء ذلك بأنه : ( احتكار شخص مادي أو معنوي فرداً كان أو مجموعة لسلعة ما طعاماً كان أو غيره بقصد حيازته وتملكه لإغلائه على الآخرين مما يسبب أضراراً فاحشة بهم ) .



**الفصل الثانى**  
**التفرقة بين الاحتكار**  
**وما يشبهه من ألفاظ ومعانى**





## تمهيد :

قد يشتبّه الاختكار مع بعض الألفاظ والمعاني ، بما يجعله تارة مختلطاً به لفظاً وتارة أخرى مختلطاً به معنى ، ومن ثم فإبني سأقوم في هذا المبحث بنكر الفرق بين :

- الاختكار والحكر .
- الاختكار وإدخار القوت .
- الاختكار وإمساك السلع .
- الاختكار وقصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة .

## أولاً : الفرق بين الاختكار والحكر :

الاختكار كما سبق تعريفه : هو ( حبس الطعام أو السلعة بقصد الإغلاء على الناس عندما تشتد الحاجة إلى السلعة ) .  
أما الحكر لغة : الاسم من الحكر بفتح الحاء وسكون الكاف وهو في الأصل الظلم وإساءة المعاشرة<sup>(١)</sup> .  
واصطلاحاً : باستقراء أقوال الفقهاء تبين أنه مطلقاً على ثلاثة معاني :

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٢ ص ١٢ .

الأول : الحكر بمعنى الأجرة المقررة على عقار موقوف أى محبوس فى الإجارة الطويلة ونحو ذلك ، ومن هذا الاستعمال : قول بعض الفقهاء : ( من بنى فى الأرض الموقوفة المستأجرة مسجداً وقفه الله تعالى فإنه يجوز ، وإذا جاز فعلى من يكون حكره )<sup>(١)</sup> ؟ ، الظاهر أن يكون على المستأجر ما دامت المدة باقية ، فإذا انقضت ينبغى أن يكون فى بيت المال )<sup>(٢)</sup>.

الثانى : الحكر يطلق على العقار المحتكر نفسه فيقال : هذا حكر فلان .

الثالث : الحكر يطلق على الإجارة الطويلة ، والغالب أن يسمى هذا النوع الاحتكار<sup>(٣)</sup>.

- ومن ثم فقد رأينا أن الحكر والاحتكار معناهما واحد من حيث اللغة حيث يفيد كلا منها الظلم للغير ، ولما الحكر بالفتح يفتح الحاء وسكون الكاف اصطلاحاً فمن معانيه الاحتكار ، ولكن ليس بقصد حبس السلعة لإغلائها ، ولكن بقصد حبس المنفعة عن صاحبها ، كما فى الصورة الثالثة أو لصاحبها كما فى الصورة الثانية ، أو بمعنى دفع الأجرة كما فى الصورة الأولى.

(١) حكره : أى أجرته ..

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفى ج ٥ ص ٢٢٠ فى كتاب الوقف -

وقف لبناء بدون الأرض - دار الكتاب الإسلامى - بيروت . لبنان .

(٣) الموسوعة الفقهية ج ١٨ ص ٥٢ ، وزارة الأوقاف بالكويت .

- أما الحكر بالتحريك والحكرة بضم الحاء وزيادة تاء فى الآخر فيراد من ذلك كله الاحتكار فى السلع أى حبسها انتظاراً لغلائها<sup>(١)</sup> ثانياً : الفرق بين الاحتكار والاختار القوت :

سبق أن عرفنا الاحتكار بأنه حبس الطعام أو السلعة بقصد الإغلاء على الناس عندما تشتد الحاجة إلى السلعة .

أما الاختار : فهو ( أيضاً حبس الطعام أو السلعة ولكن ليس بهدف الإغلاء على الناس ، كما هو شأن الاحتكار ، ولكن بغرض الحصول على السلعة بأرخص الأثمان فى الوقت المناسب )<sup>(٢)</sup> ، فالاختار أعم من الاحتكار ، فكل احتكار اختار ، وليس كل اختار احتكار .

- ونظرا لأهمية هذا الموضوع والفرق الدقيق بينهما ، الأمر الذى يدعونا إلى بسط الموضوع بشكل مناسب ، ولذا فسوف نتناول :

- مفهوم الاختار .

- الحكم التكليفى للاختار .

#### ١ - مفهوم الاختار :

الاختار : هو اختار الشئ وتخبيته لوقت الحاجة ، وهو يشترك مع الاحتكار فى أن كلا منهما فيه تخبئة للشئ أو للسلعة بصفة عامة ، ويختلف معه فى أن الاحتكار لا يكون إلا فيما يضر بالناس حبسه ،

(١) القاموس المحيط - للمرجع والمكان السابقان .

(٢) يراجع : أ. د. رشاد حسن خليل - الفساد فى النشاط الاقتصادى - بحث منشور

بكتاب - قضايا فقهية معاصرة - ج ٢ ص ٢٠٨ ، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

عام ٢٠٠٣م ، بتصرف .

أما الادخار فإنه يتحقق فيما يضر وما لا يضر <sup>(١)</sup> ، ومن ثم يقول الإمام الباجي : ( وأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار ) <sup>(٢)</sup> .  
 - هذا ويمكن تعريف الادخار بصفة عامة بأنه : ادخار الإنسان  
 لشيء عيني أو نقدي في وقته الحالي لاحتياجه إليه في المستقبل .

## ٢ - الحكم التكليفي للادخار :

- ونظراً لما سبق أن قررناه من أن الادخار أعم والاحتكار  
 أخص ، فكل احتكار ادخار ، وليس كل ادخار احتكار ، فإن  
 الحكم التكليفي للادخار يختلف .
- فإذا كان الادخار للسلعة ادخاراً بصفة عامة بقصد إغلائها على  
 الناس عندما تشتد حاجتهم إليها ويتربح ربحاً فاحشاً منها فهو  
 احتكار وبالتالي فهو حرام وسيأتى تفصيلاً في المبحث الرابع  
 من ذات البحث إن شاء الله تعالى .
- وأما إذا ادخار بقصد الحصول على السلعة بأرخص الأثمان  
 في الوقت المناسب <sup>(٣)</sup> لنفسه ومن يعول إذا كان مستهلكاً ، أو  
 كان بغرض الحصول على الربح للمعتاد للسلعة إذا كان تاجراً  
 وبائعاً وليس بقصد إغلائها على الناس أى التربح ربحاً فاحشاً  
 منها فهذا كله جائز ولا بأس به ، وأما إذا كان الادخار من غلة

(١) الموسوعة الفقهية ج ٢ ص ٩٠ ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت  
 يتصرف .

(٢) المنتقى شرح الموطأ للباجي ج ٥ ص ١٥ .

(٣) الوقت المناسب : هو وقت الحاجة لكل شخص .

للمدخر أصلاً بدون نية لحتكار وعدم الإغلاء على الناس<sup>(١)</sup> فهذا يجوز باتفاق وكما سيأتى .

### أصل مشروعية الاختار :

لقد ثبتت مشروعية وجواز الاختار بصفة عامة لا سيما لاختار القوت إذا لم يكن بغرض الاحتكار بموجب الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

### • أما الكتاب :

١ - فقول الحق تبارك وتعالى : ( وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ )<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة :

فقد دلت هذه الآية فى شطرها الأخير على أمر الحق تبارك وتعالى لبنى آدم بعدم الإسراف لا سيما فى الطعام والشراب حتى ولو كانا مباحين<sup>(٣)</sup> من الأصل ، ومن ثم فإن هذا يدل من باب أولى على حث الإنسان على الاختار إذا كان فى مقدوره ذلك .

(١) حيث سنذكر إن شاء الله تعالى فى المبحث الخامس من ذات البحث آراء الفقهاء فى هل الاختكار يجرى فى غلة الإنسان وجلبه أى استيراده أم لا ؟ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٣١ .

(٣) أما إذا كانا محرمين أصلاً فإنه لا يجوز حتى ولو لم يكن هناك إسراف ، ما لم تدع ضرورة إلى ذلك ، وحينئذ يدخل ذلك تحت قوله تعالى : ( لَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) سورة البقرة من الآية ١٧٣ .

٢ - وقال تعالى أيضاً حاكياً عن سيدنا يوسف عليه السلام في تعبيره لرؤيا الملك وتفسيرها له : ( قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ ذَاتًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ) <sup>(١)</sup> .  
وجه الدلالة :

فقد دلت هذه الآية وكما ذهب للقرطبي إلى ذلك بقوله : وهذا يدل على جواز احتكار الطعام لوقت الحاجة <sup>(٢)</sup> ، والمراد بالاحتكار أى الانخار سواء كان انخاراً من فرد أو دولة .  
• وأما السنة :

١ - فقد روى عن عمر بن الخطاب قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكان رسول الله ﷺ ( يحبس لأهله قوت سنة ) <sup>(٣)</sup> .  
٢ - وعن عمر بن الخطاب رضی الله عنه أيضاً قال : أنه ﷺ ( كان ينفق على أهله نفقة سنة ) <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة يوسف الآية ٤٧ .

(٢) تفسير القرطبي والمسمى بالجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٢٠٤ ، تحقيق / أحمد عبد العظيم البردوني ، دار الشعب بالقاهرة ، الطبعة الثانية عام ١٣٧٢ هـ .

(٣) أخرجه الإمام البزار في مسنده ج ١ ص ٣٧٨ حديث رقم ٢٥٥ ، تحقيق د. محطوف الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩ هـ ، وفي الجامع الصغير للسيوطي بلفظ " اخر " يرجع : الجامع الصغير للسيوطي ص ٢٤٣ حديث رقم ٤١٤ ، تحقيق / محمد عبد الرؤوف المنلاي ، دار طائر القطم - جدة .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٣ ص ١٣٧٦ ، حديث رقم ١٧٥٧ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان .

## وجه الدلالة :

فقد دل هذان الحديثان وكما ذكر الإمام الحطاب بقوله :  
( ففيهما ما يدل على جواز انخار قوت العيال سنة ولا خلاف فيه  
إذا كان من غلة المدخر ، ولما إذا اشترى من السوق فأجازاه قوم  
ومنعه آخرون إذا أضر بالناس ، وهذا مذهب مالك في الانخار  
مطلقاً ) (١).

٣ - ومما يدل أيضاً على جواز انخار القوت ما جاء في صحيح  
البخارى عن سلمة بن الأكوع قال النبي ﷺ : بشأن لحوم  
الأضاحي : (كلوا وأطعموا) (٢) وانخروا .

## وجه الدلالة :

فقد دل هذا الحديث على جواز انخار الإنسان لقوته صراحة  
في قوله ﷺ بشأن لحوم الأضاحي : " وانخروا " والأمر هنا  
للإباحة ، ومن ثم يقول الإمام الشوكاني : ( ويتصدق من لحوم  
الأضاحي ويأكل وينخر ) (٣).

• ومن ثم يقول الإمام البهوتي : ( ولا يكره لأحد انخار قوت  
لأهله ودوابه سنة وسنتين نصاً ولا ينوى التجارة كما سبق من  
الحديث ) (٤).

(١) يراجع : مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٢٨ بتصرف .

(٢) أطعموا : أي تصدقوا .

(٣) لدرر البهية بشرح الروضة التنبيهية للشوكاني ج ٢ ص ٢٢٢ ، مكتبة دار الفرائد بالقاهرة .

(٤) يراجع : كشف القناع للبهوتي ج ٢ ص ١٨٨ ، والمراد بالحديث الولد بالنص ما سبق  
أن نكرناه في الدليل من السنة .

ويقول أيضاً : ( ولا يكره ادخار قوت أهله ودوابه نصا ، فقد ورد أنه ﷺ ادخر قوت أهله سنة ) (١).

ويقول الإمام المردلوى : ( ولا يكره ادخار قوت لأهله ودوابه نص عليه .. ونقل جعفر سنة وسنتين ولا ينوى التجارة ) (٢) • وأما الإجماع :

وقد دل الإجماع أيضاً على جواز ادخار القوت والذي حكاه الإمام الخطاب بقوله : ( لا خلاف في أن ما يدخره الإنسان لنفسه وعياله من قوت وما يحتاجون إليه جائز ولا بأس به ) (٣) • وأما المعقول :

وقد دل المعقول أيضاً على جواز ادخار القوت ، وهو أنه يستحيل على الإنسان أن يأكل ما يزرعه أو يشتريه في وقت واحد، فتحتم بذلك جواز ادخار الإنسان لشيء مما يزرعه أو يشتريه حسب ما يراه من مدة معقولة ومناسبة له .

ثالثاً : الفرق بين الاحتكار وإمساك السلع :

الاحتكار كما سبق أن ذكرنا هو : حبس الطعام أو السلعة بقصد الإغلاء على الناس عندما تشتد الحاجة إلى السلعة .

(١) برالجع شرح منتهى الإرادات للبيهقي ج٢ ص ٢٧ ، عالم الكتب - بيروت .

لبنان ، الحديث الوارد بالنص تقدم تخرجه .

(٢) برالجع : الإصناف في معرفة الرالجع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد للمردلوى

ج٤ ص ٣٢٩ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(٣) مواهب الجنيل للخطاب ج٤ ص ٢٢٧ .



أما إمساك السلع فيقصد منه :إمساك ما انتراه الإنسان حالة استغناء أهل البلد رغبة في أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه .

وهذا هو الفرق بين الاحتكار وإمساك السلع ، حيث إن الأول يقصد منه حبس السلعة لإغلائها على الناس عندما تشتد حاجتهم إليها ، أما الثاني فليس للهدف منه حبس السلعة بقصد إغلائها على الناس بقدر ما هو امتصاص للزائد عن حاجتهم وبيعه للمستهلكين مرة أخرى عندما يحتاجون إليه ولو بأعلى من ثمنه <sup>(١)</sup> ، نظرا لأن غلو الثمن راجع في الأصل من أجل نفقات الحفظ إلى فترة أطول .. الخ ، ومن ثم يقول الإمام ابن حزم مؤيداً ذلك : ( فصح أن إمساك ما لا بد منه مباح ، والشراء مباح ، والمذكور بالذم هو غير المباح بلا شك ، وكل احتكار فإنه إمساك ، والاحتكار مذموم ، وليس كل إمساك مذموماً ، بل هو مباح حتى يقوم دليل بالمنع ) <sup>(٢)</sup>.

- ومن ثم يوضح ذلك أحد المحققين فيقول : ( وأما التخزين المنظم لسلع يتم إنتاجها موسمياً في حين أن استهلاكها طوال العام فلا يعد احتكاراً ، لأن هذا التخزين ينظم عرض السلعة وفقاً للحاجة إليها في ظل الاستقرار النسبي للأثمان ) <sup>(٣)</sup>.

(١) وذلك مستلماً بقرم للتجار حالياً في سوق التوافيقية بالقاهرة ومنذ فترة طويلة يبيع فاكهة الصيف في الشتاء ، وفاكهة الشتاء في الصيف بثن أعلى من الثمن المعتاد لها في حينها ، وذلك لظور في الثمن من أجل مقابل نفقات الحفظ وقلة المعروض من هذه السلعة .. وهكذا ، فهذا لا يعد احتكاراً نهائياً .

(٢) للمحلى لابن حزم الظاهري ج ٧ ص ٥٧٢ .

(٣) د. عبد الهادي عيسى السجار - الإسلام والاقتصاد - ص ١٢٢ ، سلسلة عالم المعرفة بالكويت - رقم ٦٣ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - مارس عام ١٩٨٢م .

• بل ويزيد الأمر وضوحاً أحد العلماء المحدثين<sup>(١)</sup> فيقول :

" أما إمساك ما اشتراه الإنسان حالة استغناء أهل البلد رغبة في أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه ، فإنه ينبغي ألا يكره ، بل يستحب وربما يكون هذا حسن ، لأنه ينفع به الناس ويحقق مصلحة المتعاملين .

وهذا نظر سديد يظهر حرص الفقهاء على منع الضرر عن المنتجين مع حفظ حقوق المستهلكين ، فامتصاص الزائد عن الحاجة من الأسواق بمنع الضرر عن المنتجين إذ قد يكون هذا الإنتاج هو كل ثروته ، ولا يستطيع الوفاء بالتزاماته ، وسداد ديونه إلا ببيع ما عنده في هذا الوقت بالذات ، ومن ثم كان منع ذلك تضيقاً على الناس وإيقاعهم في حرج بالغ والحرَج مرفوع ، كما أن حفظ هذا الزائد عن الحاجة لدى من يشتريه من التجار . لبيعه مرة أخرى إلى المستهلكين حتى وإن غلا ثمنه عن وقت شرائه ، فذلك أمر طبيعي إذ حفظه لوقت الحاجة إليه يحتاج إلى نفقات فضلاً عن حاجة التاجر إلى ربح أمواله التي استخدمها في ذلك — يحقق المصلحة للمستهلكين في حصولهم على ما يحتاجون إليه وقت رغبتهم فيه .

كما أن هذا الرأي يتمشى مع الواقع العملي لفهم معنى التجارة الجائزة والمباحة ، لأن من ضرورياتها أن يشتري التاجر السلع وقت عرضها بكثرة ، وتتنازل قيمتها تبعاً لقلّة الرغبة في

(١) أد / رشاد حسن خليل ، المرجع السابق ص ٣٠٨ وما بعدها .

الإقدام على شراء المزيد منها ، وتحول الرغبة عنها إلى غيرها ، وهذا ينطبق على حالة شراء السلع وإسماؤها إلى أن يحتاج إليها الناس .

رابعاً : الفرق بين الاحتكار وقصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة :

الاحتكار كما ذكرنا : هو حبس الطعام أو السلعة بقصد الإغلاء على الناس عندما تشتد حاجتهم إليها .

أما قصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة فليس باحتكار لأنه يعنى : أن إنتاج سلعة معينة تختص بها فئة معينة لتنظيم شئون المجتمع .

- ومن ثم فليس هناك نية الاحتكار لهذه السلعة بقصد اغلائها ، ومن ثم يقول أحد الباحثين للمحدثين : ( ومن ناحية أخرى فإن التخصص في إنتاج السلعة ، أى الأفراد بإنتاجها ، لا يعد من قبيل الاحتكار إذا لم يستخدم في الإضرار بالمسلمين ) (١) .

(١) يراجع : د. عبد الهادي على لتجار - الإسلام والاقتصاد - المرجع السابق



## **الفصل الثالث**

### **صور الاحتكار**



إن من يستقرئ في موضوع الاحتكار يجد أن للاحتكار ثلاث

صور :

- الصورة الأولى : احتكار البائعين :
- هذا وقد يكون الاحتكار فردياً وقد يكون جماعياً .
- أما الاحتكار للفردى : كما إذا قام بفعل الاحتكار شخصى بمفرده فى مكان ما بقصد إغلاء السلعة على الناس .
- وأما الاحتكار الجماعى : كما إذا اتفقت مجموعة من البائعين فيما بينهم على احتكار سلعة بعينها وفرض سعر أعلى عند بيعها للمستهلكين .

هى للصورة المعتادة للاحتكار وهى أن تكون عن طريق البائعين بعد شرائهم للسلع <sup>(١)</sup> وتخزينها بقصد إغلاء الأسعار بعد احتكارهم لها وفرضهم للسعر الذى يضعوه مما يضر بعلامة الناس.

• الصورة الثانية : احتكار المستهلكين أنفسهم :

وهى أن يأتى الاحتكار عن طريق المستهلكين أو المشترين أنفسهم ، وذلك إذا قاموا فى وقت واحد بشراء سلعة معينة بقدر

(١) سواء كانت السلعة عينية أم نقدية كالنقد أو الترياق المسودى مثلاً حينما يحتكره البعض بقصد إغلائه على الناس غلاء فاحشاً فى بعض المواقف ومنها موسم الحج مثلاً.

أكبر من حاجتهم لا سيما في وقت الأزمات ، مما يضطر معه البائعون لرفع السعر لمواجهة هذا الاحتكار، مما يضر ببقية الناس .

• الصورة الثالثة : صورة الاحتكار للعالمى على مستوى الدول ،  
أو الشركات العالمية .

- أما على مستوى الدول :

فحينما تقوم دولة معينة باحتكار إنتاج نوع معين من الأسلحة مُحَرِّمة ذلك على باقى الدول فإن هذا يعد احتكاراً ، كما هو الشأن حالياً فى احتكار الولايات المتحدة الأمريكية وباقى دول مجلس الأمن ذات العضوية الدائمة<sup>(١)</sup> إنتاج الأسلحة والطاقة النووية ، ولا تريد لأى دولة بعينها لا سيما الدول العربية والإسلامية إنتاج مثل هذا النوع حتى ولو إنتاجها من أجل الدفاع عن نفسها أو للأغراض السلمية فقط ، كما هو الحال فى جمهورية إيران الإسلامية ، والغرض من ذلك الاحتكار هو فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها حماية لإسرائيل بالرغم من امتلاكها أكثر من مائتى رأس نووى ، بل وإجبار الدول العربية والإسلامية للاعتراف بإسرائيل .

٢ - وحتى تستطيع أيضاً الدولة المحتكرة لإنتاج الأسلحة والطاقة النووية<sup>(٢)</sup> الاتجار فيه بعد ذلك بالسعر الذى تراه ولمن تريد .

(١) دول مجلس الأمن ذات العضوية الدائمة خمس: أمريكا، بريطانيا، فرنسا ، روسيا ، الصين .

(٢) وذلك مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية حينما سمحت لدولتى الهند وباكستان بإنشاء برامج نووية وذلك بغرض الحصول على تصويت منهما فى مجلس الأمن ضد الملف للنووى الإيراقى فى ٢٠٠٦/٣/٢٠ م ، كما سمحت أيضاً مؤخراً لتركيا



## - وأما على مستوى الشركات العالمية :

كان تحتكر شركة اتصالات مثلاً بعينها الخطوط الهاتفية المحمولة لنفسها دون أن تسمح للآخرين أن يقوموا بإنشاء شركات أخرى منافسة لها <sup>(١)</sup> ، وذلك حتى تفرض سعرها بحرية على المشتركين معها .

ولذلك يصور الإمام ابن القيم هذا الاختكار بقوله ( أن يلزم الناس ألا يبيعوا الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون فلا تباع تلك السلع إلا لهم ، ثم يبيعونها هم بما يريدون ، فهذا من البغي في الأرض والفساد بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء ، ويجب التسعير عليهم ، وأن يبيعوا ويشترؤا بقيمة المثل منعاً للظلم، .. لأنه نوع من أخذ أموال الناس قهراً وأكلها بالباطل ) <sup>(٢)</sup>.

## الحكم الشرعي للصور الثلاث :

لا شك في أن الصورة الأولى والثالثة محظوران ارتكابها لحرمتها لأنها تضر بعامّة الناس ، وسيأتي الحديث تفصيلاً عن ذلك :

أما الصورة الثانية : فهي أيضاً محظورة إذا كانت تضر ببقية الناس وإلا فلا . لا سيما إذا تم ذلك في وقت الأزمات لسلعة معينة.

= وكما نشرت جريدة الجمهورية في ٢٠٠٦/٢/١٣م بإنشاء برنامج نووية ولم =

تعرض على ذلك لكونها قد سهلت لها مجال الجوى في حربها على العراق في

٢٠٠٣ ، كما أنها تعترف بوجود إسرائيل في المنطقة .

(١) وقد وقع ذلك في مصر منذ عقد من الزمان تقريباً حينما احتكرت شركة موبيل

خطوط المحمول بمفردها .

(٢) براجع : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية ص ٢٤٥ ، تحقيق :

محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية علم ١٣٧٧هـ - ١٩٥٣م بتصرف .

يقول الإمام الحطاب بصدد حديثه عن جواز الادخار للقوت لفترة طويلة : ( وفي حديث للنبي ﷺ " كان ينفق على أهله نفقة سنة " (١) فيه ما يدل على جواز ادخار قوت العيال سنة ، ولا خلاف فيه إذا كان من غلة المدخر (٢) ، أما إذا اشترى من السوق فأجازه قوم ومنعه آخرون إذا أضر بالناس ، وهذا مذهب مالك في الادخار مطلقا ، ونقله النووي عن القاضي عياض في الاستراء من السوق ، وأنه إن كان في وقت ضيق الطعام (٣) فلا يجوز ، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو أشهر ، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة (٤) .

ومن ثم فإنه إذا كان هناك وقت أزمة أو شحة في سلعة ما فينبغي على الشخص ألا يأخذ إلا قدر حاجته فقط ولا داعي إلى الادخار والإكثار منها حتى يتاح للغير الحصول على حاجته منها أيضاً ، فإذا فعل غير ذلك فإنه يعد محتكرا ، ومن ثم لا يجوز حيث سبيلحق ضرراً بالآخرين ، أما إذا كان في وقت سعة اشترى ما يلزمه وزيادة وجاز له أن يدخر قوته ولو لسنة مثلاً ، أما إذا كانت السلعة محل للبيع هي سلعته أصلاً كان يكون مزارعاً فيجوز له أن يدخر من غلته قوته وقوت أهله ولو لمدة عام ويبيع الباقي أو

(١) حديث تقدم تخريجه .

(٢) للمدخر أي الشخص صاحب القلة أصلاً .

(٣) ضيق للطعام : أي وقت الأزمة والقلة لسعة ما .

(٤) يراجع : مواهب الجليل للحطاب - المرجع السابق ج ٤ ص ٢٢٨ .

يحتفظ بها كلها إذا كانت على قدر حاجته ، ولا يعد محتكراً فى هذه الحالة .

ومن ثم ننقل فى النهاية ما نكره أحد الاقتصاديين المعاصرين عن هذا فيقول : ( هذا ولا يدخل فى الاحتكار ما يدخره الإنسان لحاجته هو وعائلته خاصة إذا لم تكن للناس حاجة إلى الكمية التى لديه ، أما فى أوقات الأزمات والطوارئ ، فإنه يعتبر محتكراً إذا ترصد شراء الأغذية والمواد الضرورية من الأسواق ومنع بذلك غيره من الشراء ، ويستوى فى ذلك احتكار شراء الطعام أو أى سلعة أو خدمة يحتاجها الناس )<sup>(١)</sup>.

تحية إجلال لفقهائى الشريعة الإسلامية :

وهذه نظرة بعيدة لفقهاءنا الإجملاء فقد أدركوا وبينوا كيف يتعامل الإنسان فى أوقات الأزمات وأوقات السعة والرواج والاختيار ، حتى نطبق ذلك فى مجتمعاتنا المعاصرة إذا ما ألمت بنا أزمة من الأزمات أو كنا فى سعة ورواج واختيار والتى لو طبقناها فعلاً ما شعرنا بأزمة أبداً ، فرضولن الله تعالى عليهم أجمعين .

(١) -إراجع : د. محمد عبد المنعم عفر - السياسات الاقتصادية فى الإسلام - ص ٧٧

المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة علم ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .



**الفصل الرابع**  
**الحكم التكيفي للاحتكار**  
**وأدلة ذلك**



لقد اتفق الفقهاء قاطبة على أن الاحتكار أمر محظور شرعاً نظراً لأنه يؤدي إلى إلحاق الضرر بعامة الناس ، ولكنهم اختلفوا حول هذا الحظر هل هو للحرمة أم للكراهة الأمر الذي يدعونا إلى بيان ذلك بالتفصيل آراء الفقهاء حول عدم مشروعية الاحتكار هل للحرمة أم للكراهة وكان اختلافهم على رأيين :

الرأى الأول : لجمهور الفقهاء من الحنفية فى رواية راجحة ، والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والإباضية والإمامية فى رواية ، والزيدية من أن الاحتكار أمر محرم .

- فقد ورد فى فقه الحنفية: أن ( من أحكام الاحتكار الحرمة لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " ، ولا يلحق اللعن إلا بمباشرة المحرم )<sup>(١)</sup>.
- وفى فقه المالكية وبعد ما ذكر أن الاحتكار يكون فى كل شئ قال : ( فما كان احتقاره يضر بالناس منع محتكره من الحكرة ولا شك أن المنع من أجل التحريم )<sup>(٢)</sup>.
- وفى فقه الشافعية : ( ويحرم الاحتكار .. .. ويختص تحريم الاحتكار بالأقوات ومنها التمر .. الخ )<sup>(٣)</sup>.

(١) يراجع : بدائع الصنائع للكاسى ج٢ ص ١٢٩ ، والحديث أخرجه .

(٢) يراجع : مواهب الجليل للحطاب ج٤ ص ٢٢٧ .

(٣) يراجع : أسنى المطالب شرح روض الطالب للأصارى ج٢ ص ٣٨ .

- وفي فقه الحنابلة : ( ويحرم الاحتكار في قوت الأسمى فقط )<sup>(١)</sup>
- وفي فقه الظاهرية : ( والحكرة المضرة بالناس حرام ، سواء في الابتياح أو في إمساك ما ابتاع ويمنع من ذلك )<sup>(٢)</sup>.
- وفي فقه الإباضية : ( باب في النهي عن الاحتكار في بلد فيه موحدون أو موحدون ومشركون ، أو موحدون وأهل الذمة ، أو أهل الذمة وحدهم ، وجاز في بلد فيه مشركون أو كتابيون محاربون وحدهم .. )<sup>(٣)</sup> ولا شك أن النهي يقتضى التحريم .
- وفي موضع آخر : ( والاحتكار حرام على البائع والمشتري )<sup>(٤)</sup>
- فقد ورد في فقه الإمامية : ( الاحتكار مكروه ، وقيل حرام )<sup>(٥)</sup>
- فقد جاء في فقه الزيدية : ( والاحتكار والحكرة قد فسرا بحبس السلع عن البيع ، وهذا يدل على تحريم الاحتكار لكل ما تدعو إليه حاجة الناس )<sup>(٦)</sup>.

(١) يراجع : كشف القناع للبهوتي ج ٢ ص ٨٧ ، وإعلام الموقعين عن رب العالمين

لابن قيم الجوزية ج ١ ص ٣٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٢) يراجع : المحلى لابن حزم الظاهري ج ٩ ص ٦٤ ، دار الأفاق الجديدة - بيروت .

(٣) يراجع : شرح التلويح وشفاء الطويل لأطفيش ج ٨ ص ١٦٦ .

(٤) المرجع السابق ج ٨ ص ١٧٨ .

(٥) يراجع : شراف الإسلام في مسائل الحلال والحرام للهنلي ج ٢ ص ١٥ ، مؤسسة

مطبوعاتي إسماعيليان - إيران ، ويرجع أيضاً : المختصر النافع للهنلي أيضاً من

١٤٤ وزارة الأوقاف - الطبعة الثانية علم ١٣٧٧هـ .

(٦) يراجع : السيل الجرار للشوكلي ج ٣ ص ٨٥ .



الرأى الثلثى : وهو أن الاحتكار مكروه فى أقوات الأدميين والدواب وهو للرواية الثانية لفقهاء الحنفية والإمامية .

فقد جاء فى فقه الحنفية : ( ويكره الاحتكار فى أقوات الأدميين والبهائم إذا كان ذلك فى بلد يضر الاحتكار بأهله .. ) (١) .  
غير أن الكراهة إذا أطلقت عند الحنفية فإنها تتصرف إلى الكراهة التحريمية .

وفى فقه الإمامية : ( ومن مكروهات البيع .. الاحتكار وهو حبس الأقوات ، وقيل يحرم ) (٢) .  
الرأى الرابع :

والرابع بلا شك هو للرأى الأول .

أدلة النهى عن الاحتكار :

وقد استدل الفقهاء عن حظر الاحتكار بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

• أما الكتاب :

أ - وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) (٣) .

ب - وقوله تعالى : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) (٤) .

(١) راجع : شرح فتح القدير لابن الهمام ج ١٠ ص ٥٨ ، دار الفكر - بيروت .

(٢) راجع المختصر للنافع فى فقه الإمامية ص ١٤٤ ، ويراجع أيضاً : شرايع الإسلام للمرجع والمكان السابقان .

(٣) سورة النساء من آية ٢٩ .

(٤) سورة البقرة من آية ١٨٨ .

## وجه الدلالة من هاتين الآيتين :

قد دلت هاتان الآيتان على حرمة أكل أموال الناس بينهم بالباطل ويكون وجه حق لأن النهي للتحريم ، ومن ذلك أكل أموالهم عن طريق الاحتكار ببيع السلعة لهم بسعر أعلى نظراً لحاجتهم إليها .

ج - وقال تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) <sup>(١)</sup>.  
وجه الدلالة :

قد دلت هذه الآية : وكما ذهب بعض المفسرين - إلى أن الاحتكار من الظلم ، فقد روى أبو داود عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ قال ( احتكار الطعام في الحرم إحد ) <sup>(٢)</sup> وهو قول عمر بن الخطاب <sup>(٣)</sup> ، والإحد هو الميل عن الحق إلى الباطل ، وليس يتوقع أن يكون جميع الذنوب مراداً بقوله : بإلحاد بظلم ، فيكون الاحتكار من ذلك <sup>(٤)</sup> .  
• ولما السنة :

فأحاديث كثيرة منها لأحاديث عامة ، ومنها خاصة .

## أما الأحاديث العامة :

١ - فقوله ﷺ فيما رواه عنه عبد الله بن عباس وعبيدة بن الصامت ( لا ضرر ولا ضرار ) <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الحج من آية ٢٥ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٢١٢ حديث رقم ٢٠٢٠ ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .

(٣) بدائع : إمام القرطبي في تفسيره ج ١٢ ص ٣٥ .

(٤) أحكام القرآن للخصاص ج ٢ ص ٣٤١ ، دار الفكر - بيروت .

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ٧٤٠ حديث رقم ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، تحقيق / محمد فوز عبد الباقي ، دار الريان للتراث بمصر .

## وجه الدلالة :

فقد دل هذا الحديث على نهى الإنسان أن يضر أخاه ابتداءً ولا جزاءً ، لأن النفي هنا بمعنى النهى <sup>(١)</sup> ، ومن الضرر المنهى عنه احتكار السلع لبيعها بسعر أعلى نظراً لحاجة الناس إليها .

٢ - ما رواه أبو بكر نقيع بن الحارث رضي الله عنه أن النبي ﷺ خطب في الناس يوم النحر في حجة الوداع وقال : ( إن نساءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ) <sup>(٢)</sup> .

٣ - وعن عمرو بن بثرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ( ألا لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا شيء طيب نفس منه ) <sup>(٣)</sup> .

## وجه الدلالة من هذين الحديثين :

فقد دل الحديث الأول دلالة واضحة على تحريم الإسلام للاعتداء على الدماء والأموال والأعراض ، ومن صور الاعتداء على الأموال بيع السلعة بسعر أعلى عن طريق الاحتكار ، ومن فقد نفى الحديث

(١) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ألفة الأحكام للمنعتي ج ٢ ص ٨٤ .  
(٢) في مثل هذا المعنى رواه البخاري ومسلم وفي نسخة في سنته . يرجع صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ١ ص ١٥٨ ، حديث رقم ٦٧ ، مكتبة الهدى للمعتمد بالقاهرة بدون تاريخ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٧٠ في كتاب القسمة في باب تقاطع تحريم الدماء والأعراض والأموال ، المطبعة المصرية ومكتباتها بالقاهرة بدون تاريخ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٢٤ وما بعدها في كتاب المنسك حديث رقم ٢٠٧٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث طويل ج ٥ ص ١١٢ - حديث رقم ٢١١١٩ مؤسسة قرطبة - بمصر .

الثاني أو هو نفى بمعنى النهى عن أكل أموال الإنسان وعلى الأخص المسلم إلا عن طيب نفس ، والاحتكار لبيع السلعة بسعر أعلى ليس من أكل أموال الآخرين عن طيب نفس .

ولما الأحاديث الخاصة :

أ - ما رواه عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : ( الجالب مرزوق والمحنكر ملعون ) <sup>(١)</sup> .

ب - ما رواه معمر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : ( لا يحتكر إلا خاطئ ) <sup>(٢)</sup> .

ج - ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : ( من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه ) <sup>(٣)</sup> .

د - ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ( من احتكر على المسلمين طعامهم ضربته الله بالجدام والإقلاس ) <sup>(٤)</sup> .

هـ - ما رواه أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ( من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ ) <sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٧٢٨ ، حديث رقم ٢١٥٢ ، وإسناده ضعيف تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، الإمام الكنتقي في مصباح الزجاجة ج ٣ ص ١٠ ، تحقيق / محمد المنصفي الكنتقوي ، دار العربية - بيروت ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج ٣ ص ١٢٢٨ ، حديث رقم ١٦٠٥ .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ٢ ص ١٤ ، حديث رقم ٢١٦٥ ، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

(٤) أخرجه الإمام الكنتقي في مصباح الزجاجة ج ٣ ص ١١ ، وإسناده صحيح ، ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٧٢٩ ، حديث رقم ٢١٥٥ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢ ص ٣٥١ حديث رقم ٨٦٠٢ ، مؤسسة قرطبة بمصر .

### وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

فقد دلت كل هذه الأحاديث على النهي عن الاحتكار ، سواء كان الاحتكار في طعام كما ورد في بعض الأحاديث أم الاحتكار بصفة عامة كما ورد في بعضها الآخر .

#### • وأما الإجماع :

لقد أجمع الفقهاء على حظر الاحتكار وعدم جواز فعله والذي حكاه الشيخ عليش من فقهاء المالكية بقوله : ( لا خلاف في أنه لا يجوز احتكار شيء من الأطعمة في وقت يضر احتكاره بالناس )<sup>(١)</sup> .

والإمام الباجي بقوله: ( وفي حال للضرورة والضيق يمنع فيها — أي الشخص — من الاحتكار ولا خلاف نعلمه في ذلك )<sup>(٢)</sup> .

#### • وأما المعقول :

وقد دل المعقول أيضاً على أن الاحتكار محظور شرعاً وحرام ، والذي علّل له الإمام الكاساني بقوله: ( لأن الاحتكار من باب الظلم ، لأن ما بيع في المصر فقد تعلق به حق العامة ، فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجتهم إليه فقد منعهم حقهم ، ومنع الحق عن المستحق ظلم وأنه حرام ، وقليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة لتحقيق الظلم )<sup>(٣)</sup> .

(١) فتح العلي المالك للشيخ عليش ، ج ١ ص ٢٥١ ، دار المعرفة - بيروت . لبنان .

(٢) المنتقى شرح لموطأ ج ٥ ص ١٦ .

(٣) بدائع الصنعة للكاساني ج ٥ ص ١٢٩ .

### • الحكمة الشرعية لمنع الاحتكار :

لا شك أن الحكمة من حظر الاحتكار وارثكاب فعله وكما ذكر السنوى هي رفع الضرر عن عامة الناس <sup>(١)</sup>، لأن فيه من التصديق على الناس في أقواتهم <sup>(٢)</sup>، لأن في الاحتكار والغبن ضرر واقع على الذي يشتري من المحتكرين <sup>(٣)</sup>، ولأنه بالاحتكار سوف يحدث الغلاء، لذا نهى عنه الحق تبارك وتعالى لئلا يقع الغلاء <sup>(٤)</sup>. ولذا فقد أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر عن الناس <sup>(٥)</sup>.

### • الشرائع السماوية السابقة تنهى أيضاً عن الاحتكار :

ولم يكن الاحتكار محرماً في الشريعة الإسلامية فحسب، بل إنه أيضاً محرم في الشرائع السماوية السابقة، ولا أدل على ذلك مما ورد في إنجيل متى من العهد الجديد على لسان السيد المسيح - عليه السلام - موصياً تلاميذه بعدم الاحتكار والاستغلال : ( خبزنا كفافاً أعطنا اليوم ) <sup>(٦)</sup> أى لا يطبون خبزاً لأكثر من يوم واحد.

(١) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب ج ٤ ص ٢٢٨.

(٢) المنتقى شرح الموطأ للباي ج ٥ ص ١٥.

(٣) شرح النيل وشفاء العليل، المرجع السابق ج ٨ ص ١٦٦.

(٤) البحر الزخار لابن المرتضى ج ١ ص ٦٥، دار الكتاب الإسلامي - بيروت. لبنان .

(٥) مواهب الجليل للحطاب، المرجع والمكان السابقان، ويراجع أيضاً : تبين الحقائق

شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨، دار الكتاب الإسلامي - بيروت .

(٦) العهد الجديد - إنجيل متى - الإصحاح السادس الآية ١١، طبعة دار للكتاب

المقدس للعبد المملوء علم ١٨٨٣ - ١٩٨٣ م .

## **الفصل الخامس**

### **شروط الاحتكار**





## تمهيد :

وباستقراء أقوال الفقهاء فى هذا الموضوع تبين أن هناك شروطاً متفق عليها للتقرير بحرمة وأخرى مختلف فيها ، وسوف نقوم بذكرها إجمالاً ثم نفصلها بعد ذلك :

أولاً : الشروط المتفق عليها وهى ثلاثة :

- ١ - أن يكون الاحتكار فى وقت ضيق وضرورة .
  - ٢ - أن يترتب على هذا الاحتكار إضرار وتضييق على الناس .
  - ٣ - أن يقصد بالاحتكار إغلاء السلعة على الناس وتحقيق الربح أى أن يكون الغرض هو تحقيق الربح عند تقلب الأسواق .
- ثانياً : الشروط المختلف فيها وهى خمسة :

- ١ - أن يكون المحتكر قد تملك السلعة محل الاحتكار عن طريق الجلب أو من زرعه .
  - ٢ - أن يكون المحتكر قوياً ، ولكن هل هذا القوت قاصراً على قوت الآدمى فقط، أم يشمل الحيوان أيضاً، أو يعم أى سلعة ؟
  - ٣ - أن يشتري المحتكر هذا الطعام فى وقت غلاء لا رخص .
  - ٤ - أن يكون الحبس للسلعة محل الاحتكار لمدة .
  - ٥ - أن تكون السلعة محل الاحتكار ليس لها مثل أو بديل لها .
- وبعد ذلك نفصل ما أجملناه .

## الشرح

أولاً : الشروط المتفق عليها :

الشرط الأول : أن يكون الاحتكار في وقت ضيق وضرورة :

الشرط الثاني : أن يترتب على هذا الاحتكار إضرار وتضييق على الناس :

وهذا باتفاق الفقهاء وقد حكى هذا الاتفاق الأئمة الباجي، والمواق ، وعليش ، فقد ورد ( وفي حال الضرورة والضيق يمنع أى الشخص — من الاحتكار ولا خلاف نعلمه في ذلك ) (١) .

وفي التاج والإكليل: (لا خلاف أنه لا يجوز احتكار شئ من الطعام ولا غيره في وقت يضر احتكاره فيه بالناس من طعام وغيره ) (٢).

وفى فتح للعلی المالک : ( لا خلاف في أنه لا يجوز احتكار شئ من الأطعمة في وقت يضر احتكاره بالناس ) (٣).

هذا وقد ذهب الفقهاء إلى الاحتكار بالشراء من أجل التضييق على الناس يحصل بأمرين :

أحدهما : أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين مثلاً ، أما للبلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب كبغداد والبصرة ومصر مثلاً فلا يحرم فيها الاحتكار (٤).

(١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ج ٥ ص ١٦ .

(٢) التاج والإكليل شرح مختصر خليل للمواق ج ٦ ص ٢٥٤ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

(٣) فتح للعلی المالک لعليش ج ١ ص ٢٥١ .

(٤) مع ملاحظة : أن هذه البلاد الواسعة لو تم فعل الاحتكار فيها في حق من الأحياء أو في محافظة من المحافظات ، فإن صاحبه يعد محتكراً وذلك نظراً لاتساع المسافة بين الحى والحق الآخر وبين المحافظة والمحافظة الأخرى .

ثانيهما : أن يكون في حال الضيق ، بأن يدخل البلد قافلة فيبتادر ذوو الأموال فيشترونها ويضيقون على الناس <sup>(١)</sup>.

\* فإن كان الاحتكار في وقت سعة وكثرة واختيار فلا بأس حينئذ ، يقول الإمام ابن قدامة : ( فأما إن اشتراه — أى الشئ محل الشراء — في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم ) <sup>(٢)</sup> بل واعتبره بعض الفقهاء من باب الإحسان فقد ورد ( ويكره الاحتكار في أوقات الأسميين والبهايم إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله.. فأما إذا — أى الاحتكار — لا يضر فلا بأس ) <sup>(٣)</sup>

وورد أيضاً : ( والمحتكر في وقت رخاء ليس آثماً ، بل هو محسن ، لأن للجلاب <sup>(٤)</sup> إذا أسرعوا أكثروا الجلب ، وإذا بارت سلعتهم ولم يجدوا لها مبتاعاً تركوا الجلب ، فأضر ذلك بالمسلمين ) <sup>(٥)</sup> قال الله تعالى : ( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) <sup>(٦)</sup>.

(١) المعنى لابن قدامة ج٤ ص ١٥٤ يتصرف ، دار إحياء التراث — بيروت .

(٢) المعنى لابن قدامة المرجع والمكان السابقان .

(٣) فتح القدير لكمال بن الهمام ج١٠ ص ٥٨ .

(٤) الجلاب : بضم الجيم وتشديد اللام : هم المستوردون للسلع غذائية كانت أو غيرها ، وفى هذا دعوة لتشجيع الاستيراد إذا لم يكن المنتج الوطنى كافياً .

(٥) المحلى لابن حزم الظاهري ج٧ ص ٥٧٢ .

(٦) سورة المائدة آية ٢ .

### الشرط الثالث : أن يقصد بالاحتكار إغلاء السلعة على الناس وتحقيق الربح :

أى أن يكون الغرض من الاحتكار هو تحقيق الربح عند تقلب الأسواق ، وهذا باتفاق الفقهاء ، وهو واضح من عباراتهم ، وإن كان فقهاء الزيدية قد قرروا الاحتكار ، سواء كان وُجِدَ إغلاء أم لا ، طالما قصد حبس السلعة .

١ - فقد ورد في الفقه الحنفى : ( الاحتكار شرعاً : اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء ) (١) .

٢ - وأيضاً فى الفقه المالكي : الاحتكار هو ( الادخار للمبيع وطلب للربح بتقلب الأسواق ) (٢) .

٣ - وأيضاً فى الفقه الشافعى : الاحتكار هو ( أن يشتري القوت وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ ) (٣) .

٤ - وأيضاً فى الفقه الحنبلى : ( والاحتكار فى القوت أن يشتريه للتجارة ويحبسه ليقل فيخلو ) (٤) .

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن علقين ج ٦ ص ٣٩٨ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢) استنقى شرح الموطأ للباجي ج ٥ ص ١٥ .

(٣) نهاية المحتاج للرملى ج ٣ ص ٤٧٢ .

(٤) كشف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٨٧ .

٥ - وفي فقه الإمامية : ( الاحتكار مكروه ، وقيل حرام .. .. بشرط أن يستبقها - أي السلعة محل الاحتكار - للزيادة في الثمن ) (١).

٦ - وفي فقه الإباضية : ( الاحتكار شراء مقيم طعاما ليتجر وقت رخصه في بلده بقصد اخذاه لغلاء فيه ) (٢).

٧ - أما عند فقهاء الزيدية فقد قرروا الاحتكار حتى ولو لم يقصد الغلاء أو يتربص به بشرط أن يكون محتكر الفاضل عن كفايته وكفاية من يمون وهم أولاده وزوجته فقد ورد ( ومن شروط الاحتكار : أن يحتكر الفاضل عن كفايته وكفاية من يمون وهم أولاده وزوجته .. .. فهو عند بقية الشروط احتكار ، وحينئذ يكلف البيع ، وسواء تربص بذلك الغلاء أم لا ) (٣).

• ومن الجدير بالتنبيه : أن المقصود بالإغلاء الناتج عن الاحتكار هو التربح أكثر من المعتاد (٤) في السلعة ، أما إذا كان ربحا معتادا في السلعة فلا يسمى احتكاراً ، ولذلك ( لما سئل

(١) شرائع الإسلام للذهبي ج ٢ ص ١٥ .

(٢) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) الساج المذهب لأحكام المذهب لابن قاسم العنسي الصنعاني ج ٢ ص ٣٨٥ - مكتبة

اليمس ، بدون تاريخ ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكتي ج ٢

ص ٨٥ .

(٤) التربح أكثر من المعتاد : أي التربح للفاحش وهو راجع للعرف .

الإمام مالك عن التريص بالطعام وغيره رجاء الغلاء <sup>(١)</sup> قال ما علمت فيه بنهي ولا أعلم به بأساً ، يحبس إذا شاء ، ويبيعه إذا شاء ، ويخرجه إلى بلد آخر ، قيل لمالك : فمن يبتاع الطعام فيجب غلاءه : قال : ما من أحد يبتاع طعاماً أو غيره إلا ويحب غلاءه <sup>(٢)</sup> .

ولم أقف على نص في هذه المسألة في الفقه الظاهري ، وإن كان مفهوم كلامهم لا يخرج عن هذا المضمون .

• ومن الجدير بالإشارة إليه أيضاً : أنه قد يوجد احتكار ولكن ليس الهدف منه إغلاء سعر السلعة على الناس بقدر ما هو احتكار بهدف فرض السيطرة على منطقة الشرق الأوسط كلها أو على دول بعينها كما هو الشأن في حال احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج الأسلحة النووية ، أو أسلحة الدمار الشامل دون غيرها بغرض فرض السيطرة على المنطقة وترويج مصالحها بالقوة .

ثانياً : الشروط المختلف فيها :

الشرط الأول : أن يكون المحتكر قد تملك السلعة محل الاحتكار عن طريق الجلب أو من زرعه :

اتفق الفقهاء على أن المحتكر إذا تملك السلعة محل الاحتكار عن طريق الشراء واحتكرها فإنه يكون محتكراً <sup>(٣)</sup> ، ولكنهم اختلفوا

(١) الغلاء : يراد بالغلاء هنا هو بيع السلعة من أجل الربح المعتاد .

(٢) المنتقى شرح الموطأ للبلجي ج ٥ ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) وهذا الاتفاق مستتب من خلال تعريف الفقهاء للاحتكار بأنه : الشراء للسلعة .. كما سبق في الفصل الأول من الكتاب .

حول السلعة محل الاحتكار هل يجوز أن تكون من زرع المحنكر أو من جلبه<sup>(١)</sup> ؟ وكان لاختلافهم على رأيين :

الرأى الأول : لجمهور للفقهاء من الحنفية إلا أبا يوسف والمالكية فى المرجوح والحنابلة والزيينية فى رواية ويرون أن الاحتكار لا جرى إلا فى السلعة التى تملكها بالشراء ، فإن تملكها عن طريق زرعه أو من جلبه فليس بمحنكر .

- فقد جاء فى الفقه الحنفى ( ولا يكره احتكار غلة أرضه أو احتكار ما جلبه من بلد آخر )<sup>(٢)</sup>.

- وفى الفقه المالكى: ( وأما إن احتكر ما زرعه أو جلبه من بلد آخر ، فقال الباجى لم يمنع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غيرها )<sup>(٣)</sup>.

(١) جلب لغة : بفتحين : فعل بمعنى مفعول ، أو بفتح الجيم وسكون اللام ، وهو : ما تجلبه من بلد إلى بلد ، أو هو سوق الشيء من موضع إلى آخر ، يقال : جلبه يجلبه وتجلبه جلباً وجلبه أى ساقه من موضع لآخر - يراجع : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للفيومي ص ١٠٤ ، المكتبة العلمية - بيروت ، القاموس المحيط ج ١ ص ٤٧ ، لسان العرب لابن منظور ج ١ ص ٦٤٧ ، دار المعارف بمصر ، مختار الصحاح للرازي ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، أسس البلاغة للزمخشري ج ١ ص ١٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة عام ١٩٨٥ م .

وشرعاً : استعمله الفقهاء بمعنى السلع والأقوات التى يجاء بها أو تستورد من بلد لآخر للتجارة ، ومن ثم فقد عرفه الإمام البيهزمى بأنه : الجلب بفتحين أى المجلوب للتجارة . يراجع : حشلية البيهزمى المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب لابن عابدين ج ٤ ص ٢٧٢ ، المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا .

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨ .

(٣) شرح الخرشنى على مختصر خليل ج ٥ ص ٩ دار الفكر - بيروت ، شرح المنتقى للبايجى ج ٥ ص ١٦ .

- ه في فقه الحنابلة : ( ومن جلب شيئاً أو استغله من ملكه أو مما استأجره أو اشتراه زمن الرخص ولم يضيق على الناس إنن .. فله حبسه حتى يغلو وليس محتكراً )<sup>(١)</sup>.
- وفي فقه الزيدية : ( ويحرم احتكار قوت الأدمى والبهيمة إذا اشتراه من المصر لا من زرعه ولا من السواد )<sup>(٢)</sup> أى من استيراده .

الرأى الثالثى : لفقهاء المالكية فى الراجح ، والزيدية فى رواية ، وأبو يوسف من فقهاء الحنفية ويرون أن الاحتكار يجرى فى السلعة سواء تملكها المحتكر أو آلت إليه عن طريق الجلب أو زراعته لأرضه .

فقد جاء فى الفقه المالكى : ( وظاهر العتبية وقول ابن رشد إذا وقعت الشدة أمر — أى ولى الأمر — أهل الطعام بإخراجه مطلقاً كان من زراعة أو من جلب خلاف ما قال الباجى ، فالأصل أن فى المجلوب والمزروع قولين بالجبر على إخراجه وقت الضرورة وعدمه والمعتمد ما أفاده ابن رشد )<sup>(٣)</sup>.

- وفى فقه الزيدية : ( وشروط الاحتكار .. فيحرم الاحتكار عند اجتماع هذه الشروط ، ولا فرق بين أن يكون من زرعه أو شراء من المصر أو من البادية ، وسواء قصد الاحتكار عند الشراء أو لا .. )<sup>(٤)</sup>.

(١) الإنصاف للمرداوى ج ٤ ص ٣٢٩ .

(٢) البحر الزخار لابن المرتضى ، ج ٤ ص ٣١٩ .

(٣) شرح الفرضى على مختصر خليل ج ٥ ص ٩ ، ١٠ ، والمراد بإخراجه : أى إخراج المغزون

(٤) التاج المذهب لأحكام المذهب لابن قسّم لصنعته ج ٢ ص ٣٨٥ .



- وفي فقه الحنفية : ( ولا يكره احتكار غلة أرضه أو احتكار ما جلبه من بلد آخر .. وقال أبو يوسف يكره له حبس ما جلبه من بلد آخر لإطلاق ما رويناه وإلحاق الضرر بالعملة )<sup>(١)</sup>.

### الأدلة

#### أدلة الرأي الأول :

وقد استدل أصحاب الرأي الأول لما ذهبوا إليه من أن الاحتكار لا يجرى إلا في السلعة التي تملكها المحتكر بالشراء لا من زرعه ولا جلبه بالإجماع والمعقول .

- أما الإجماع : فقد حكاه الإمام الحسكي بقوله : ( ولا يكون محتكراً بحبس غلة أرضه بلا خلاف ومجلوبه من بلد آخر )<sup>(٢)</sup>.
- وأما المعقول : فإنه السلعة محل الجلب أو التي نتجت من غلة أرضه هي خالص حقه فلم يتعلق به العامة ، ومن ثم فلا يكون احتكاراً ، لأنه كما يملك عدم الزرع أو الجلب فكذاك أيضاً يملك ألا يبيع<sup>(٣)</sup>.

#### أدلة الرأي الثاني :

وقد استدل أصحاب الرأي الثاني لما ذهبوا إليه من أن الاحتكار يجرى في السلعة عموماً تملكها المحتكر بالشراء أو من غلة أرضه ، أو جلبه :-

(١) تبين الحقيق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨ .  
 (٢) الدر المختار للإمام الحسكي ج ٦ ص ٣٩٦ ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية  
 علم ١٣٨٦ هـ .  
 (٣) يراد في معنى ذلك : تبين الحقيق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٦ ص ٢٨ .

١ - عموم الأحاديث <sup>(١)</sup> التي نهت عن الاحتكار حيث لم تفرق هذه الأحاديث بين السلعة محل الاحتكار من تملك بطريق الشراء ، أو من زرعه أو جلبه .

٢ - أن الضرر الذي يلحق للعامة بسبب الاحتكار للسلعة عن طريق التملك قد يقع أيضاً عن طريق الجلب أو من غلته التي زرعا <sup>(٢)</sup> .

### الترجيح والمناقشة :

وبعد عرض للرأيين السابقين وأدلتهما نرى أن الرأي الراجح هو الرأي الثاني والذي جعل الاحتكار شاملاً للسلعة محل الاحتكار ، سواء تملكها المحتكر بطريق الشراء ، أو من جلبه أو من زرعه ، وذلك لـ :

١ - عموم أحاديث النهي عن الاحتكار التي لم تفرق بين سلعة وأخرى .

٢ - فضلاً عن ذلك فإن العلة من النهي عن الاحتكار هي إلحاق الضرر بالعامة ، ومن ثم فإن للضرر كما يلحق بالعامة من إغلاء السلعة محل الاحتكار عن طريق التملك بالشراء ، فهو قد يقع أيضاً عن طريق الجلب أو الزرع .

• أما ما تمسك به أصحاب الرأي الأول من أن السلعة محل الجلب أو الزرع هي خالص حقه ، ومن ثم فلم يتعلق به حق

(١) سبق ذكر هذه الأحاديث في المبحث الرابع من ذات المبحث .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ، المرجع والمكان السابقان بتصريف .

العامّة ، فمردود عليه بأن هذا من حقه إذا لم يقصد بذلك حبسها بقصد إغلائها عند بيعها للناس لأنه أخرها لقوته وقوت من يعول ، أما إذا قصد بهذا الحبس الإغلاء فحينئذ تعلق به حق العامّة ومن ثم يمنع من ذلك .

- بل إن فقهاء المالكية على المعتمد وكما ذكرنا في أقوالهم : " بأنـ إذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام بإخراجه مطلقا كان من زراعة أو من جلب وهذا هو قول ابن رشد وهو المعتمد " (١).
  - وأما الإجماع الذي نكروه فمردود عليه بأن هناك من خالفه وهم أصحاب الرأي الثاني لا سيما وأن من بين المخالفين له الإمام أبو يوسف وهو حنفى مثلهم ، ومن ثم فلم يعتد بهذا الإجماع .
- الشرط الثاني : أن يكون المحتكر قوتا ، ولكن هل هذا القوت قاصراً على قوت آدمى فقط أم يشمل الحيوان أيضاً ؟ أم يعم أى سلعة ؟ :

لا خلاف بين الفقهاء فى أنه لا يجوز احتكار شئ من الأطعمة فى وقت يضرب لاحتكاره بالناس ، ولكن الخلاف بينهم فى معيار الاحتكار أو بمعنى آخر فيما يعد احتكاراً من السلع هل هو قاصر على قوت (٢) الأدميين فقط أم قوت الأدميين والدواب ؟ أم جميع السلع ؟

وكان اختلافهم على ثلاثة آراء :

(١) شرح الخرشي على مختصر خليل ، للمرجع السابق ج ٥ ص ١٠١ ، يتصرف .

(٢) والمراد بالقوت : ما يتقوت به لقمة البين إنسانا كان أم حيوانا .

الرأى الأول : وهو أن الاحتكار لا يكون إلا في لقوات الآدميين فقط وهو رأى فقهاء الحنابلة<sup>(١)</sup> وبعض الزيدية<sup>(٢)</sup> والإمامية<sup>(٣)</sup> في رواية .

الرأى الثالثى : وهو أن الاحتكار يكون في لقوات الآدميين والدواب معا وهو رأى أبو حنيفة ومحمد<sup>(٤)</sup>

(١) فقد ورد فى فقه الحنابلة : ( ويحرم الاحتكار فى قوت الآمى فقط .. ولا يحرم الاحتكار فى الإدام كالصل والزيت ونحوهما ، ولا احتكار فى علف البهائم ، لأن هذه الأشياء لا تعم الحاجة إليها ) .

يراجع : كشاف القناع للبهوتى ج٣ ص ١٨٧ ، ويزيد الأمر وضوحا الإمام ابن قدامة بقوله : ( والاحتكار المحرم .. أن يكون المشترى قوتا ، فأما الإدام ، والحلواء والصل والزيت ، وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم ) ومن ثم فلم يجعل فقهاء الحنابلة الاحتكار فى جميع لقوات الآدميين بل جعلوه فى البعض دون البعض الآخر .

يراجع : المغنى لابن قدامة ج٤ ص ١٥٤ ، دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢) فقد ورد فى فقه الزيدية : ( لقول - والقلل الإدام القنوجى - إن الأحاديث المطلقة فى تحريم الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قيل من تحريم احتكار قوت البهائم والفيلس له على قوت الآمى قياس مع الفارق ) أى الاحتكار المحرم ما كان فى قوت الآمى فقط ، يراجع : الروضة للندية شرح الدرر البهية : للقنوجى البخارى ج٢ ص ١٠٣ ، مكتبة دار التراث بمصر - بدون تاريخ .

(٣) فقد ورد فى فقه الإمامية : ( وإنما يكون - أى الاحتكار - فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن وقيل فى الملح ) ، يراجع : شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام للهنلى ج٢ ص ١٥ ، المختصر لتتاع فى فقه الإمامية لابن الحسن الحلى ، المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٤) فقد ورد فى شرح فتح القدير : ( وتخصيص الاحتكار باللقوات كالحنطة والشعير والتبن ولقت قول أبى حنيفة رحمه الله .. وعن محمد رحمه الله : أنه قال : ( لا احتكار فى الثياب ) . يراجع : شرح فتح القدير لكمال الدين بن الهمام ج١٠ -

وفقهاء الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> والزيدية<sup>(٣)</sup> في رواية .  
الرأي الثالث : وهو أن الاحتكار يكون في جميع السلع وفي كل ما  
يحتاجه الناس ويتضررون من حبسه من قوت وغيره

ص ٥٨ ، وفي بدائع الصنائع : ( والاحتكار عند محمد لا يجري إلا في قوت  
الناس وعلف الدواب من الحنطة والشعير والتبن والقت ) راجع : بدائع الصنائع  
للکاستي ج ٥ ص ١٢٩ ، وإن كان هناك رواية أخرى عن محمد أن الثياب يقع  
فيها احتكار . راجع : حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٦ ص  
٣٩٨ .

(١) فقد ورد في فقه الشافعية : ( ويختص تحريم الاحتكار بالأقوات ومنها التمر  
والزبيب والذرة والأرز فلا يعم جميع الأطعمة ) راجع : أسنى المطالب شرح  
روض الطالب ج ٢ ص ٣٨ ، وفي نهاية المحتاج : ( ويدخل في القوت كل ما  
يحتاج إليه الإنسان كالإم والفلوكة ، وخرج بالأقوات الأمتعة فلا يحرم احتكارها ما  
لم تدع إليها ضرورة ) . والمراد بالأم : الصل ، الزيت ونحوهما . راجع :  
نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٤٧٢ ، وفي معالم القرية : ( والنهي من أكل  
الأقوات ، أما ما ليس بقوت ولا هو معين على القوت كالأدوية والمقاهير والزعفران  
وأمثاله فلا يتعدى النهي إليه وإن كان مطعوما ، ولما ما يعين على القوت كاللحم  
والفواكه وما يسد مسدا يقى عن القوت في بعض الأحوال وإن كان لا يمكن  
المداومة عليه ، فهذا محل نظر بين العلماء ، أي منهم من قال بجريان الاحتكار  
فيه ومنهم من قال : لا ) راجع : معالم القرية في أحكام الحسبة للقرشي  
ص ٦٦ ، دار الفنون كمبردج .

(٢) فقد ورد عن ابن القيم : ( ويكره الاحتكار في أقوات الأميين والبهائم إذا أضر بهم  
أو ضيق عليهم ومرادهم التحريم ) . راجع : إعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٢٣  
(٣) فقد ورد في البحر الزخار : ( ويحرم احتكار قوت الآمن والبهيمة .. ولا يحرم  
احتكار غير ذلك إذ لا إضرار ) ج ٤ ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

وهو رأى جمهور الفقهاء المالكية<sup>(١)</sup> وأبو يوسف من فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup>، والظاهرية<sup>(٣)</sup> والإمامية<sup>(٤)</sup> والزيدية<sup>(٥)</sup> فى رواية ثالثة .

تحرير محل الخلاف :

١ - وجه الخلاف بين الفقهاء هو ورود بعض الأحاديث - وكما سيرد فى الأئلة - التى نهت عن الاحتكار مطلقا ، ومنها ما نصت أو قيدت على أن الاحتكار فى الطعام ، فمن أخذ

(١) فقد ورد فى فقه المالكية : ( والحكرة أى الاحتكار فى كل شئ من طعام أو إدام أو كتان أو صوف أو عصار أو غيره ) ومن ثم يشمل الاحتكار كل سلعة من طعام أو غيره، يراجع : مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٢٧ .

(٢) فقد ورد فى الحنفية : ( وقال أبو يوسف رحمه الله كل ما أضر بالعملة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة أو ثوباً ) . يراجع : شرح فتح القدير لابن الهمام ج ١٠ ص ٥٨ ، ويراجع أيضاً : بدائع الصنائع للكاسانى ج ٥ ص ١٢٩ .

(٣) فقد ورد فى فقه الظاهرية : ( والحكرة المضرة بالناس حرام ، سواء فى الإبتاع أو نسي إيساك ما لبتاع .. ) فهو لم ينكر نوعاً معيناً لمعيار الاحتكار ومن ثم فهو يشمل كافة السلع طعاماً أو غيره . يراجع : المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٦٤ .

(٤) فقد ورد فى فقه الإمامية : ( الاحتكار محرم فى كل جنس لكل ما تحتلجه النفوس المحترمة ، ويضطرون إليه ولا مستودعة لهم عنه من مأكول أو مشروب أو ملبوس أو غيره ، من غير تكديد بزمان دون زمان ولا أعيان دون أعيان ، ولا استئثار بعقد ، وتحديد بعد فرض حصول الاضطراب ) . يراجع : فقه الإمام جعفر الصادق : ج ٣ ص ١٤٣ .

(٥) فقد ورد فى فقه الزيدية : ( والاحتكار والحكرة قد فسرا بحبس السلع عن البيع ، وهذا يدل على تحريم الاحتكار لكن ما تدعوا إليه حاجة الناس .. وإذا كانت علة الاحتكار هى الإضرار بالمسلمين ، فهو يشمل كل ما يتضررون باحتكاره وتدعو حاجتهم إليه ) يراجع : لميل الجرار للشوكلى ج ٣ ص ٨٥ يتصرف .

بالأحاديث العامة أو المطلقة التي نهت عن الاحتكار ورأى أن  
 العلة في النهي عن الاحتكار من أجل للضرر بالناس أي كان  
 نوع السلعة المحتكرة مطعوماً كان أو غيره قال بعموم  
 الاحتكار في أي سلعة وهم أصحاب الرأي الثالث ، ومن أخذ  
 بالأحاديث الخاصة أو للمقيدة باحتكار الطعام وحمل العام على  
 الخاص والمطلق على المقيد قصر الاحتكار على الطعام فقط،  
 فإن كان الطعام مما نعم به الحاجة جعل الاحتكار في لقوات  
 الأتوميين والدواب معا وهم أصحاب الرأي الثاني ، وإن كانت  
 مما لا نعم به الحاجة قصر الاحتكار على لقوات الأتوميين فقط  
 وهم أصحاب الرأي الأول .

٢ - في مفهوم القوت ، فإن كان القوت يقيم البدن ويبقى الحياة ،  
 فعده احتكاراً ، وأما إذا كان قولم الأبدان وبقاء الحياة لا يتوقف  
 عليها فلا يعد احتكاراً ، وهم أصحاب الرأي الأول والثاني ، وهـ :  
 ثم فقد أخرج كل منهما بعض الأطعمة كالخلوى والعسل والزيت  
 مثلاً من الاحتكار .. أو الأدوية ، أو علف الدواب .. الخ .

الأدلة :

لقد استدل أصحاب كل رأى من هذه الآراء الثلاثة بالأحاديث  
 التي نهت عن الاحتكار - والسابق ذكرها في أدلة النهي على  
 الاحتكار - سواء كانت هذه الأحاديث عامة في النهي عن  
 الاحتكار ، أم خاصة بالنهي عن احتكار الطعام .

• غير أن أصحاب الرأي الأول والثاني حملوا الأحاديث العامة على الخاصة ، أو بمعنى آخر حملوا الأحاديث المطلقة للاحتكار على الأحاديث التي قيدت الاحتكار بالاحتكار في الطعام .

• أما أصحاب الرأي الثالث فقد وجه البعض<sup>(١)</sup> استدلالهم بأنهم قد استدلوا بالأحاديث العامة التي نهت عن الاحتكار دون تحديد لنوع معين أو سلعة معينة ، ومن ثم يشمل الاحتكار الطعام وغير الطعام ، ووجهوا النصوص الخاصة التي وردت في احتكار الطعام بأنها من قبيل اللقب واللقب لا مفهوم له .

• وقد استدل أيضاً أصحاب الرأي الثالث بالمعقول وهو أن حقيقة الضرر لها تأثير في الاحتكار ، فما نشأ عن احتكاره ضرر بمصالح الناس فهو احتكار في أى سلعة ما لآدمي أو لغيره ، قوتاً أم لا على حد سواء<sup>(٢)</sup>.

#### الترجيح والمناقشة :

وبعد عرض الآراء الثلاثة نرى أن للرأي الثالث وهو لجمهور الفقهاء المالكية والظاهرية والإمامية والزيدية في رواية وأبو يوسف من فقهاء الحنفية والقاتل بأن الاحتكار يجرى في أى

(١) مشار إليه في - الموسوعة الفقهية - ج ٢ ص ٩٢ ، وزلة الأوقاف بلكويت بتصرف .

(٢) يراجع : شرح فتح القدير لكمال بن الهمام ج ١٠ ص ٥٨ بتصرف ، المنتقى شرح الموطأ للبلجي ج ٥ ص ١٦ .



سلعة سواء كان طعاماً أو غيره هو للرأى الراجح ، بل هو المناسب لكل عصر أو بيئة .

- فقد يكون الشيء المحتكر فى بيئة أو عصر ما طعاماً ، وفى غيرهما سلعة غير الطعام كوسائل الاتصالات كالخطوط الهاتفية المحمولة مثلاً حينما تريد شركة ما أن تحتكرها لنفسها دون أن تسمح للآخرين أن ينشئوا شركات أخرى منافسة لها وذلك حتى تفرض سعرها بحرية على المشتركين ، ومن ثم فهو احتكار منهي عنه .

- وكذلك الأمر حينما تحتكر دولة بعينها <sup>(١)</sup> إنتاج نوع معين من

(١) كما هو الشأن حالياً فى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر إنتاج السلاح النووى والطاقة النووية ولا تريد لأى دولة بعينها لا سيما الدول العربية والإسلامية إنتاج مثل هذا النوع ولو كان إنتاجه للدفاع عن النفس أو للأغراض السلمية فقط كما هو حالياً فى جمهورية إيران الإسلامية ، والغرض من ذلك الاحتكار لى تفرض سيطرتها على المنطقة ، وتستطيع الاتجار فيه بعد ذلك بالسعر الذى تراه ، ولمن تريد ، ومن أحسن قولاً من هذا القليل الشعبى مؤيداً بأن الاحتكار محرم فى كل سلعة فيقول : ( ونقول نحن للفقهاء الذين خصصوا تحريم الاحتكار بالحنطة والشعير ، والتمر والزبيب ، نقول لهم : يلزمكم على هذا أن تحتكر النقط والكهرياء غير محرم ، مع العلم بأن الحياة اليوم تستحيل بدونها .. ولوضاً يلزمكم أن يكون احتكار السلاح ومنعه عن يريد الدفاع عن نفسه حلال لا بأس به .. ثم أى ضرر اليوم فى احتكار التمر والزبيب ؟ واعتقد أن المستصير لو اطلع على هذه الفتوى لركع وسجد ، وكتبها بالحرف من نور ، وأشاعها وأذاعها فى كل قطر ، ما دامت تحرم عليه احتكار التمر والزبيب ، وتبيح له احتكار الحديد والفلواذ ، والذهب الأسود والأصفر .. ويقتلنى فإن الجود على حرقية النص فى مثل هذه الموارد هو طعن فى الدين ، وشريعة سيد المرسلين ) . =

الأسلحة مُحَرَّمَةٌ ذلك على باقى الدول يعد هذا أيضاً احتكار منهى عنه والموضح تفصيلاً فى الصورة الثالثة من صور الاحتكار فى المبحث الثالث .

• وكذلك الأمر حينما يحتكر البعض النقد لا سيما العملات الصعبة كالดอลลาร์ فى بعض الأوقات ، أو الريال السعودى قبل موسم الحج لإغلاء ذلك كله على الناس غلاءً فاحشاً ، فإنه بلا شك احتكار منهى عنه .

• فضلاً عن ذلك فإن الأخذ بالرأى الثالث فيه تيسير على الناس ، حيث إن الرأى الأول والثانى قد أخرجا بعض الأطعمة من قوت الأكيمين كالأكوية<sup>(١)</sup> على رأى الشافعية ، والفواكه واللحوم على رأى بعض الشافعية ، أو قوت وعلف البهائم كالحنابلة مثلاً ، وهذا معياره غير دقيق على مستوى البيئات والدول مما يثير بعض الصعوبات ، فما يعتبر قوتاً عند بعض الدول قد لا يعتبر قوتاً عند غيرها على هذا الرأى ، مما يؤدى بالتبعية هل يعتبر ذلك احتكاراً أم لا ؟

• مما يتبين معه فى النهاية رجحان الرأى الثالث .

— يراجع : الشيخ / محمد جواد مقبىة - فى عرضه واستدلالة لفقه الإمام جعفر الصادق المرجع السابق ، ج ٢ ص ١٤٥ .

(١) فهناك من الأكوية ما يتوقف عليها حياة بعض المرضى ، فما الموقف إذن لو احتكرته بعض الشركات أو الصيدليات بقصد إغلائه على الناس مما يسبب ضرراً لهم ، فهل يعتبر ذلك احتكاراً أم لا ؟ فلو أخذنا برأى فقهاء الشافعية ومن وافقهم لا يعد ذلك احتكاراً ، أما على رأى المالكية ومن وافقهم فهو احتكار وهو ما ترجحه .

**الشرط الثالث : أن يشتري المحتكر هذا الطعام في وقت غلاء لا رخص :**

والمقصود منه أن يكون للشراء للسلعة محل الاحتكار قد تم وقت الغلاء للتجارة انتظاراً لزيادة الغلاء ، وهذا هو مذهب فقهاء الشافعية والحنابلة ، فلو اشترى السلعة في وقت للرخص وحبسها لوقت الغلاء فلا يكون احتكاراً عندهم .

- فقد ورد في فقه الشافعية : ( الاحتكار هو أن يشتري القوت وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ )<sup>(١)</sup> ، ويزيد الأمر وضوحاً للشيخ زكريا الأنصاري فيقول : ( الاحتكار هو إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لا في وقت الرخص لبيعه بأكثر مما اشتراه عند اشتداد الحاجة )<sup>(٢)</sup>.
- وفي فقه الحنابلة : ( ومن جلب شيئاً أو استغله من ملكه أو مما استأجره أو اشتراه في زمن للرخص ولم يضيق على الناس لإنه أو اشتراه من بلد كبير كبغداد والبصرة ومصر ونحوها فله حبسه حتى يفلو وليس محتكراً )<sup>(٣)</sup>.
- أما عند فقهاء الإباضية : فقد اشترطوا في شراء السلعة محل الاحتكار أن تكون في زمن للرخص ، فقد عرفوا الاحتكار بأنه :

(١) نهاية المحتاج للمرمل ج ٣ ص ٤٧٢ .

(٢) أسنى المطلب شرح روض الطالب ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) الإحصاف للمرداوي ج ٤ ص ٢٢٨ .

( شراء مقيم طعاما ليتجر وقت رخصه في بلده بقصد اخاره لغلاء فيه ) (١).

• ولم أقف على مثل هذا الشرط - أى شرط الشراء للسلعة محل الاحتكار في الغلاء أو في الرخص - عند فقهاء الحنفية والمالكية والظاهرية والزيدية ، بما يعنى أن الاحتكار يجرى لديهم سواء كانت السلعة المشتراه محل الاحتكار في زمن الرخص أو في زمن الغلاء ، لأن العبرة عندهم بوقوع أو إلحاق الضرر بالعامه ، والضرر من الاحتكار كما يقع في حال الغلاء قد يقع أيضاً في حال الرخص وهو ما نرجحه .

الشرط الرابع : أن يكون الحبس للسلعة محل الاحتكار لمدة :

وهذا الشرط عند فقهاء الحنفية والإمامية وحدهم ، حيث لم نقف على مثل هذا الشرط عند بقية المذاهب .

• فقد ورد في الفقه الحنفى عن الإمام ابن عابدين نقلاً عن الشرنبلالى عن الكافى : ( أن الاحتكار شراء أو لشراء الطعام ونحوه وحبسه إلى مدة اختلفوا فى تقديرها : فمن قائل أنها أربعون يوماً لقول النبى ﷺ فيما رواه أحمد والحاكم يسنده : ( من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه ) (٢) .. وقيل إنها شهر وقيل أكثر لأنه ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل .. ) (٣).

(١) شرح التلويح وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٦ .

(٢) حديث تقدم تخريجه .

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٦ ص ٣٩٨ بتصريف ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية عام ١٣٨٦هـ .

- وفي فقه الإمامية : ( الاختكار مكروه وقيل حرام .. وشرط آخرون أن تبقىها — أى السلعة محل الاختكار — في الغلاء ثلاثة أيام ، وفي للرخص أربعين )<sup>(١)</sup>.  
الرأى فى الموضوع :

• ونحن نرى أن شرط المدة ليس ضرورى فى الاختكار ، إذ الحكمة فى النهى عن الاختكار هى من أجل عدم إلحاق الضرر بجموع الناس ، ومن ثم فإن هذا الضرر قد يلحق بالآخرين حتى ولو لم تتقته مدة الأربعين يوماً ، وقد لا يقع ضرر وإن طالبت المدة نظراً لأن غلاء الأسعار لم يأت بعد .

• فضلاً عن ذلك فإن المدة التى ذكرها فقهاء الحنفية والإمامية كشرط للسلعة محل الاختكار متفاوتة فيما بينهم وليسوا متفقين على رأى واحد فيها ، ومن ثم نجد فقهاء الحنفية أنفسهم ينكرون ( أن مدة الاختكار تحسب بأكثر السنة )<sup>(٢)</sup> ، فى بعض الأقوال أربعون يوماً ، وفى بعضها الآخر شهر<sup>(٣)</sup> وعند فقهاء الإمامية ثلاثة أيام فى الغلاء ، وفى للرخص أربعون يوماً<sup>(٤)</sup> .

• ومن ثم نرى أن مدة الأربعين يوماً المذكورة فى الحديث ليست على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال على أساس أنه الاختكار هو انخار السلعة فترة من الزمن بقصد إغلائها على الناس ، بنيل

(١) شرايع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام للهنلى ج٢ ص ١٥ ، المختصر النافع فى فقه الإمامية لابن الحصن فهلى ص ١٤٤ .

(٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى ج٦ ص ٢٨ .

(٣) حاشية رد المحتار لابن عيدين ، المرجع والمكان السابقان .

(٤) المختصر النافع فى فقه الإمامية .

أن فقهاء الحنفية قد اعتبروا أن مدة الحبس قليلها وكثيرها سواء في حق الحرمة لتحقيق الظلم<sup>(١)</sup>.

**الشرط الخامس :** أن تكون السلعة محل الاختكار ليس لها مثل أو بديل :

وهذا الشرط عند فقهاء الإمامية والزيدية وحدهم وهو يعنى أن السلعة محل الاختكار ليس لها مثل أو عوض عنها إلا عند هذا المحتكر أو عند محتكر آخر مثله ، وهذا الشرط وإن لم أفق على مثله عند بقية المذاهب الفقهية إلا أنه شرط بدوى فلا يعد هذا البائع محتكراً لسلعة ما بقصد إعلانها على الناس وهى توجد عند بائع آخر بنفس السعر المعتاد أو هناك بديل لها بالسعر المعتاد فى محيط مكانه الذى يقيم فيه ، أو على الأقل فى إطار الحى أو المركز الذى يتبعه أو محافظته إن لم تكن واسعة جداً كالقاهرة مثلاً<sup>(٢)</sup> ، لأنه بشراء الناس لهذا المنتج البديل يجعل المحتكر أمام عدم رواج سلعته المحكرة أن يعرضها بالسعر المعتاد ، لا سيما إذا كان هؤلاء البائعين فى مكان واحد ، أما إذا كانوا متفرقين بحيث إن السلعة محل الاختكار لا توجد إلا عنده هو أو عند محتكر آخر مثله

(١) بدائع الصنائع للكلمى ج ٥ ص ١٢٩ .

(٢) حيث لا يتسنى أن يكون هناك محتكر لسلعة ما فى محافظة ما وتوجد بالسعر المعتاد أو بديل لها فى محافظة أخرى ولا تعدد محتكراً فى هذه الحالة ، حيث سيتحمل المواطن أعباء كثيرة من مكان لآخر فى سبيل الحصول على السلعة محل الاختكار أو بديل لها .

أو كانوا مجتمعين ولكن السلعة لا توجد إلا عنده هو، فعندئذ يعد هذا البائع محتكراً .

- فقد ورد في فقه الإمامية : ( الاحتكار مكروه وقيل حرام .. بشرط أن يستيقها - أى السلعة محل الاحتكار - للزيادة في الثمن، ولا يوجد بائع ولا باذل لها .. ) (١).
- وفي فقه الزيدية : ( ومن شروط الاحتكار .. وللرابع : أن يحتكر ذلك - أى السلعة محل الاحتكار - مع عدمه أو مع عدم وجود مثله في البريد أو دونه إلا معه أو محتكر مثله فيحرم الاحتكار ) (٢).

(١) شريعة الإسلام في مسائل الحلال والحرام - المرجع والمكان السابقان .

(٢) لتاج المذهب في أحكام المذهب ج ٢ ص ٣٨٥ .





## **الفصل السادس**

### **أثر الاحتكار على الاقتصاد والمجتمع**



## تمهيد :

- إن من ينظر في شأن الاحتكار وأضراره يجد أن أضراره لا تقتصر فقط على أحد المتعاقدين وهو بالطبع " المشتري " أو المستهلك ، وإنما يمتد أيضاً إلى الغير من جموع الناس بما يؤدي في النهاية إلى تدمير الاقتصاد وهدم بنيان المجتمع .
- وإذا أردنا أن نذكر أضرار الاحتكار على الفرد والأسرة والمجتمع ، بل وعلى الاقتصاد عموماً أيضاً نجد أنها لا تخرج عن الأضرار الآتية :

- ١ - الاحتكار يؤدي إلى التضخم في زيادة الأسعار .
- ٢ - الاحتكار يؤدي إلى قلة الإنتاج .
- ٣ - الاحتكار يساعد على كساد السلعة وعدم رواجها .
- ٤ - الاحتكار يؤدي إلى عدم استغلال موارد المجتمع استغلالاً كافياً .
- ٥ - الاحتكار يساعد على انتشار البطالة .
- ٦ - الاحتكار يساعد على عدم الجودة في إنتاج السلعة وتقديمها بالشكل المطلوب .
- ٧ - الاحتكار يساعد على خلق الأزمات وعدم الترشيح في الاستهلاك .

٨ - الاحتكار يؤدي إلى تقديم مصلحة المخترع على مصلحة الآخرين للإضرار بهم .

٩ - الاحتكار يؤدي إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى .

١٠ - الاحتكار يؤدي إلى اندلاع الحروب .

ولنوضح بإيجاز ما ذكرناه إجمالاً .

أولاً : الاحتكار يؤدي إلى التضخم في زيادة الأسعار :

ثانياً : الاحتكار يؤدي إلى قلة الإنتاج :

ثالثاً : الاحتكار يؤدي إلى كساد السلعة وعدم رواجها :

رابعاً : الاحتكار يؤدي إلى عدم استغلال موارد المجتمع استغلالاً كافياً :

خامساً : الاحتكار يساعد على انتشار البطالة :

وهذا واضح لأنه ينتج عن تطبيق سياسة الاحتكار إلى نشوء أضرار عديدة يترتب بعضها على بعض ، فاحتكار السلعة يؤدي إلى غلائها ، وهذا بدوره يؤدي بالتبعية إلى قلة إنتاج السلعة أو المعروض منها بشكل كاف نظراً لغلائها ، بل وربما أدى هذا الاحتكار إلى كساد (١) السلعة محل الاحتكار وعدم رواجها نظراً لإحجام البعض عن شرائها أو لقلة الرغبة في الشراء بالرغم من حاجتهم إليها وما ذلك لكونها مبالغاً في ثمنها ، وهذا بلا شك كاف لانتشار البطالة ، نظراً لعدم استغلال موارد المجتمع بشكل كاف ، وبالتالي قلة الإنتاج وانخفاض المبيعات ، فضلاً عن عدم إنتاج

(١) الكساد : عدم التوافق أو الرواج لقلة الرغبات .

المزيد من هذه السلعة نظراً لبيع القليل منها ، في حين أن المنافسة في الأسواق تؤدي إلى عكس هذا كله فهي تؤدي إلى العدالة في الأسعار بل وإنما فقد تنافس فيما بينهم ، كما تؤدي إلى زيادة المعروض من السلعة محل الاحتكار ، مما يؤدي ذلك إلى رواج هذه السلعة بما يؤدي في النهاية إلى خلق فرص للعمل والحد من انتشار البطالة وزيادتها .

- ومن ثم يقول بعض الاقتصاديين الغربيين مدركا حقيقة ما قرره الإسلام من تحريم للاحتكار نظراً لمضاره ومساوئه ( إن الإنتاج الاحتكاري سيكون بصفة عامة أقل من الإنتاج التنافسي ، ويكون ثمنه أعلى من الثمن التنافسي ، وفي ذلك تبديد لموارد المجتمع لصالح المحتكر ، أي أنه عندما ترتبط قلة الإنتاج في ظل الاحتكار بفكرة عدم استغلال الموارد الاستغلال الكافي وما يترتب على ذلك من انتشار البطالة في المجتمع ، فإن الأثمان المرتفعة التي يتقاضاها الاحتكاري تخفض بوضوح من الدخل الحقيقي للعمال والجمهير الفقيرة بصفة عامة )<sup>(١)</sup>.

- ومن الجدير بالملاحظة :

أنه ليس هناك تناقضا بين كون الاحتكار يؤدي إلى التضخم في زيادة الأسعار ، وبين كونه يساعد على كساد السلعة وعدم

(١) يرجع : م . أ . منان - الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة

- ص ١٧٦ وما بعدها ، ترجمة : د. منصور إبراهيم التركي - المكتب المصري

الحديث - بدون تاريخ .

رواجها ، لأنه من المعلوم أنه في حالة الاحتكار لسلعة معينة فإن البعض قد يشتري هذه السلعة بالغلاء وهو ما يعنى التضخم في زيادة الأسعار ، وربما يحجم الكثيرون عن شرائها بالرغم من احتياجهم إليها نظراً لغلائها عليهم مما يؤدي إلى كمادها وعدم رواجها .

**سلسلاً : الاحتكار يساعد على عدم الجودة في إنتاج السلعة وتقديمها بالشكل المطلوب :**

والاحتكار لا يقتصر ضرره على ما سبق ، بل ربما يؤدي الاحتكار إلى عدم إنتاج السلعة بالجودة المطلوبة ، أو تقديمها بالشكل المناسب ، وهذا نابع من كون المنتج للسلعة أو البائع لها هو المحتكر الوحيد ، ومن ثم فهو يعتمد على أن سلعته ستباع <sup>(١)</sup> ، سواء بنفس الجودة المطلوبة أو أقل ، وسواء في شكلها المناسب أم لا ، في حين أن المنافسة فضلاً عن كونها لها دور في تخفيض السعر للسلعة ، فإنها أيضاً لها دور في مراعاة الجودة والشكل المطلوب للسلعة .

(١) وربما تلمس ذلك أيضاً في بعض المجتمعات النائية وإنما توجد فيها السلعة بشكل قليل بالرغم من أن البائع ليس محتكراً ، ومع ذلك فهي تباع نظراً لأنه لا يوجد غيرها مع باع آخر في ذات المكان وإن كان عنصر الجودة غير موجود بشكل كاف أو الشكل ليس مناسباً في تقديمها .. وهكذا .

سابعاً : الاحتكار يساعد على خلق الأزمات وعدم الترشيده في الاستهلاك :

من المعلوم أن الإسلام دعا إلى الترشيده في الاستهلاك والتوسط في الإنفاق من ذلك :

١ - قال تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (١) .

٢ - وقال أيضاً : (وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا {٢٦} إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ) (٢) .

٣ - وقال تعالى في حق وصف عباد الرحمن : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ) (٣) .

- هذا الترشيده في الاستهلاك أو للتوسط في الإنفاق يحتاج إلى جو مناسب ومناخ معتدل لكي يؤتي ثماره ، من هذا المناخ المعتدل عدم الاحتكار ، لأنه إذا كانت السلعة متوافرة وبالسعر المناسب أو المعتاد فإن الإنسان بالطبع عليه ألا يشتري إلا بقدر حاجته أو الشراء للتخزين بالقدر المعقول حتى لا يكون مبرزاً أو مسرفاً ، ومن ثم سيكون في إنفاقه قولاً بين الإسراف والتقتير ، أما إذا كانت السلعة محل احتكار ، فإنه بلا شك فإن

(١) سورة الأعراف من الآية ٣١ .

(٢) سورة الإسراء الآيتان ٢٦، ٢٧ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٦٧ .

هذا الاختكار يؤدي إلى خلق الأزمات وعدم الترشيح في الاستهلاك، وذلك من أجل أن الشخص يريد أن يشتري من هذه السلعة محل الاختكار - ربما - قدرأ أكبر من حاجته خشية أن يزداد سعرها من المحتكر ذاته في وقت آخر، وهكذا معظم أو بقية الناس، وهذا بلا شك كاف لخلق الأزمات وعدم الترشيح في الاستهلاك.

#### • اعتراض ورده :

وقد يقال كيف أن الاختكار يؤدي إلى كساد السلعة وعدم رواجها ، وفي ذات الوقت يؤدي إلى عدم ترشيح الاستهلاك نظراً لإقبال المستهلكين على شراء السلعة محل الاختكار بقدر أكبر من حاجتهم ؟

والإجابة : ليس هناك تناقض بين أثر الاختكار على كساد السلعة وعدم رواجها ، وبين أثر الاختكار على عدم ترشيح الاستهلاك بما يعنى إقبال المستهلكين على السلعة محل الاختكار ، لأن أثر الاختكار على المحتكر عليهم يختلف من مجتمع لآخر ، تبعاً لكيفية تعاملهم مع السلعة محل الاختكار وبالتالي يؤدي هذا الامتناع إلى كسادها وعدم رواجها ، والعكس صحيح فقد يؤدي الاختكار في مجتمع آخر إلى قيام معظم أفراد المجتمع بشراء السلعة محل الاختكار بقدر أكبر من حاجتهم مما يؤدي هذا الاختكار إلى خلق أزمات اقتصادية وعدم ترشيح الاستهلاك .



**ثامناً : الاحتكار يؤدي إلى تقديم مصلحة المحتكر على مصلحة الآخرين للإضرار بهم :**

وهو ما يمكن تسميته أيضاً بحب الذات وإنكار حق الغير ، وهذا ليس بغريب ، لأن للمحتكر لا يريد إلا مصلحة ولو على حساب الآخرين ، فهو " يفضل مصلحته الشخصية الضيقة على صالح الجماعة التي قد تكون محتاجة للسلعة بكمية كبيرة وفي أوقات دائمة لسد احتياجات منها فلا تجدها ، هذا فضلاً عما يتسبب فيه المحتكر من تضييع فرص الاتجار والتصنيع على الآخرين في نفس السلع التي يحتكر الاتجار فيها أو صناعتها <sup>(١)</sup> .

وهذا كله نابع من أن الاقتصاد الإسلامي حينما نهى على الاحتكار فقد نهى عنه إلا من أجل تفضيل مصلحة على مصلحة أخرى ، ولكن على أساس :

**١ - التوازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع في عدم ظلمه واستغلاله :**

فإنه إذا كان أعطي للفرد الحرية في البيع والشراء والحصول على الربح ، ولكن في ذاته أمره أن يراعى مصالح الآخرين وهم للفئة العريضة من الناس عن عدم ظلمهم واستغلالهم ، ومن هذا الظلم والاستغلال الذي يؤدي إلى الإضرار بمصالح الآخرين الاحتكار من أجل ادخارها لبيعها في وقت لاحق بسعر أعلى على

(١) يراجع : الأخلاق والمال في الإسلام للشيخ محمد أمين جبر - القسم الأول -

ص ١٢٨ ، طبعة وزارة الأوقاف عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

الناس مما يضر بهم وبأموالهم وهذا التوازن الذي راعه الإسلام بين الطرفين .

٢ - التوازن بين ملكية الفرد ومصلحة الآخرين في عدم الإضرار بهم: وذلك لأن الملكية الفردية في الشريعة الإسلامية ليست مطلقة من كل قيد ، بل لا بد أن يراعى في إدارتها وتنميتها خير الناس جميعاً ، ومن ثم يعبر الإمام : كمال الدين بن الهمام عن ذلك : في مفهومه للملكية بأنها : ( القدرة على التصرف ابتداءً إلا لمانع )<sup>(١)</sup> . ومن هنا نقول : إن السلعة محل الاحتكار هي في الحقيقة مملوكة للمحتكر ملكته فردية أو خاصة ، ولكن في ذات الوقت ليست هذه الملكية محررة من كل قيد .

ومن هذه القيود أن ليس له أن يستغل حاجة الآخرين بالاحتكار إلى السلعة باحتكارها من أجل إغلائها عليهم ، لأن هذا يضر بهم وبمصالحهم ، وهذا هو الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم فيه الأخير على مصلحة الفرد فحسب ولو على حساب الآخرين ، لأن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي وكما عبر البعض<sup>(٢)</sup> هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ، والاستثناء هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيامها ببعض أوجه هذا النشاط حتى اقتضت الضرورة لذلك .

(١) يراجع : شرح فتح القدير لكمال الدين بن الهمام ج ٦ ص ٢٤٨ بتصرف .

(٢) د. شوقي الفنجرى - الاقتصاد الإسلامي وتجاهته ص ٤٢ ، وزارة الأوقاف المصرية علم ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

ولا شك أن تقدير هذه الضرورة من حيث للتضييق أو للتوسيع من تدخل الدولة وقیامها ببعض أوجه للنشاط الاقتصادى ، مرده ظروف الزمان والمكان ، ولكن يظل الاقتصاد رأسماليا ، طالما لم يعد الاستثناء هو للقاعدة .

**تاسعاً :** الاحتكار يؤدي إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى : وهذا واضح حيث إن أفراد المجتمع إما منتجين ومستهلكين أو بائعين ومشترين ، ومن ثم فإن قيام الطرف المنتج أو البائع بالاحتكار لسلعة ما من أجل إغلائها على بقية أفراد المجتمع ، فإنه يريد بذلك أن يثرى على حسابهم ويأكل أموالهم بالباطل وبدون وجه حق كما سبق ، بما يعنى فى النهاية أن الاحتكار يؤدي إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى ، وهذا بلا شك ضرر فادح يجب التخلص منه وذلك بمنع الاحتكار والتخلى عنه .

**عاشرأ :** الاحتكار يؤدي إلى اندلاع الحروب :

ومن آثار الاحتكار أخيراً أنه يؤدي إلى اندلاع الحروب ، وهذا لا يتأتى إلا فى الاحتكار العالمى أو الدولى ، وذلك إذا احتكرت دولة ما لسلعة معينة دون باقى الدول ، وذلك كاحتكار الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول مجلس الأمن الدولى ذات العضوية الدائمة <sup>(١)</sup> للأسلحة والبرامج النووية دون غيرهم من الدول ، لا سيما الدول العربية والإسلامية ، ومن ثم فإنه إذا قامت دولة بإنتاج أسلحة نووية للدفاع عنها ، أو طاقة ويرامج نووية ولو

(١) وهى : روسيا ویریطقيا ، وفرنسا ، والصين .

لأغراض سلمية ، فإنه تعرض نفسها للالتهامات والانتقادات من قبل الدولة أو الدول للمحتكرة ، بل وربما يؤدي هذا الاحتكار إلى اندلاع الحروب ، ولا أدل على ذلك من :

١ - اندلاع الحرب العالمية الأولى <sup>(١)</sup> والثانية <sup>(٢)</sup> بين كبرى دول العالم في ذلك الوقت ، أو دول ذات الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي ، وذلك كله بقصد للسيطرة الاقتصادية واحتكار الأسواق ومصادر المواد الخام في البلاد المختلفة ، حيث قيل بأنه كلما ضاقت الأسواق للمناحة لتصرف منتجات هذه الدول

(١) وقد بدأت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤/٧/٢ م وحتى نوفمبر ١٩١٨ م بين أسبانيا وبرتغال وسط أوروبا - ألمانيا والنمسا والمجر وحلفائهما من جهة ، والحلف الفرنسي والبريطاني وحلفائهم من جهة أخرى .

يراجع : الأستاذ / محمد الشرقاوي - ١٠٠ سنة في ذكرى التاريخ - ج ١ ص ١٣٣ كتاب الجمهورية فبراير عام ٢٠٠٠ م

(٢) وقد بدأت الحرب العالمية الثانية في ١٩٤١/٩/١ م واستمرت حتى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٥ م وكانت بين فرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا من جهة ، وبين الاتحاد السوفيتي ضد بولندا وفنلندا من جهة أخرى ، وبين ألمانيا ضد الدانمارك من جهة ثالثة ، وبين إيطاليا ضد بريطانيا وفرنسا من جهة رابعة ، وبين إيطاليا ضد بريطانيا واليونان من جهة خامسة ، وبين ألمانيا ضد يوغوسلافيا من جهة سابعة ، وبين ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي من جهة ثامنة ، وبين اليابان ضد أمريكا من جهة ثامنة .. الخ .

يراجع : أ . محمد الشرقاوي - ١٠٠ سنة في ذكرى التاريخ - للمرجع السابق ج ١ ص ١٥٦ - ١٦٠ ، ولكن من الجدير بالملاحظة أن كل هذه الحروب كلها لم تقع في فترة واحدة ، بل في فترات متقطعة على مدار خمس سنين وهي مدة الحرب .

الصناعية المتقدمة كانت لا تتورع عن خوض الحرب بغية فتح أسواق جديدة حتى تنفادى الوقوع في أزمات اقتصادية ، ولعل أبرز دليل على ذلك حالة ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ، فلقد ضاقت أسواقها بإنتاجها الوفير الذي بلغ درجة عالية من التقدم ولم تكن لها مستعمرات تصرف إنتاجها ، لذلك أعلن هتلر في إحدى خطبه في يولييه سنة ١٩٣٨م للتصدير أو الموت ، وبعد ذلك في بداية سنة ١٩٣٩م اجتاحت القوات الألمانية أراضي الدول المجاورة لها وبدأت بذلك الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>.

٢ - في عام ٢٠٠٢م لدعت الولايات المتحدة الأمريكية ظلما وعدونا بأن العراق تمتلك أسلحة دمار شامل وهو أمر خطير ولا يجوز أن تمتلك مثل هذه الأسلحة نظراً لأن إنتاجها حكراً على أمريكا فقط ، فقامت بشن حرب ضدها .

٣ - في أواخر عام ٢٠٠٥ احتجت أمريكا ودول مجلس الأمن الدولي ذات العضوية الدائمة على امتلاك دولة إيران الإسلامية لبرامج نووية وذلك لإنتاج الطاقة النووية ، حتى ولو كانت هذه البرامج بغرض استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وذلك كله من أجل أن أمريكا تعتبر نفسها هي وأقرانها المحتركة الوحيدة لإنتاج الأسلحة والطاقة النووية ، ولذلك فقد تردد كثيراً في

(١) مشار إلى ذلك كله في : الموسوعة العلمية والصحية للبنوك الإسلامية - ج٥ المجلد

المجلد الشرعي لثالث ص ١١٤ ، ١١٥ واهمشتها ، طبعة الاتحاد الدولي للبنوك

الإسلامية - الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

وسائل الإعلام المختلفة في الأسبوع الثاني من فبراير ٢٠٠٦م بأن أمريكا تنذر إيران بأن تتخلى عن برنامجها النووي وإلا فسوف تحيل ملفها إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات اقتصادية عليها ، بل وستشن عليها هجمات عسكرية مما ينذر باندلاع حرب بينهما ، الأمر الذي يبين لنا في النهاية كيف أن الاحتكار من الممكن أن يؤدي إلى اندلاع الحروب وتدمير الدول .

## **الفصل السابع**

### **التدابير الوقائية للحد من الاختكار**





تمهيد :

ونظر لما يحويه الاحتكار من أضرار تحيق بالاقتصاد والمجتمع كما سبق ، ومن ثم قلم تترك الشريعة الإسلامية المحتكر على حاله إذا ما ارتكب فعل الاحتكار وأضر بالآخرين ، ومن ثم فقد وضعت الشريعة الإسلامية لهذا المحتكر تدابير وقائية <sup>(١)</sup> كنظام علاجى إن أفلح معه وأخذ به وإلا حقت عليه العقوبة المقررة له وكما ستأتى فى المبحث الأخير .

- ومن الجدير بالإشارة : أن كلا من التدابير الوقائية كعلاج ، والعقوبة بالنسبة للمحتكر يقوم بهما ولى الأمر أو من يمثله وهو القاضى <sup>(٢)</sup> ، ولكن التدابير الوقائية أخف من العقوبة .
- ونظرا لأن هذه التدابير منها ما هو خاص بالأفراد أو تدابير محلية ، ومنها ما هو خاص بالدول والشركات العالمية ، ومن ثم فقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التدابير الوقائية للحد من احتكار الأفراد .

المبحث الثانى : التدابير الوقائية للحد من الاحتكار العالمى .

(١) التدابير : جمع تدبير والتدبير هو النظر فى عاقبة الأمر وما تتول فيه . يرجع :

للقاموس المحيط ج ٢ ص ٢٦ ، مختار الصحاح ص ١٩٨ .

(٢) باستثناء الصور الثلاث الأخيرة - ولتى ستأتى - فليس للقاضى فيها دور .

## المبحث الأول

### التدابير الوقائية للحد من احتكار الأفراد

ومن خلال استقراء أقوال الفقهاء<sup>(١)</sup> تبين أن التدابير الوقائية كعلاج للحد من الاحتكار تتمثل فيما يلي :

أولاً : الإبلاغ عن المحتكر لولى الأمر أو السلطات العامة للأخذ على يديه ولمنعه من احتكاره ولا يعجل بعقوبته ، بل عليه أن يفعل ما سيأتى بيانه بعد ذلك ، وهذا واضح من عبارة الفقهاء بقولهم : ( وينبغي للقاضى أو السلطان ألا يعجل بعقوبته إذا رفع إليه الأمر)<sup>(٢)</sup> . وهذا يفيد أن أمر المحتكر لا يعلمه القاضى أو السلطان إلا من خلال وسيلتين :

١ - إبلاغ العامة أو من يعرف بأمر هذا المحتكر إلى السلطات العامة .

٢ - القيام بحملة تفتيش من المحتسب وأعوانه ، وهو ما نسميهم حالياً برجال الضبط القضائى<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : فإذا ما رفع الأمر فعلية - أى على ولى الأمر أو من ينوبه - أن يصدر إليه الأمر بـ :

(١) يراجع : تبیین الحقائق للزليعى ج ٦ ص ٢٨ ، بدائع الصناعات للكاسانى ج ٥ ص ١٢٩ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدین ج ٦ ص ٣٩٩ ، للمنطقى شرح الموطأ للبلخى ج ٥ ص ١٧ .

(٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، المرجع والمكان السابقان .

(٣) ومنهم حالياً : مفتشو التموين ، ومباحث التموين .

١ - يبيع ما فضل عن قوت المحتكر وقوت أهله على اعتبار السعة<sup>(١)</sup>.

٢ - ينهاء عن الاحتكار ويعطه<sup>(٢)</sup> ويجزره لكي يتوب ثم يخرج به إلى السوق.

٣ - ثم يبيع السلعة للمحتكرة من أهل الحاجة إليها بمثل ما اشتراها لا يزداد فيه شيئاً .

ثالثاً : فإذا رفع أمره إليه مرة أخرى فعل معه كذلك .

رابعاً : فإذا امتنع عن البيع في المرة الأولى أو الثانية ، فهل يجبر على البيع لم لا ؟

خلاف بين الفقهاء وهو ما سنبينه حالاً :

(١) على اعتبار السعة : أي يخر لهم كميات تكفيهم مدة طويلة ولو سنة .

(٢) ومن الوعظ للمحتكر :

أ - ترهب من فعل الاحتكار ، وذلك بتعريفه وإخباره وتذكيره بالأحاديث النبوية - مسابقة الفكر - التي نهت عن الاحتكار من أجل أنه يضر بجموع الناس ، ومن ثم فإن من يعلقه فإنه ملعون وخاطئ ، ولله برئ من الله وبرئ الله من ، وأنه من المحتمل إن لم يكن المؤكد أن يصاب بالجذام والإفلاس مع تبوء مقعده من النار يوم القيامة ، وبالعجالة ينكره بالطعوبة للفتوية والأخرية والتي ستأتي تفصيلاً في المطلب الثاني من ذات المبحث وذلك كله حتى يتزجر ويرتدع ويرجع عن غيه ويعود لرشده .

ب - ترغيبه في الجلب : أي الاستيراد للسلع غذائية كانت أو غيرها من أجل التوسعة على المسلمين ، حيث إن الجالب مرزوق والمحتكر ملعون كما ورد في الحديث ، بل وكما أخرج الإمام أبو بكر الإسماعيلي عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : ( من جلب طعاماً إلى مصر من أمصار المسلمين كان له أجر شهيد ) أخرجه الإمام : أبو بكر الإسماعيلي في - معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي - ج ٢ ص ٥٣٥ ، تحقيق : د. زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى علم ١٤١٠هـ .

آراء الفقهاء حول جبر المحتكر على البيع إذا امتنع عنه اختياراً:  
اختلف الفقهاء حول جبر المحتكر على البيع في حالة امتناعه  
عن البيع اختياراً إلى رأيين :

الرأى الأول : لجمهور الفقهاء : الحنفية ومعهم أبو حنيفة في  
رواية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والإمامية، والزيدية،  
الإباضية، ويرون أن للإمام أو السلطان أو للقاضي أن يجبر  
المحتكر على البيع للسلعة المحتكرة إذا امتنع عن البيع وذلك  
بالسعر الذى يبيع به الناس لا أقل منه .

• فقد ورد فى الفقه الحنفى : ( وإن امتنع - أى المحتكر - عن البيع  
بالكلية قيل لا يبيع عند أبى حنيفة - رحمه الله - ، وعندهما يبيع  
بناءً على أنه لا يرى الحجر على الحر البالغ العاقل ، وهما يرياناه  
كما فى بيع مال المديون ، وقيل يبيعه بالإجماع ، لأن أبا حنيفة  
يرى الحجر لدفع ضرر عام ) (١).

• وفى الفقه المالكى : ( لما كان البيع واجب على المحتكر فلم يفعل  
أجبر عليه وصرف الحق إلى مستحقه ) (٢).

• وفى الفقه الشافعى : ( وإذا رأى المحتسب أحداً قد احتكر من سائر  
الأنسوات وهو أن يشتري ذلك فى وقت الغلاء ويتربص ليزداد فى ثمنه  
ألزمه بيعه إجباراً ، لأن الاحتكار محرم ، والمحتكر ملعون ) (٣).

(١) تبيين الحقائق للزيلعى ج ٦ ص ٢٨ ، ويراجع أيضاً : بدائع الصنائع للكاسطى ج ٥

ص ١٢٩ ، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٣٩٩ .

(٢) المنتقى شرح الموطأ للبلجى ج ٥ ص ١٧ .

(٣) معالم القرية فى أحكام الحسبة لابن الأخوة القرشى ص ٦٥ .

- وفي الفقه الحنبلي : ( ويجبر المحتكر على بيعه كما يبيع الناس ، فإن أبى وخيف التلف فرقه الإمام ويردون مثله ) (١).
  - وفي فقه الإمامية : ( الاحتكار مكروه ، وقيل حرام ... .. ويجبر المحتكر على البيع ولا يسعر عليه ، وقيل يسعر والأول أظهر ) (٢).
  - بل لقد حكى الإمام جعفر الصادق الإجماع على ذلك فقال : ( واتفق الفقهاء على كلمة واحدة على أن للحاكم ونائبه وعدول المسلمين مع تعذر الوصول إلى الحاكم ، أن يجبر المحتكر على عرض سلعته في الأسواق ) (٣).
  - وفي فقه الزيدية : ( وأما إجبار المحتكر على البيع فجاز إن لم يكن واجبا ، لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهما واجبان على كل مكلف ) (٤).
  - وفي فقه الإباضية : ( ويجبر أى المحتكر كما اشترى لا بأرخص منه ) (٥).
- الرأى الثقلاني : وهو لأبى حنيفة في روايته الثانية ويرى أن المحتكر لا يجبر على البيع حتى ولو امتنع عنه .

(١) الإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٢٩ ، ويراجع أيضاً : كشف النقاع للبهوتي ج ٣ ص ١٨٨ .

(٢) شريعة الإسلام للهنلي ج ٢ ص ١٥ ، ويراجع أيضاً : المختصر النافع في فقه الإمامية ص ١٤٤ .

(٣) فقه الإمام جعفر الصادق ج ٣ ص ١٤٥ .

(٤) الروضة الندية للفتوحى البخارى ج ٢ ص ١٠٤ .

(٥) شرح الثنيل وشفاء الطيل ج ٨ ص ١٧٨ .

فقد ورد : ( وإن امتنع - أى المحتكر - عن البيع بالكلية قيل لا يبيع عند أبي حنيفة - رحمه الله .. بناء على أنه لا يرى الحجر على الحر البالغ العاقل ) (١).

الرأى الرابع :

ونحن نرى أن الرأى الأولى بالقبول والرجحان هو الرأى الأول لجمهور الفقهاء والذي ذهب إلى جبر المحتكر على بيع السلعة المحتكرة إذا رفض البيع طوعية واختياراً .

ولكن ما الحكم لو كان الغلاء شديداً وعند الناس طعام مخزون أبيع على أصحابه ؟

ونقول : ( لقد أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ، ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر عن الناس ) (٢).

• فقد ورد فى فقه الحنفية : ( ومن أحكام الاحتكار : أنه إذا خاف الإمام الهلاك على أهل مصر أخذ الطعام من المحتكر وفرقه عليهم ، فإذا وجدوا ردوا عليهم مثله لأنهم اضطروا إليه ، ومن اضطر إلى مال الغير فى مخصصة كان له أن يتناوله بالضمان لقوله تعالى : ( فمن اضطر فى مخصصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ) (٣) (٤)

(١) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ٢٨ .

(٢) مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٧٣ .

(٤) بدائع الصنائع للكلسى ج ٥ ص ١٢٩ ، كما يراجع أيضا: تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، المرجع والمكان السابقان .

• وفي فقه المالكية : ( إذا كان في البلد طعام مخزون واحتيج إليه للغلاء فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه إلى السوق فيباع ، ووجه ذلك : أنه إنما أبيح لهم شراؤه ليكون عدة للناس عند الضرورة ) (١).

• وفي فقه الحنابلة : ( ويجبر المحتكر على بيعه - أي بيع السلعة للمحتكرة - كما يبيع للناس دفعا للضرر ، فإن لم يكن يبيع ما احتكره من الطعام وخيف التلف بحبسه عن الناس فرقه الإمام على المحتاجين إليه ويردون مثله عند زوال الحاجة وكذا سلاح احتاجوا إليه ) (٢).

• وفي فقه الزيدية : ( وكذا الإمام يجب عليه عند تضرر الناس إخراج المدخرين الأقوات ، لأنها من أموال المسلمين ولهم اخذت فهم أحق بها عند حاجتهم وتضررهم ) (٣).

خامساً : العمل على توفير السلع محل الاختكار أو بديل لها : وهذا بلا شك علاج ناجح لمحاربة الاختكار ، ومن ثم فعلى ولي الأمر أو من ينوبه أن يعمل على زيادة إنتاج السلع محل الاختكار إذا كان ذلك متوافرا ، أو على إنتاج بديل لها ، ولولى الأمر إجبار أهل الحرف والصناعات على توجيه اهتمامهم إلى

(١) للمنتقى شرح الموطأ للبخاري ج٥ ص ١٧ .

(٢) كشف القناع للبهوتي ج٣ ص ١٨٨ ، ويراجع أيضا : الإتصاف للمرداوي ج٤

ص ٣٢٩ .

(٣) للتاج المذهب لأحكام المذهب ، السابق ج٢ ص ٣٨٦ .

إنتاج ما يحتاجه الناس من سلع يقل وجودها ثم يرتفع ثمنها بالتبعية لذلك ، وهذا هو ما قرره الفقهاء ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ( فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا للعمل واجبا يجبرهم ولى الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم<sup>(١)</sup> .

سادساً : تشجيع المنافسة التجارية : والتي تعنى وجود أكثر من منتج أو بائع للسلعة التجارية ، لأن المنافسة تؤدي بلا شك إلى انخفاض سعر السلعة .

سابعاً : تشجيع التبادل التجارى : ولهذا الجانب أثره فى تحقيق الرواج الاقتصادى الذى يمنع ظهور الاحتكار ، لأنه يؤدي إلى زيادة عرض السلع ، فتتخفض الأسعار<sup>(٢)</sup>.

ثامناً : الوعى الجماهيرى : ومن علاج الاحتكار أيضاً الوعى الجماهيرى والمتمثل فى الدور الإعلامى لرجال الدين ، والصحافة ، والإعلام كل فى تخصصه ، سواء كان الاحتكار من قبل البائعين أو المستهلكين أنفسهم .

• فرجال الدين<sup>(٣)</sup> عليهم أن يحثوا الناس ويبثوا فيهم الوعى ويعظوهم من خلال خطب الجمعة والادروس فى المساجد

(١) إرجاع : الحسبة فى الإسلام لابن تيمية ص ١٤ ، تحقيق أبى المنذر ساسى أنور ، منشورات مسجد التوحيد فى أمستردام عام ١٤١٠ هـ .

(٢) أ.د / رشاد حسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(٣) كما أن على رجال الدين المسيحي أيضاً أن يعوا معتقيه بخطرورة الاحتكار ، حيث إن البائعين للسلع منهم مسلمون وغير مسلمين ، والأضرار الناتجة عن الاحتكار يشعر بها الجميع .



والساحات والأندية بحرمة الاحتكار وآثاره وأضراره على المجتمع وتعريفهم بالعقوبة التي وضعتها الشريعة الإسلامية والتي سترد في المطلب التالي .

- ورجال الصحافة عليهم أن يعوا الجماهير أيضاً من خلال مقالات تنشر في الصحف أو تحقيقات صحفية تبين أضرار الاحتكار وآثاره الاقتصادية على المجتمع وتوضيح عقوبته .
- ورجال الإعلام من إذاعة وتلفزيون عليهم أيضاً أن يقوموا بتوعية الجماهير بخطورة الاحتكار وأضراره وآثاره وبيان عقوبته من خلال لقاءات دينية واقتصادية مع رجال الدين والاقتصاد .

(١) كما أن على رجال الدين المسيحي أيضاً أن يعوا معتقبيه بخطورة الاحتكار ، حيث إن البائعين للسلع منهم مسلمون وغير مسلمين ، والأضرار لنتيجة عن الاحتكار يشعر بها الجميع .

## المبحث الثانى

### التدابير الوقائية للحد من الاختكار العالمى

- أما بالنسبة للاختكار العالمى أو للدولى فيجب على بقية الدول أن تقوم بعمل التدابير الآتية لتجنب هذا النوع من الاختكار
- ١ - أن يطالب المجتمع الدولى الدولة أو الشركة المحتكرة بالتخلى عن الاختكار .
  - ٢ - مواجهة كافة الدول بالتعاون فيما بينهم للدولة المحتكرة وذلك بمحاولة إنتاج مثل السلعة المحتكرة بفكر جديد<sup>(١)</sup> بما يغنى عن الاستعانة بالسلعة المحتكرة .
  - ٣ - اتفاق الدول فيما بينهم على الامتناع عن شراء أو استيراد كافة منتجات الدولة المحتكرة والتصدير إليها ، وعدم استغلال أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .
  - ٤ - تشجيع التبادل التجارى بين الدول لتحقيق الرواج الاقتصادى بما يساعد على محاربة الاختكار لهذه الدولة المحتكرة .

(١) وذلك مسئما فطعت أسبانيا مع فنزويلا ، حينما أرادت أن تصدر طائرات استطلاع فمنعتها أمريكا ، نظراً لأنها تحتوى على تكنولوجيا أمريكية ، فقررت أسبانيا مواجهة لهذا المنع باستبدال هذه التكنولوجيا الأمريكية بتكنولوجيا أخرى حتى تستطيع التصدير بدون عقبات ، منشور فى جريدة الأهرام المصرية فى ١٤/١/٢٠٠٦ م .

**الفصل الثامن**  
**عقوبات الاحتكار**  
**في الشريعة الإسلامية**



## تمهید :

- لقد قررت الشريعة الإسلامية عقوبة المحتكر ، إن فشلت معه التدابير الوقائية كعلاج كما ورد في الفصل السابق .
- ومن ثم فقد وضع فقهاء الشريعة الإسلامية بأن للمحتكر عقوبتين :

١ - عقوبة دنيوية .

٢ - عقوبة أخروية .

أولاً : العقوبة الدنيوية :

وتتمثل هذه العقوبة في أربع وهي :

١ - عقوبة التعزير ومنها الحبس .

٢ - عقوبة التسعير .

٣ - عقوبة الحرق .

٤ - عقوبة الجذام والإفلاس .

ولبيان ذلك نقول :

إن أمر المحتكر إذا رفع للمرة الثالثة<sup>(١)</sup> إلى الحاكم أو القاضي ، فمعنى ذلك أن العلاج في المرتين السابقتين كتدبير وقائي لم يؤت ثماره ، ولم يفلح معه ، الأمر الذي حدا بالفقهاء إلى توقيع عقوبة تعزيرية على المحتكر لكي يرتدع وينزجر .

(١) حيث إنه كما سبق في المبحث السابع بأن أمر المحتكر في المرة الأولى والثانية يعالج بدون عقوبة .

يقول الإمام الزيلعي : ( وإذا رفع إلى القاضي أو السلطان أمر المحتكر ثالثاً حبسه وعزره حتى يمتنع عنه أى عن الاحتكار ، ويزول الضرر عن الناس ، ولا يسعر إلا إذا أبوا أن يبيعوا إلا بغبن فاحش ضعف للقيمة ، وعجز عن صيانة حقوقهم — أى حقوق الناس — إلا به ، فحينئذ لا بأس بمشورة أهل الرأي ) (١).

• ومن ثم فإنه من خلال نص الفقهاء يتبين أن العقوبة تتمثل في :

أ — عقوبة التعزير ومنها الحبس .

ب — عقوبة التسعير .

ونستكمل بإيجاز عن هاتين العقوبتين ، ذكركم بعد ذلك عقوبة الحرق التي فعلها بعض صحابة النبي ﷺ وعقوبة الجذام والإفلاس والمذكورة في السنة النبوية .

١ — عقوبة التعزير :

والتعزير لغة : المنع والتأديب (٢)، واصطلاحاً : عرفه الإمام الطرابلسي : ( لا يختص بقول معين ولا بفعل معين ) (٣) ، أو هو

(١) تبين الحقائق للزيلعي ج٦ ص ٢٨، ويراجع أيضاً: بدائع الصنائع للكلسي ج ٥ ص

١٢٩ ، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٣٩٩ .

(٢) مختار الصحاح للرقبي ص ٤٢٩ .

(٣) معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للطرابلسي ص ١٧٢ ، شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر الطبعة الثانية علم ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

(التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود) <sup>(١)</sup> ، أو هو ( عقوبة غير مقدرة تجب حقاً لله أو لأمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة) <sup>(٢)</sup> .

ومن ثم يجوز لولي الأمر أو من ينوبه أن يوقع العقوبة المناسبة على هؤلاء المحتكرين من ضرب أو حبس أو تغريم ، بل ومصادرة السلع المحتكرة إن لزم الأمر تأديباً لهم ، غاية الأمر أن لولي الأمر أو من ينوبه أن يوقع العقوبة المناسبة على المحتكرين بحسب ما يراه لكل منهم ، يقول الإمام الشوكاني ( والتعزير في المعاصي التي لا توجب حداً ثابت بحبس أو ضرب أو نحوهما) <sup>(٣)</sup> .

## ٢ - عقوبة التسعير :

التسعير لغة : هو السعر الذي يقوم عليه الثمن ، والتسعير هو تقدير السعر <sup>(٤)</sup> .

وشرعاً : عرفه ابن القيم بقوله : التسعير حقيقته : إلزام البائعين بالعدل ومنعهم من الظلم <sup>(٥)</sup> .

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٦٦ ، تحقيق د. محمد فهمي السرجاني -

المكتبة التوفيقية بمصر عام ١٩٧٨ ، الأحكام السلطانية للفرع ص ٢٧٩ ، تحقيق

محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٤ ص ١٥ ، ٥٩ في باب التعزير .

(٣) الدرر البهية بشرح الروضة للنبيه للإمام الشوكاني ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٤) لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، طبعة دار المعارف بمصر عام

١٩٨١م ، القاموس المحيط للفيروز ابادي ج ٢ ص ٤٧ .

(٥) الطرق الحكمية في الميسلة الشرعية لابن قيم الجوزية ، ص ٢٤٥ .

- هذا وقد اختلف الفقهاء حول جواز التسعير حال الضرورة ومنها إذا كان هناك احتكاراً ورفع أمر هذا المحتكر إلى الحاكم أو للقاضي هل يسعر عليه أم لا ؟ بما نرى معه بسط هذه المسألة بشكل مناسب .

آراء الفقهاء في جواز التسعير من الحاكم على المحتكر :

لقد انقسم الفقهاء حول هذه المسألة إلى أربعة آراء :

الرأى الأول : لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية إلا أشهب ، والشافعية ففى المعتمد لديهم ، والحنابلة فى الأرجح لديهم والإمامية والزيدية : وذهبوا إلى أن التسعير من الحاكم لأى سلعة ما حرام وقت الرخص أو فى غير حالة الضرورة ، جائز فى حالة الضرورة أو الاستغلال ، والإضرار بالناس وحماية للمستهلك وبمشورة أهل الرأى والخبرة ، أى خبراء السوق والاقتصاد ، ودون إجحاف بحقوق البائعين أيضاً ، وفى رواية للإمامية للحاكم أن يجبر البائع على الطعام فى حالة الضرورة كالاحتكار مثلاً ولكن دون أن يحدد له سعراً معيناً ، بل يبيعه بما يرضقه الله تعالى .

فقد ورد فى الفقه الحنفى : ( ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً ، وعجز القاضى عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير ، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأى والبصيرة ) (١) أى خبراء السوق والاقتصاد .

(١) الهداية شرح بداية المبتدى للمرخنى - ج٤ ص ٩٣ ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر عام ١٩٣٧م ، الاختيار لتعليل المختار للموصلى - ج٤ - ص ١٦ ، الشركة المصرية للطباعة والنشر عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .



وفي الفقه المالكي : قال ابن عبد البر: ( لا يسعر أى لا يقوم الحاكم بالتسعير على أحد ماله ، ولا يكره على بيع سلعته ممن لا يريد ، ولا بما لا يريد ، إلا أن يتبين في ذلك ضرر داخل على العامة ، وصاحبه - أى : صاحب المال - في غنى عنه ، فيجتهد السلطان في ذلك ، أى - يسعر - ولا يحل له ظلم أحد ) (١).

وفي الفقه الشافعي : قال الإمام الشيرازي : ( فصل ولا يحل للسلطان التسعير ) (٢)، وفي جواز التسعير في وقت الغلاء ما ذكره الإمام ابن الأخوة القرشي الشافعي ونقله عن حجة الإسلام الغزالي رحمه الله : وذلك فيما إذا حل للقحط واضطربت الأسعار ، وابتغى استقامتها ، فحينئذ يجوز التسعير ولا يحرم نظراً إلى المقصود ، فيقول : ( ولا يجوز للمحتسب تسعير البضائع على أربابها ، فإن فعل ذلك إلا في سن القحط كان ذلك محرماً ) (٣).

(١) مراجع : الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر - ص ٧٣٠ ، طبعة الرياض السعودية .

(٢) المهذب للإمام الشيرازي - ج ١ - ص ٢٩٩ ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر عام ١٣٤٣هـ .

(٣) معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الأخوة القرشي الشافعي - ص ١٢٠ ، وما بعدها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب علم ١٩٧٦م .

وفى الفقه الحنبلى : قال ابن قدامة فى المغنى : فصل :  
قال ابن حامد : ليس للإمام أن يسعر على الناس ، بل يبيع الناس  
أموالهم على ما يختارون ( ١ ) .

أما عن جواز التسعير فى حال الضرورة : فقد بحثه الإمامان ابن  
تيمية وابن القيم وانتهيا إلى أن التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ، ومنه  
ما هو عدل جائز ، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على  
البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام ، وإذا  
تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من  
المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على  
عوض المثل ، فهو جائز بل واجب ، وقد مثلا له بقولهما : أن يمتنع  
أرباب السلع من بيعها ، مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة  
المعروفة ، فهذا يجب عليهم ببيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا  
إلزامهم بقيمة المثل ، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذى ألزمهم الله به ( ٢ ) .

وفى فقه الإمامية : يذهب صاحب كتاب النهاية إلى عدم جواز  
التسعير فى غير الضرورة ، أما فى الاحتكار فيجوز للبيع ولكن دون  
تحديد سعر معين ، فيقول فى صدد الحديث عن الاحتكار والتلقى :  
( الاحتكار هو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن من  
البيع .. ومتى ضاق على تناس الطعام ولم يوجد إلا عند من

(١) المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٠ ، دار الكتاب العربى - بيروت . لبنان علم  
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

(٢) الحسبة لابن تيمية - ص ٢٦ ، دار السلام بمصر علم ١٣٩٢هـ ، الطرق للحكمية  
فى المسئلة الشرعية لابن القيم ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

احتكره كان على السلطان أن يجبره على بيعه ويكرهه عليه ، ولا يجوز له أن يجبره على سعر بعينه ، بل يبيعه بما يرضاه الله تعالى (١) .

**وفي فقه الزيدية :** ( ولا يجوز التسعير .. ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس ، فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون في القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضى عن صيغة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر ) (٢) .

**الرأى الثالثى :** وهو إقفاء للظاهرية والشافعية في وجه والحنبلة في رواية وذهبوا إلى أن التسعير حرام في كل وقت لا في رخص ولا غلاء أو ضرورة .

**فقد ورد في فقه الظاهرية :** ( لا يجوز البيع على الرقم ولا أن يغر أحداً بما يرقم على سلعته ، لكن يسوم ويبين الزيادة التي يطالب على قيمة ما يبيع ويقول : إن طابت نفسك بهذا وإلا فدع ) (٣) ومعنى ذلك أن الإمام أين حزم لا يجيز التدخل بالتسعير ، وأما السعر الواجب هو السعر للناتج عن طريق المساومة بين البائع والمشتري ، بحيث يكون القول في النهاية للبائع .

(١) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى للإمام الطوسى ص ٣٧٤ ، دار الكتاب العربى - بيروت . لبنان - الطبعة الأولى - علم ١٩٧٠م .

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية للإمام القنوجى البخارى ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) المحلى لابن حزم الظاهرى - ج ٩ ص ١٥ - مسألة رقم ١٥١٦ ، منشورات المكتب التجارى للطباعة والنشر ببيروت بدون تاريخ .

وفي فقه الشافعية : ( ويحرم التسعير ولو في وقت الغلاء ، وذلك بأن يأمر الوالي السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بكذا للتضييق على الناس في أموالهم ) (١) .

وفي فقه الحنابلة : ( ولا يجوز أن يسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص ولا غلاء ) (٢) .

الرأي الثالث : التسعير جائز في كل وقت سواء كان في رخص أو في غير ضرورة أو غلاء وضرورة دعت إلى ذلك ، وهو قول الإمام أشهب من المالكية .

فقد روى الإمام الفقيه أشهب الفقيه المصري عن الإمام مالك في " العتبية " ( في صاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضأن ثلث رطل ولحم الإبل نصف رطل أي يسعر كذا ، وإلا أخرجوا من السوق ، قال : إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس ولكن أضاف أن يقوموا من السوق ) (٣) ، ثم ذكر من يسعر عليهم فقال : ( أما من يسعر عليهم على هذا القول فهم أهل الأسواق ، وأما الجالب فلا يسعر عليه شيء ) (٤) .

(١) مفني المحتاج إلى شرح المنهاج للشرعيني الخطيب - ج ٢ ص ٢٨ ، مطبعة مصطفى الخطيب بمصر عام ١٣٧٧هـ ، كما يراجع أيضاً : الأحكام السلطانية للمواردي ص ٢٨٨ .

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى القراء - ص ٢٠٣ .

(٣) رواية لأشهب عن مالك نقلها الإمام الباجي في المنتقى شرح الموطأ ج ٥ ص ١٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ص ١٩ ، كما يراجع أيضاً : الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٥٨ .

### كيفية التسعير على قول أصحاب هذا الرأي :

وقد ذكر أصحاب هذا الرأي طريقة تحديد السعر ، وهي ما تعرف الآن بالتسعيرة الودية ، فيذكر الإمام الباجي نقلاً عن ابن حبيب قوله : ( قال ابن حبيب : ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ، ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا ) (١).

والحكمة من ذلك وكما قال الإمام الباجي : ( أنه بهذه الطريقة يستطيع الولي أو من ينوبه كالمحتسب معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ، ولا يكون فيه إجحاف بالناس ، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأوقات وإتلاف أموال الناس ) (٢).

الرأي الرابع : أن التسعير حرام إذا كان الطعام مجلوباً إلى البلد أي مستورداً إليها ، أما إذا كان الطعام مزروعاً في نفس البلد فلا يحرم التسعير ، وهو مروى عن أبي إسحاق من الشافعية ، فقد ورد : ( وعن ابن إسحاق : أنه لو كان يجلب الطعام إلى البلد فالتسعير حرام ، وإن كان يزرع بها وهو عند الغلاء فيها فلا يحرم ) (٣) حيث بنى رأيه في

(١) نفس المرجع السابق ص ١٩ ، كما يراجع أيضاً : الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٥٨ .

(٢) نفس المرجعين السابقين وذات المكان .

(٣) يرجع : التعزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي ج ٤ ص ١١٧ في

كتاب البيع : تحقيق وتعليق للشيخ : علي محمد معوض ، الشيخ : عابد أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت . لبنان للطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ -

التسعير وعظمه على التفريق في الطعام بين ما يجلب إلى البلد وما يزرع فيها ، فتسعير الطعام المطلوب إلى البلد حرام ، أما المزروع في البلد فلا يحرم فيه التسعير .  
الأدلة :

### أدلة الرأي الأول والثاني :

وقد استدل أصحاب هذين الرأيين لما ذهبوا إليه من حرمة التسعير بالكتاب والسنة والإجماع والآثار والمعقول باستثناء ما أجازوه أصحاب الرأي الأول من إباحة التسعير عند الحاجة إليه أو ضرورة دعت إلى ذلك .  
أما الكتاب :

- ١ - فقوله تعالى: ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ) <sup>(١)</sup>.
  - ٢ - وقوله تعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ) <sup>(٢)</sup>
- وجه الدلالة من هاتين الآيتين :

فقد دلت هاتان الآيتان على حرمة التسعير للسلع من غير أن توجد ضرورة تحتّمه ، لأنه من أكل الأموال بين الناس بالباطل المنهى عنه ، لأنه من باب الظلم والباطل ، وكما قرر المفسرون ،

---

— ١٩٩٧م، ويراجع أيضاً في نفس المعنى : روضة الطالبين وعدة المفتين للنووي ج٣ ص ٤١١ ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ .

(١) سورة البقرة - آية ٨٨ .

(٢) سورة النساء - آية ٢٩ .

" ما كان بغير حق أو ما يخالف الشرع كالربا والقمار والبخس والظلم <sup>(١)</sup> ، ومن للظلم للتسعير في بيع السلع بسعر معين من غير أن توجد حالة ضرورة كقيام التجار مثلاً بالاحتكار ، أو كان هناك غلاء فاحش ، باستغلال بعض البائعين للمستهلكين إضراراً بهم ، فحينئذ يجوز التسعير ، بل هو واجب انطلاقاً من المبدأ الفقهي : ( الضرورات تبيح المحظورات ) <sup>(٢)</sup> ، أو أن ( الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، عامة كانت أو خاصة ) <sup>(٣)</sup> ، فإذا انتفت حالة للضرورة عاد الحكم إلى أصله وهو الحرمة .

ومن السنة :

١ - ما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه أن رجلاً جاء فقال : يا رسول الله سعر ؟ فقال : بل أدعو ، ثم جاء رجل فقال : يا رسول الله : سعر ؟ فقال : بل الله يخفض ويرفع ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة <sup>(٤)</sup> .

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للكويتي ج ٥ ص ١٤ ، دار للطباعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ .

(٢) الأنشباہ والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي - ص ٨٤ ، الطبعة الأخيرة - عام ١٣٧٨هـ - ١٩٥٦م ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ، قواعد الأحكام في مصالح الأئمة للزبيدي عبد السلام ج ٢ ص ٥ ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الجيل - بيروت . لبنان .

(٣) الأنشباہ والنظائر للسيوطي ص ٨٨ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع : بلغ في التسعير ج ٢ ص ٢٧٠ حديث رقم ٣٤٥٠ ، وهو حديث حسن .

٢ - عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال الناس : يا رسول الله غلا السعر فسر لنا ، فقال رسول الله ﷺ ( إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال ) (١).

وجه الدلالة من هذا الحديث بروايته :

فقد دل هذا الحديث بروايته ومنطوقه الصريح على حرمة التسعير والمنع ، حيث إن رفضه ﷺ لطلب التسعير من السائل يدل على حرمة ذلك لأنه لو كان مباحاً لفعله ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز ، بل إنه ﷺ قد اعتبر أن التسعير فيه ظلم ، حيث أراد أن يلقى ربه وليس عليه مظلمة .  
وأما الإجماع :

وقد دل إجماع الفقهاء أيضاً على حرمة التسعير من الحاكم أو من ينوبه لسلعة معينة في غير ضرورة لذلك ، والذي حكاه الإمام ابن قيم الجوزية بقوله : ( ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم : لا تبيعوا إلا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم ، من غير أن ينظر

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في التسعير ج ٣ ص ٢٧٠ حديث رقم ٣٤٥١ ، والترمذي في سننه كتاب البيوع : باب ما جاء في التسعير ج ٣ ص ٥٦ حديث رقم ١٣١٨ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، تحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، وابن ملجه في كتاب التجارات : باب من كره أن يسعر ج ٢ ص ٧٤١ حديث رقم ٢٢٠٠ .



إلى ما يشتركون به ، ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه : لا تتبعوه إلا  
بكذا وكذا مما هو مثل الثمن أو أقل (١).  
وأما الآثار :

فبما روى أن عمر بن الخطاب مرّ بحاطب بن أبى بلتعة  
بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما  
فسعر به مدين بدرهم ، فقال عمر : لقد حدثت بعير مقبلة من  
الطائف تحمل زيببا وهم يعتبرون سرك ، فإما أن ترفع فى  
السعر ، وإما تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر  
حاسب نفسه ، ثم أتى حاطباً فى داره فقال له : إن الذى قلت لك  
ليس بعزيمة منى ولا قضاء ، إنما هو شئ أردت به الخير لأهل  
البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع .. يقول الشافعى فى تعليقه  
على ذلك : وبه - أى بفعل وقول عسر - أقول ، لأن الناس  
مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منها بغير  
طيب أنفسهم إلا فى المواضع التى تلزمهم وهذا ليس منها (٢).  
وجه الدلالة من هذا الأثر :

فهذا الأثر واضح الدلالة على حرمة التسعير ، حيث إن قول  
الفاروق عمر بالتسعير ثم الرجوع عنه يدل على حرية البيع دون تسعير

(١) الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ٢٥٥ .

(٢) يراجع : مختصر المزنى للإمام المزنى بهامش كتاب الأم للشافعى - ج ٢ - ص

٢٠٩ فى باب التسعير . طبعة مصورة عن طبعة بولاق علم ١٣٢١ هـ ، لدار

المصرية للتأليف والترجمة .

## وأما المعقول :

وقد دل المعقول أيضاً على منع الحاكم أو من ينوبه

المحتسب "من التسعير من غير ضرورة تدعو إلى ذلك .

١ - بأن الثمن حق البائع : فإليه تقديره فلا ينبغي للإمام أن يتعرض

لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة <sup>(١)</sup> ، وهذا يدل على حرمة

التسعير في غير ضرورة .

٢ - إن في إباحة التسعير للإمام أو المحتسب على البائعين ، من غير

أن تدعو ضرورة إلى ذلك ، فيه تصريح بأكل أموال الناس

بالباطل ، من غير طيب نفس ، وهذا منهي عنه بنص الكتاب

كما سبق .

## مناقشة ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني :

وأما ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من أن التسعير محرم

مطلقاً ، سواء دعت ضرورة إلى ذلك أم لا ، فيه إجحاف وجرح <sup>(٢)</sup>

على الناس وهذا مرفوع بنص الكتاب ، قال تعالى : (وَمَا جَعَلَ

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) <sup>(٣)</sup> ، والحق تبارك وتعالى ذكر

المحرمات ثم أتبعها برفع الإثم في حالة الإضرار ، وهذا كثير في

آيات القرآن بما يغني عن ذكره تفصيلاً <sup>(٤)</sup>.

(١) الهداية شرح بداية المبتدى للمرحوم ج ٤ ص ٩٣ .

(٢) حرج : أي عنت ومشقة .

(٣) سورة الحج - آية ٧٨ .

(٤) منها على سبيل المثال : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَآثَمَ الْخَنَازِيرَ وَمَا أَهْلُ بِهِ

يُفْسِرُ اللَّهُ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) سورة

البقرة - آية ١٧٣ .

كما ناقش الإمام ابن القيم أصحاب هذا الرأي بقوله : ( وأما من احتج على منع التسعير مطلقاً بقول النبي ﷺ : ( إن الله هو المسعر القابض الباسط وإني لأرجو أنلقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال )<sup>(١)</sup> قيل له : هذه قضية معينة ، وليس لفظاً عاماً ، وليس فيها أن أحداً لم تنتع من بيع ما الناس يحتاجون إليه ، ومعلوم أن الشيء إذا قلَّ رغب الناس في المزايدة فيه ، فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة ، ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم )<sup>(٢)</sup> .

دليل الرأي الثالث :

وقد استدل صاحب الرأي الثالث لما ذهب إليه من إجازة التسعير إلى المصلحة العامة ، ومن ثم ينقل الإمام الباجي توجيه قول أشهب صاحب هذا الرأي بقوله : ( ووجه قول أشهب ما يجب من النظر في مصالح العامة والمنع من إغلاء السعر والإفساد عليهم وليس يجبر الناس على البيع ، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحدده الإمام على حسب ما يرى فيه للبائع والمبتاع ولا يمنع البائع ربحاً ولا يسوغ له منه ما يغر الناس )<sup>(٣)</sup> .

مناقشة هذا الدليل :

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأنه حجة لهم ولأصحاب الرأي الأول ، حيث إننا لا نختلف معهم في أن التسعير إذا كان من أجل

(١) حديث سبق تخريجه .

(٢) لطرق الحكمية لابن القيم - ص ٢٥٨ .

(٣) المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ج ٥ ص ١٨ .

مصلحة فإنه جائز في كل وقت ، وهو ما يقول به أصحاب الرأي الأول ، لأن من المصلحة وهي المتمثلة في حماية المستهلك ما يقوم به بعض البائعين من الاحتكار لسلعة ما لبيعها بسعر مرتفع فيربح أكثر من المعتاد ، أو قيام البعض منهم باستغلال بعض المستهلكين من أجل زيادة الربح المتحصل عليه ، ومن ثم فإنه لا تعارض بين ما قرره أصحاب الرأي الثالث والاستثناء الذي أجاز من أجله للتسعير لأصحاب الرأي الأول ، مع مراعاة مصلحة البائعين أيضاً .

مناقشة ما ذهب إليه أصحاب الرأي الرابع<sup>(١)</sup> :

ويمكن مناقشة ما ذهب إليه أصحاب الرأي الرابع من أن التسعير جائز من الولي أو من ينوبه كالمحتسب ، فيما إذا كان الطعام مزروعاً في البلد ، وغير جائز إذا كان مجلوباً إليها ، بأنها تفرقه لا تستند إلى دليل ، إذ أنه وكما سبق بأن التسعير في الأصل حرام إذا لم تدع ضرورة إليه ، جائز إذا كان هناك حاجة أو ضرورة دعت إلى ذلك دون تفرقة بين ما كان مجلوباً إليها أو مزروعاً ضروري بنفس البلد .

الرأي الرابع :

وبعد عرض الآراء الفقهية الأربعة تبين له :

١ - للرأي الرابع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء أصحاب الرأي الأول نظراً لخلو أدلتهم من المناقشة ، من أن التسعير في

(١) مع ملاحظة أنني لم ألق لهم على دليل لقولهم .

الأصل حرام إذا لم تدع ضرورة إلى ذلك ، أو ليست هناك حاجة أو مصلحة عامة ملحة إلى ذلك ولا يشترط سلعة بعينها، بل في أى سلعة ، فإذا كانت هناك حاجة أو ضرورة أو مصلحة دعت إلى التسعير كالاختكار مثلاً فإنه حينئذ يباح، بل هو واجب في مثل هذه الأحوال حماية للمستهلك ، وتفصيل الحاجة أو الضرورة أو المصلحة متروك حسب عصر وكل بيئة ، وليس في هذا خروجاً عن الأدلة التي حرمت التسعير ولكن انطلاقاً من مبدأ الضرورة والتي أرسى لها الفقهاء القواعد الفقهية السابقة الإشارة إليها .

٢ - مع مراعاة ألا يكون في التسعير أيضاً إجحاف لحقوق البائعين ، ومن ثم فإن التسعير عندما تقتضيه الحاجة يجب أن يكون بقيمة المسئول أى ثمن عادل ، وأن يراعى فيه أرباح البائعين المعتادة ومقدار تسعيرهم ليكون تسعيراً عادلاً .

٣ - ومن ثم أيضاً فإنه يجب أن يكون التسعير بمشورة أهل الخبرة وللرأى في هذا المجال أى خبراء السوق والاقتصاد مع ملاحظة أن أصحاب الرأى الثالث والقاتل بجواز التسعير فى كل وقت إذا كان هناك مصلحة من ذلك لا يخرج عما ارتأه أصحاب الرأى الأول لجمهور الفقهاء ، ومن ثم يكون هذان للرأىين على نهج واحد ، كما سبق ذلك عند مناقشة علّة للرأى الثالث ، وبهذا الرأى أخذ مجلس مجمع الفقه الإسلامى للمنعقد فى دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١ إلى ٦

جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ - الموافق ١٠ إلى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ م ، وأصدر القرار رقم (٨) بشأن تحديد أرباح التجار .

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع ( تحديد أرباح التجار ) واستماعه للمناقشات التي دارت حوله :

قرر :

أولاً : الأصل الذي تقرره النصوص والقواعد الشرعية ترك الناس أحراراً في بيعهم وشرائعهم وتصرفهم في ممتلكاتهم وأموالهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وضوابطها عملاً بمطلق قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) <sup>(١)</sup>.

ثانياً : ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التجار في معاملاتهم ، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة وظروف التاجر والسلع ، مع مراعاة ما تقضى به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة والسماحة والتيسير .

ثالثاً : تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش ، والخديعة ، والتدليس ، والاستغلال ، وتزيف حقيقة الربح ، والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة .

رابعاً : لا يتدخل ولى الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللاً واضحاً فى الأسواق والأسعار ناشئاً من عوامل مصطنعة ، فإن لولى الأمر حينئذ التدخل بالوسائل العادلة الممكنة التى تقضى على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش .

#### موقف القانون المصرى من قضية التسعير :

ومن يطالع القانون المصرى فى هذه القضية يجد أن رأيه لا يخرج عما هو مرسوم فى الشريعة الإسلامية والذى سبق ذكره بالتفصيل . وقمنا بترجيح رأى المختار من بين الآراء الفقهية ، ومن ثم تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup> ، والخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح على أنه : ( يجوز لوزارة التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج ، إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ) .

ومن ثم فإنه تطبيقاً لهذا النص فقد صدرت عدة قرارات وزارية خاصة بتحديد حد أقصى للربح فى أنواع معينة ، منها على

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد (٩٠) مكرر ( غير اعتيادى ) فى ١٤/١/١٩٥٠ م ،

المطبعة الأميرية بمصر .

سبيل المثال القرار الوزاري رقم (١٨٠) لسنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup> ، والقرار رقم (١١٩) لسنة ١٩٧٧<sup>(٢)</sup> ، وغير ذلك من القرارات .

ومن ثم نستطيع أن نقرر وبحق بأن ما ذهب إليه القانون المصري في منتصف القرن العشرين منه ، سبقته الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرناً من الزمان ونيف من المئتين .

**عقوبة الحاكم للبائعين إذا باعوا بأكثر من السعر المحدد :**

سبق أن ذكرنا بأنه يجوز للحاكم أو من ينوبه وهو متولى الحسبة مثلاً أن يقوم بالتسعير ، إذا دعت ضرورة أو حاجة إلى ذلك ، فإذا قام الحاكم أو المحتسب بالتسعير لسلعة ما مثلاً ، ثم قام بعض البائعين بالبيع بأكثر من السعر المحدد فإنه يعزر من قبل الحاكم أو القاضي بما يراه مناسباً له ، ومن ثم يقرر الإمام الرملي بأن من باع بأكثر من السعر المحدد من الإمام أو المحتسب ، بأن البيع صحيح ولكن يعزر مخالفة ، لأن الحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود<sup>(٣)</sup> ، وقول الإمام الرافعي : " وإذا سعر الإمام عليه — أي على البائع — فخالف استحق التعزير ، وفي صحة البيع وجهان منقولان في التتمة<sup>(٤)</sup> وهذا كله من أجل حماية المستهلك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد (١٢١) في ١٩٥٠/١٢/٢٥ م .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد (٤٦) في ١٩٧٧/٢/٢٢ م وهو خاص بالسلع المستوردة .

(٣) نهية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٤٧٢ ، ويراجع أيضاً في نفس المعنى مقى المحتاج للشرينبي الخطيب ج ٢ ص ٣٧ .

(٤) العزيز شرح الوجيز للرافعي ج ٤ ص ١٢٧ .



وقد عاقب القانون الوضعى بالحبس أو الغرامة كل من باع باكثر من التسعيرة الجبرية المحددة لحماية المستهلك ، فصت المادة التاسعة<sup>(١)</sup> من المرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ على أنه : ( يعاقب بالحبس مدى لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ولا تزيد على ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة للربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو للربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى) .

### ٣ - عقوبة الحرق :

ومن العقوبات التعزيرية التى يمكن توقيعها على المحتكر أيضاً عقوبة الحرق للسلعة محل الاختكار ، وقد فعل ذلك على بن أبى طالب - كرم الله وجهه :

أ - فعن الحكم قال : ( أخبر على بربح لاحتكر طعاما بمائة ألف فأمر به أن يحرق )<sup>(٢)</sup>.

ب - عن عبد الرحمن بن قيس قال : قال قيس : ( قد أحرق نى على يبادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحتها مثل عطاء الكوفة )<sup>(٣)</sup>.

(١) المادة التاسعة مستبدلة بالقانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٨٠ ، ثم بالقانون رقم (١٢٨) ، الجريدة الرسمية للعدد ( ٣١ ) فى ١٩٨٣/٨/٥ م .

(٢) يراجع : المصنف لابن أبى شيبة ج ٥ ص ٤٧ ، دار الفكر - بيروت ، معالم القرية فى أحكام الحسبة لابن الأخوة للقرشى ص ٦٦ .

(٣) المصنف لابن أبى شيبة ، المرجع السابق ج ٥ ص ٤٨ .

### نظرة حول هذه العقوبة :

ونحن لا نرى وجها لتطبيق هذه العقوبة على سلعة المحتكر ، لا سيما أن في هذا الإحراق إتلاف للمال وإضاعة له وقد نهينا عن كل ذلك ، فضلا عن أنه لم يستفد به أحد أصلاً ، ولكن لو تمت مصلارته لصالح المحتكر عليهم لكان أولى ، اللهم إلا إذا فعله ولي الأمر من قبيل السياسة بأن تكرر الفعل منه أكثر من مرة .

### ٤ - عقوبة الجذام والإفلاس :

ومن العقوبات الدنيوية التي يمكن أن تحدث لهذا المحتكر أن يعاقبه الحق تبارك وتعالى وذلك بأن يضرب بالجذام<sup>(١)</sup> والإفلاس<sup>(٢)</sup>.  
سند هذه العقوبة :

وقد دل على هذه العقوبة حديث النبي ﷺ فيما رواه عنه قال: ( من احتكر على المسلمين طعامهم أربعين يوماً ضرب به الله بالجذام والإفلاس ) (٣) .

(١) الجذام : داء يصيب الإنسان أو حة تحدث له من انتشار السوداء في البدن كله فيلسد مزاج الأعضاء ويهتها ، وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تفرح ، راجع : القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٤ ص ٨٧ .

(٢) الإفلاس لغة : من فلسه القاضي تخلصاً أي حكم بإفلاسه أو نادى عليه أنه أفلس وصار مفلساً . راجع : مختار الصحاح للرازي ص ٥١٠ ، ٥١١ ، القاموس المحيط ج ٢ ص ٢٣٥ وشرعاً : الإفلاس أو المفلس : هو الذي ارتكبه الدين الحلة اللازمة الزلدة على ماله إذا كانت لآدمي فيحجر عليه وجوباً في ماله إن استقل ، أو على وليه في مال موليه إن لم يستقل بطلية ، أو بسؤال الغرماء ولو بنوايهم كوليائهم ، راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشرييني الخطيب ج ٢ ص ٣٠١ دار الفكر - بيروت - عام ١٤١٥ هـ .

(٣) حديث تقدم تخريجه .

- بل لقد ورد أنه عقوبة الجذام قد حدثت بالفعل في عصر الخليفة الثاني للمسلمين يدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه ، فقد روى أن ( عمر - رضي الله عنه - وهو أمير المؤمنين خرج إلى المسجد فرأى طعاماً منثوراً فقال : ما هذا الطعام ؟ قالوا : طعام جلب إلينا ، قال : بارك الله فيه وفيمن جلبه ، قيل يا أمير المؤمنين فإنه قد احتكر قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فروخ مولى عثمان وقلان مولى عمر ، فأرسل إليهما فربما هما فقال : ما حملكما على احتكار طعام المسلمين قالوا : يا أمير المؤمنين نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بالجذام ) ، فقال فروخ : يا أمير المؤمنين أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود في طعام أبداً ، وأما مولى عمر فقال : إنما نشترى بأموالنا ونبيع ، قال أبو يحيى - أي راوى الحديث - فلقد رأيت مولى عمر مجنوماً<sup>(١)</sup>.

الحكمة للنبوية في عقوبة المحتكر بالجذام والإفلاس :

وتبدو الحكمة جلية وواضحة من تقريره ﷺ لعقوبتي الجذام والإفلاس على المحتكر كجزاء ، هو أن غرض المحتكر أصلاً هو الشراء والتربح ربحاً فاحشاً حيث يندر السلعة ليبيعها عندما تشتد

(١) أخرجه الإمام أبو الحجاج المنرى في تهذيب الكمال - ج ٢٣ ص ١٧١ رقم ٤٧١٧

تحقيق د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى عام

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، مسند أحمد ج ١ ص ٢١ رقم ١٣٥ .

الحاجة إليها بثمن أعلى من المعتاد ، فإذا ما أصيب المحتكر والعياذ بالله بالجذام حينئذ لا يقبل عليه المشتريين ، بسبب أن هذا الداء منفر ، ومن ثم تقل مبيعاته ، وبالتالي تقل أرباحه ، وكذلك الأمر يضرب الله عليه الإفلاس أيضاً ، فإذا كان قد احتكر السلعة بقصد إغلائها على الناس لتحقيق أكبر قدر ربح ممكن ، فإنه من الممكن أن يخسر فيها أو يخسر في غيرها ، وبالتالي فإن هذه الخسارة قد تسبب له إفلاساً ، لا سيما إذا كانت الخسارة كبيرة .

#### عقوبات الدولة للمحتكرة :

• وما سبق ذكره من عقوبات هي خاصة بالأفراد ، أما إذا كان الاحتكار احتكاراً عالمياً وذلك بأن احتكرت دولة ما إنتاج سلعة بعينها دون غيرها من الدول فنرى أن العقوبة التعزيرية المناسبة لها هي :

١ - امتناع كافة الدول عن شراء سلعة الدولة محل الاحتكار ، وليس ذلك فقط بل يمتنعوا أيضاً عن شراء أو استيراد شافة سلعها والتصدير إليها ، وعدم السماح باستغلال أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .

٢ - فرض عقوبات اقتصادية على هذه الدولة المحتكرة بواسطة مجلس الأمن المفترض فيه العدالة ، والتي قد تؤدي هذه العقوبات إلى إفلاس هذه الشركات أو الدول .

مع التنويه بمواجهة كافة الدول بالتعاون فيما بينهم للدولة المحتكرة ، وذلك بمحاولة إنتاج السلعة المحتكرة بفكر جديد

بما يغني عن الاستعانة بالسلعة المحنكرة ، وقد سبق ذكر ذلك

في للمبحث السابق .

**ثانياً : العقوبة الأخروية :**

ولم يكتف الفقهاء بتقرير عقوبة دنيوية للمحتكر فحسب حتى ينزجر ويرتدع عن فعله ، بل قرروا بأن المحتكر يستوجب المأثم في الآخرة فرداً كان أو دولة <sup>(١)</sup>، سواء طالبت مدة الاحتكار أو قصرت ، وهذه هي العقوبة الأخروية <sup>(٢)</sup> ، وذلك كله بهدف زجر المحتكر وردع لغيره ، ولا أدل على ذلك مما رواه الخيثمي عن الحسن عن عبد الله بن زياد قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ( من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعهده بعظم من النار يوم القيامة ) <sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة :**

فقد دل هذا الحديث على أن الاحتكار مؤثم وممنوع لأن المحتكر للسلع بهدف إغلائها على المسلمين سيعذب يوم القيامة ، والعذاب دليل الإثم .

(١) والمركب بمأثم الدولة في الآخرة : أي المسؤولين عن الدولة في الدنيا .

(٢) يرجع في العقوبة الأخروية : تبين الحقائق للزليعي ج ٦ ص ٢٨ ، حاشية رد

المحتار لابن عهدين ج ٦ ص ٣٩٨ .

(٣) أخرجه الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٠١ ، دار الريان للتراث

بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ .



## خاتمة الكتاب





وفى نهاية هذا البحث نخلص إلى هذه النتائج التالية :

- ١ - إن مفهوم الاحتكار هو : احتكار شخص مادی أو معنوی سلعة ما طعاما كان أو غيره بقصد حيازته وتملكه لإغلائه على الآخرين مما يسبب أضرارا فادحة بهم ، وهذا هو التعريف المناسب ليتلاءم مع الرؤية الحالية للاحتكار .
- ٢ - لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الحكر الادخار ، وإمساک السلع ، أو قصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة من باب الاحتكار نظراً لاختلاف مفهوم كل منهم بما يجعله مغايراً لمفهوم الاحتكار وذلك على التفصيل الوارد فى موضعه ، وذلك باستثناء الحكر والاحتكار من حيث اللغة فمعناها واحد وهو الظلم للغير .
- ٣ - الاحتكار فى صورته المعتادة یتى عن طریق البائعين بعد شرائهم للسلع وتخزينها بقصد إغلاء الأسعار بعد احتكارهم لها ، سواء كان الاحتكار فرديا أو جماعياً .
- ٤ - قد يكون الاحتكار عن طریق المستهلكين أو المشترين أنفسهم، وذلك إذا قاموا فى وقت واحد لا سيما فى وقت الأزمات بشراء سلعة معينة بقدر أكبر من حاجتهم ، مما يضطر معه البائعون لرفع السعر لمواجهة هذا الاحتكار مما يضر ببقية الناس .

٥ - الاحتكار العالمي على مستوى الدول يتحقق حينما تقوم دولة معينة باحتكار نوع معين من الأسلحة مثلاً ، مُحَرِّمَةً ذلك على باقى الدول .

٦ - الاحتكار العالمي على مستوى الشركات العالمية كأن تحتكر شركة اتصالات مثلاً بعينها الخطوط الهاتفية المحمولة لنفسها دون أن تسمح للآخرين أن يقوموا بإنشاء شركات أخرى منافسة ، وذلك حتى تفرض سعرها بحرية على المشتركين لها وهي حرام .

٧ - التقرير بحظر الاحتكار عن طريق البائعين فردياً كان أو جمعياً ، وأيضاً الاحتكار العالمي على مستوى الدول أو على مستوى الشركات العالمية ، أو الاحتكار عن طريق المستهلكين أو المشترين أنفسهم فهي أيضاً محظورة إذا كانت تضر ببقية الناس وإلا فلا ، لا سيما إذا تم ذلك في وقت الأزمات لسلعة معينة .

٨ - التقرير بحظر الاحتكار شرعاً ، وأن هذا الحظر ينصرف إلى الحرمة لا إلى الكراهة وهو ما قمنا بترجيحه في عرض الآراء الفقهية ووفقاً لما سقناه من أدلة ، نظراً لأن الاحتكار يضر بعامة الناس ، وهي للحكمة الجلية لمنع الاحتكار ، فضلاً عن أن فى الاحتكار والغبن ضرر واقع على الذى يشتري من المحتكر ، بالإضافة إلى أن الاحتكار سوف يحدث

الغلاء في سعر السلعة المحتكرة وهو ما نهى عنه الحق  
تبارك وتعالى .

- ٩ - وتطبيقاً للحكمة الشرعية لمنع الاحتكار فقد أجمع العلماء على  
أن أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا  
غيره أجبر على بيعه دفعا للضرر عن الناس .
- ١٠ - من شروط الاحتكار المتفق عليها بين الفقهاء للتقرير بحرمة  
ما يلي :

- أ - أن يكون الاحتكار في وقت ضيق وضرورة .
- ب - أن يترتب على هذا الاحتكار أضرار وتضييق على الناس .
- ج - أن يقصد بالاحتكار إغلاء السلعة على الناس وتحقيق الربح ،  
أي أن يكون الغرض هو تحقيق الربح عند تقلب الأسواق .
- ١١ - رجحان الرأي للقاتل بجعل الاحتكار شاملاً للسلعة محل  
الاحتكار ، سواء تملكها المحتكر بطريق الشراء ، أو من  
جلبه ، أو من زرعه طالما كان الهدف من ذلك كله هو إغلاء  
السلعة لإلحاق الضرر بالناس .
- ١٢ - رجحان الرأي للقاتل بأن الاحتكار يجري في أي سلعة ،  
سواء أكان طعاماً أو غيره ، حيث هذا الرأي يتناسب مع كل  
عصر أو بيئة .
- ١٣ - رجحان القول للقاتل بأن الاحتكار يستوى فيه أن يكون  
الطعام قد اشترى في وقت رخص أو وقت غلاء ، طالما أن  
هذا الاحتكار قد أدى في النهاية إلى إلحاق الضرر بالعامه .

١٤ - ليس من الضروري اشتراط مدة معينة فى الاحتكار وهى أربعون يوماً عند فقهاء الحنفية وحدهم ، دون بقية الفقهاء ، إذ الحكمة فى النهى عن الاحتكار هى من أجل عدم إلحاق الضرر بالآخرين ، حتى ولو لم تنته مدة الأربعين يوماً ، وقد لا يقع ضرر وإن طالّت المدة نظراً لأن غلاء الأسعار لم يأت بعد .

١٥ - لا بد لاعتبار السلعة محل احتكار ألا يكون لها مثل أو على الأقل فى إطار الحر أو المركز الذى تتبعه أو محافظته إن لم تكن واسعة جداً كالقاهرة مثلاً لا يتسنى أن يكون هناك محتكراً لسلعة ما فى محافظة ما وتوجد بالسعر المعتاد أو بديل لها فى محافظة أخرى ولا نعهده محتكراً فى هذه الحالة ، حيث سيتحمل المواطن أعباء كثيرة من مكان لآخر فى سبيل الحصول على السلعة محل الاحتكار أو بديل لها .

١٦ - للاحتكار أضرار كثيرة سواء على الفرد والأسرة والمجتمع، بل وعلى الاقتصاد عموماً من هذه الأضرار :

أ - الاحتكار يؤدى إلى التضخم فى زيادة الأسعار .

ب - الاحتكار يؤدى إلى قلة الإنتاج .

ج - الاحتكار يساعد على كساد السلعة وعدم رواجها .

د - الاحتكار يؤدى إلى عدم استغلال موارد المجتمع استغلالاً كافياً .

هـ - الاحتكار يساعد على انتشار البطالة .

و — الاحتكار يساعد على عدم الجودة في إنتاج السلعة وتقديمها بالشكل المطلوب .

ز — الاحتكار يساعد على خلق الأزمات وعدم الترشيح في الاستهلاك .

ح — الاحتكار يؤدي إلى تقديم مصلحة المحتكر على مصلحة الآخرين للإضرار بهم .

ط — الاحتكار يؤدي إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى .

ي — الاحتكار يؤدي إلى اندلاع الحروب .  
وذلك على التفصيل الوارد في موضعه .

١٧ — يتم علاج الاحتكار في الفقه الإسلامي من خلال :

أولاً : الإبلاغ عن المحتكر لولي الأمر أو للسلطات العامة  
للاخذ على يديه ولمنعه من احتكاره ولا يعجل بعقوبته  
وهذا يأتي من خلال وسيلتين :

أ \_ إبلاغ العامة أو من يعرف بأمر هذا المحتكر إلى  
السلطات العامة .

ب- القيام بحملة تفتيش من المحتسب وأعوانه ، وهو ما  
تسميهم حالياً برجال الضبط القضائي .

ثانياً : فإذا ما رفع الأمر فعليه — أي على ولي الأمر أو من  
ينوبه — أن يصدر إليه الأمر — :

أ. — يبيع ما فضل عن قوت المحتكر وقوت أهله على اعتبار السعة ولو مقدار سنة مثلاً .

ب — ينهائ عن الاختكار ويعظه ويزجره لكي يتوب ثم يخرج به إلى السوق .

ج — ثم يبيع السلعة المحتكرة من أهل الحاجة إليه بمثل ما اشتراه لا يزداد فيه شيئاً .

ثالثاً : فإذا رفع أمر المحتكر لولى الأمر للمرة الثانية فعل معه مثل ذلك .

رابعاً : فإذا امتنع عن البيع فى المرة الأولى أو الثانية أجبر المحتكر حينئذ على البيع للسلعة محل الاختكار إذا رفض البيع طواعية واختياراً .

خامساً : العمل على توفير السلع محل الاختكار أو بديل لها لمحاربة الاختكار .

سادساً : تشجيع المنافسة التجارية .

سابعاً : تشجيع التبادل التجارى .

ثامناً : للوعى الجماهيرى والمتمثل فى الدور الإعلامى لرجال الدين ، والصحافة ، والإعلام كل فى تخصصه ، سواء كان الاختكار من قبل البائعين أو المستهلكين أنفسهم .

تاسعاً : أما الاختكار العالمى فيتم علاجه بما يلى :

أ — أن تطالب الدول الدولة أو الشركة المحتكرة بالتخلى عن الاختكار .

ب - مواجهة كافة الدول - إذا كان الاحتكار عالمياً - بالتعاون فيما بينهم للدولة المحتكرة ، وذلك بمحاولة إنتاج السلعة المحتكرة بفكر جديد بما يعنى عن الاستعانة بالسلعة المحتكرة .

ج - اتفاق الدول فيما بينهم على الامتناع عن شراء كافة منتجات الدولة المحتكرة أو استيرادها والتصدير إليها ، وعدم استغلال أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .

د - تشجيع التبادل التجارى بين الدول لتحقيق الرواج الاقتصادى بما يساعد على محاربة الاحتكار لهذه الدولة المحتكرة .

وذلك كله على التفصيل للوارد فى موضعه .

١٨ - إن لم يفلح ما سبق ذكره من علاج مع المحتكر فإنه يعاقب بـ :

أ - عقوبة التعزير على اختلاف أنواعه من حبس ومصادره وتغريم ، بل وحرق أيضاً للسلعة محل الاحتكار ، وإن كنا لا نرى ملاذاً للجوء إلى هذه العقوبة الأخيرة .

ب- عقوبة التسعير .

ج - عقوبة الجذام والإقلاس .

وكلها عقوبات دنيوية خاصة بالأفراد ، أما إذا كان الاحتكار احتكاراً عالمياً وذلك بأن احتكرت دولة ما إنتاج سلعة بعينها دون غيرها من الدول فإن العقوبة التعزيرية المناسبة لها هي :

أ - امتناع كافة الدول عن شراء سلعة الدولة محل الاحتكار ، وليس ذلك فقط بل يمتنعوا أيضاً عن شراء أو استيراد كافة سلعها والتصدير إليها ، وعدم السماح باستغلال أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .

ب - فرض عقوبات اقتصادية على هذه الدولة المحتكرة بواسطة مجلس الأمن المفترض فيه العدالة .

١٩ - وما تمتاز به الشريعة الإسلامية لمنع المحتكر عن احتكاره أوجبت له المأثم في الآخرة ، سواء طالبت مدة الاحتكار أو قصرت وذلك على التفصيل الوارد في موضعه .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .



## **اقتراح مشروع بقانون المنافسة ومنع الاحتكار**



أولاً : مفهوم المنافسة الاحتكار وصوره وحكم كل منها :

مادة (١) : ١ - المنافسة : تعنى وجود أكثر من منتج أو بائع للسلعة وهى مشروعة ، بل ومطلوبة لمحاربة الإحتكار.

٢ - الإحتكار : هو لحتكار شخص مادي أو معنوي فرداً كان أو مجموعة لسلعة ما طعاما كان أو غيره بقصد حيازته وتملكه لإغلائه على الآخرين مما يسبب أضراراً فاحشة بهم .

مادة (٢) : ١ - لا يدخل تحت مفهوم الإحتكار : الحكر بتسكين الكاف بمعنى الأجرة المقررة على عقار موقوف في الإجارة للطويلة ، أو لعقار المحتكر ومنفعته على شخص معين، أو الحكر إذا أريد به الإجارة الطويلة .

٢ - كما لا يدخل تحت مفهوم الإحتكار أيضاً الاندثار وإمساك السلع وقصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة.

أما الحكر بالتحريك أو الحكرة بالضم فتدخل ضمن الإحتكار المحرم حيث يراد من ذلك الإحتكار في السلع انتظاراً لغلائها .

## مادة (٣) : يأتي الاحتكار في صور ثلاث :

١ - الاحتكار في صورته الأصلية يأتي عن طريق البائعين بعد شرائهم للسلع وتخزينها بقصد إغلاء الأسعار بعد احتكارهم لها وفرضهم للسعر الذي يضعونه مما يضر بعمامة الناس ، سواء كان الاحتكار فردياً أو جماعياً .

٢ - وقد يأتي الاحتكار عن طريق المستهلكين أو المشترين أنفسهم ، وذلك إذا قاموا في وقت واحد بشراء سلعة معينة بقدر أكبر من حاجتهم لا سيما في وقت الأزمات ، مما يضطر معه البائعون لرفع السعر لمواجهة هذا الاحتكار مما يضر ببقية الناس .

٣ - قد يكون الاحتكار عالمياً على مستوى الدول أو الشركات العالمية ، وذلك بأن تقوم دولة معينة أو شركة بعينها باحتكار نوع معين من السلع أو السلاح محرمة ذلك على باقي الدول أو غيرها من الشركات .

مادة (٤) : الاحتكار محظور عن طريق البائعين سواء كان فردياً أو جماعياً ، وكذلك الاحتكار العالمي وهو ما سبق ذكره في الفقرة الأولى والثالثة من المادة ٣ من هذا القانون .

أما الاحتكار عن طريق المستهلكين والوارد في الفقرة الثانية فهو محظور أيضاً إن أضر ببقية الناس لا سيما في وقت الأزمات وإلا فلا .

**مادة (٥) :** يراد بحظر الاحتكار الواردة في المادة السابقة هو تحريم الاحتكار نظراً لما يصحبه من أضرار بعامة للناس .

**ثانياً : أحكام عامة :**

**مادة (٦) :** يستوى في الاحتكار المحرم ما يلي :

- ١ - أن يكون المحتكر للسلعة محل الاحتكار عن طريق الشراء أو من جلبه وزرعه طالما كان غرضه من احتكار السلعة هو إغلاءها على الناس وإلا فلا .
- ٢ - السلعة محل الاحتكار أن تكون في طعام أو غير طعام لآمنى أو لغير لآمنى ، لأن الاحتكار يشمل أى سلعة تضر بالناس .
- ٣ - أن تكون السلعة المشتراه للاحتكار طعاماً أو غيره في وقت غلاء أو في وقت رخص ، طالما قصد بهذا الشراء احتكار السلعة بقصد إغلائها على الناس .
- ٤ - أن تكون السلعة محل الاحتكار طعاماً أو غيره قد احتكرت لمدة معينة طالت أو قصرت أو من غير مدة أصلاً إذا ألحق بالضرر بالآخرين .

مادة (٧) : مع عدم المخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة ٦ من هذا القانون فإنه يجوز إجبار الشخص — حتى ولو لم يكن محتكراً — على بيع طعام لديه اضطر الناس إليه ولم يجنوا غيره دفعاً للضرر عنهم .

ثالثاً : شروط الاختكار :

مادة (٨) : يشترط لتحريم الاختكار :

- ١ — أن يكون الاختكار فى وقت ضيق وضرورة .
- ٢ — أن يترتب على هذا الاختكار أضرار وتضييق على الناس .
- ٣ — أن يقصد بالاختكار إغلاء السلعة على الناس وتحقيق الربح ، أى أن يكون الغرض هو تحقيق الربح عند تقلب الأسواق .
- ٤ — أن تكون السلعة محل الاختكار ليس لها مثل أو بديل لها على الأقل فى الحى الذى يقيم فيه ، أو المحافظة التى يتبعها بشرط أن لا تكون واسعة جداً كالقاهرة ، مثلاً ، حتى لا يتحمل المواطن أعباء كثيرة من مكان لآخر فى سبيل الحصول على السلعة محل الاختكار أو بديل لها بالرغم من أنهم فى محافظة واحدة ولكن بينهما مسافة طويلة .

رابعاً : آثار الاحتكار الاقتصادية :

مادة (٩) : يحرم الاحتكار نظراً لأنه يؤدي إلى أضرار كثيرة على الاقتصاد والمجتمع من ذلك :

- ١ - الاحتكار يؤدي إلى التضخم في زيادة الأسعار .
- ٢ - الاحتكار يؤدي إلى قلة الإنتاج .
- ٣ - الاحتكار يساعد على كساد السلعة وعدم رواجها .
- ٤ - الاحتكار يؤدي إلى عدم استغلال موارد المجتمع استغلالاً كافياً .
- ٥ - الاحتكار يساعد على انتشار البطالة .
- ٦ - الاحتكار يساعد على عدم الجودة في إنتاج السلعة وتقديمها بالشكل المطلوب .
- ٧ - الاحتكار يساعد على خلق الأزمات وعدم الترشيد في الاستهلاك .
- ٨ - الاحتكار يؤدي إلى تقديم مصلحة المحتكر على مصلحة الآخرين للإضرار بهم .
- ٩ - الاحتكار يؤدي إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى .
- ١٠ - الاحتكار يؤدي إلى اندلاع الحروب .

خامساً : التدابير الوقائية للحد من الاحتكار :

مادة (١٠) : (أ) التدابير الوقائية لمنع احتكار الأفراد :

يعتبر من التدابير الوقائية للأخذ على يد المحتكر ولمنعه من احتكاره ما يلي :

١ - إبلاغ العامة أو من يعرف بأمر المحتكر إلى السلطات العامة .

٢ - قيام رجال الضبط القضائي " المحتسب وأعوانه " بحملة تفتيش لمعرفة المحتكرين .

٣ - على ولي الأمر أو من ينوبه العمل على توفير السلع محل الاحتكار أو بديل لها لتوقي خطر الاحتكار ومحاربته .

٤ - تشجيع المنافسة التجارية .

٥ - تشجيع التبادل التجاري .

٦ - الوعى الجماهيرى والمتمثل فى الدور الإعلامى لرجال الدين والصحافة والإعلام كل فى تخصصه ، سواء كان الاحتكار من قبل البائعين أو المستهلكين أنفسهم .

مادة (١١) : مع مراعاة مواد عقوبات المحتكر الواردة بهذا القانون

فإن على ولي الأمر أو القاضى إذا ما رفع إليه أمر المحتكر لمرتين متتاليتين وقبل أن يصدر ضده عقوبات أن يصدر إليه الأمر بـ :

١ - بيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السنة ولو لمدة سنة مثلا .



٢ - ينهاء عن الاحتكار ويعظه ويزجره لكي يثوب ثم يخرج به إلى السوق .

٣ - يبيع السلعة المحتكرة من أجل الحاجة إليها بمثل ما اشتراها لا يزداد في ثمنها شيئاً .

مادة (١٢) : إذا امتنع المحتكر عن بيع السلعة محل الاحتكار في المرة الأولى أو الثانية اختياراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة السابقة فإنه يجبر على البيع ، حتى ولو تم استخدام القوة الجبرية <sup>(١)</sup> لحمله على ذلك .

ثانياً : ( ب ) التدابير العالمية والدولية :

مادة (١٣) : يعتبر من التدابير الوقائية للحد من الاحتكار العالمي أو الدولي ما يلي :

١ - أن يطالب المجتمع الدولي الدولة أو الشركة المحتكرة بالتخلي عن الاحتكار .

٢ - مواجهة المجتمع الدولي بالتعاون فيما بينهم للدولة المحتكرة ، وذلك بمحاولة إنتاج مثل السلعة المحتكرة بفكر جديد بما يغني عن الاستعانة بالسلعة المحتكرة .

٣ - اتحاد الدول فيما بينهم على الامتناع عن شراء أو استيراد كافة منتجات الدولة المحتكرة والتصدير إليها ، وعدم استغلال أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .

(١) القوة الجبرية : الشرطة .

٤ - تشجيع التبادل التجاري بين الدول لتحقيق الرواج

الاقتصادي بما يساعد على محاربة الاختكار لهذه

الدولة المحتكرة .

سادساً : عقوبات الاختكار :

مادة (١٤) مع عدم الإخلال بما ورد بالمادة ١١ من ذات القانون يعاقب

كل من ارتكب فعل الاختكار المحرم للمرة الثالثة بـ :

١ - الحبس باعتباره عقوبة من العقوبات التعزيرية

بما يراه القاضي من مدة مناسبة له .

٢ - التسعير الجبري للسلعة محل الاختكار .

٣ - شطب اسمه من مصلحة التسجيل التجاري ،

ومحو اسمه من الغرفة التجارية التابع لها .

مادة (١٥) : يعاقب كل من احتكر عالمياً أو دولياً بـ :

١ - امتناع كافة الدول عن شراء سلعة للدولة محل

الاختكار والتصدير إليها ، وعدم السماح باستغلال

أسواق هذه الدول لترويج سلع الدولة المحتكرة .

٢ - فرض عقوبات اقتصادية على هذه الدولة المحتكرة

من قبل مجلس الأمن الدولي .

مادة (١٦) : مع عدم الإخلال بالعقوبات الواردة في المادتين

السابقتين ، فإن فعل الاختكار مؤثم شرعاً ومرتكبه

يستوجب الإثم في الآخرة ، بل وربما يعاقبه الله

سبحانه وتعالى بالجذام والإفلاس في الدنيا .

## مصادر البحث



وعلى رأسها :

١ - القرآن الكريم .

أولاً : مراجع في التفسير :

٢ - الأولسى : الإمام / أبو الفضل محمود الأولسى

المتوفى ١٢٧٠هـ - تفسير الأولسى

المسمى بروح المعاني في تفسير القرآن

العظيم والسبع المثاني - دار الطباعة

المنيرية بالقاهرة .

٣ - الجصاص : الإمام / أحمد بن علي الرازي أبو بكر

الجصاص للمولود عام ٣٠٥هـ -

والمتوفى عام ٣٧٠هـ - أحكام القرآن

تحقيق / محمد الصادق قمحاوي ، دار

إحياء الفكر - بيروت عام ١٤٠٥هـ .

٤ - القرطبي : الإمام / شمس الدين أبي عبد الله محمد بن

أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري

القرطبي المتوفى ٦٧١هـ - الجامع

لأحكام القرآن - والمعروف بتفسير

القرطبي - تحقيق / أحمد عبد العليم

البردوني — دار الشعب بالقاهرة ، الطبعة  
الثانية عام ١٣٧٢هـ .

### ثانياً : الحديث وشروحه :

٥ — أبو بكر الإسماعيلي : الإمام / أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل  
الإسماعيلي أبو بكر المولود ٢٧٧هـ —  
والمتوفى ٣٧١هـ — معجم شيوخ أبو بكر  
الإسماعيلي — تحقيق د/ زياد محمد  
منصور — مكتبة العلوم والحكم — المدينة  
المنورة — الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ .

٦ — البخارى : الإمام / أبو عبد الله محمد بن إسماعيل  
البخارى المولود عام ١٩٤هـ — والمتوفى  
سنة ٢٥٦هـ — صحيح البخارى — تحقيق  
/ د. مصطفى ديب البغا — دار ابن كثير  
— بيروت ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٧هـ —  
١٩٨٧م .

٧ — الترمذى : الإمام / أبو عيسى محمد بن عيسى بن  
سورة المتوفى ٢٩٧هـ — سنن الترمذى  
أو الجامع الصحيح — تحقيق / أحمد محمد  
شاكرو وآخرون ، دار إحياء التراث العربى  
— بيروت .

- ٨ - البزار : الإمام / أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، المولود ٢١٥هـ - والمتوفى ٢٩٢هـ ، تحقيق : د/ محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ .
- ٩ - ابن حجر العسقلاني: الإمام / أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني المولود ٧٧٣هـ والمتوفى ٨٥٢هـ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - تحقيق / عبد العزيز بن باز ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة الهدى المحمدية بالقاهرة .
- ١٠ - أبو الحجاج : الإمام / يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزني ، المولود ٦٥٤هـ - والمتوفى ٧٤٢هـ ، - تهذيب الكمال - تحقيق / د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١١ - الحاكم : الإمام / الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - المستدرک علی الصحیحین تحقیق / مصطفى عبد القادر عطا ، دار

الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى

عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٢ - حنبل : الإمام / أحمد بن حنبل الشيباني المولود عام

١٦٤هـ - والمتوفى عام ٢٤١هـ -

مسند أحمد - مؤسسة قرطبة بمصر .

١٣ - أبو داود : الإمام الحافظ / أبو داود سليمان بن الأشعث

المجستاني الأزدي المتوفى عام ٢٧٥هـ -

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،

دار الفكر - بيروت .

١٤ - السيوطي : الإمام / جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى عام ٩١١هـ - الجامع الصغير -

تحقيق / محمد عبد الرؤوف المناوي ، دار

طائر العلم - جدة .

١٥ - ابن أبي شيبة : الإمام الحافظ / أبو بكر عبد الله بن محمد

بن أبي شيبة الكوفي - المصنف بن أبي

شيبة - تحقيق / كمال يوسف الحوت -

مكتبة دار الفكر - بيروت .

١٦ - الصنعاني : الإمام / محمد بن إسماعيل الكحلاني

الصنعاني المعروف بالأمير المولود عام

١٠٥٩هـ - والمتوفى ١١٨٢هـ - سبل



- للسلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٧- الكناني : الإمام / أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني ، المولود عام ٧٦٢هـ - والمتوفى عام ٨٤٠هـ - مصباح الزجاجة تحقيق : محمد المنتقى الكشناوي ، دار العربية - بيروت - الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ .
- ١٨- ابن ماجه : الإمام الحافظ / أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المولود عام ٢٠٩هـ - والمتوفى عام ٢٧٣هـ - سنن ابن ماجه- تعليق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث بمصر ، دار الفكر - بيروت .
- ١٩- مسلم : الإمام / مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري - المولود ٢٠٦هـ - والمتوفى عام ٢٦١هـ ، صحيح مسلم - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان .
- ٢٠- النووي : الإمام / يحيى بن شرف النووي - المتوفى عام ٦٧٦هـ - شرح النووي على صحيح

مسلم — المطبعة المصرية ومكتبتها  
بالقاهرة .

٢١- الهيثمي : الإمام الحافظ / نور الدين علي بن أبي بكر  
الهيثمي المتوفى عام ٨٠٧هـ - مجمع  
الزوائد ومنبع الفوائد - دار الريان للتراث  
بالقاهرة عام ١٤٠٧هـ .

ثلاثاً : كتب اللغة :

٢٢- الرازي : الإمام / محمد بن أبي بكر بن عبد القادر  
الرازي المتوفى عام ٦٠٦هـ - مختار  
الصالح - ترتيب الأستاذ / السيد محمود  
خاطر - دار التراث العربي للطباعة  
والنشر بمصر .

٢٣- الفيروز آبادي : العلامة / مجد الدين بن يعقوب الشيرازي  
المتوفى عام ٨١٧هـ - القاموس المحيط -

٢٤- المطرزي : الإمام / ناصر الدين بن عبد السيد أبو  
المكارم المطرزي ، المولود عام ٥٣٦هـ -  
والمتوفى عام ٦١٠هـ - المغرب - دار  
الكتاب العربي - بيروت .

٢٥- الزمخشري : العلامة / جار الله أبو القاسم محمود بن  
عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ -

أساس البلاغة — الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٥ م .

٢٦- ابن منظور : العلامة / جمال الدين بن أبي الفضل محمد

بن علي منظور ، المتوفى عام ٧١١هـ —

لسان العرب — طبعة دار المعارف بمصر

عام ١٩٨١ م .

رابعاً : كتب لغة الفقه :

٢٧ — الجرجاني : الإمام / علي بن محمد بن علي الجرجاني

المولود عام ٧٤٠هـ ، والمتوفى ٨١٦

هـ — التعريفات — دار الريان للتراث.

٢٨ — الفيومي : العلامة / أحمد بن محمد بن علي الفيومي

— المصباح المنير في غريب الشرح الكبير

المكتبة العلمية — بيروت .

خامساً : كتب في قواعد الفقه :

٢٩ — السيوطي : الإمام/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى ٩١١هـ — الأنباه والنظائر في

قواعد وفروع فقه الشافعية — مطبعة

الحلبي بمصر ١٩٥٩ م .

٣٠ — العز بن عبد السلام: الإمام/ سلطان العلماء / أبو محمد عز

الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي —

المتوفى ٦٦٠هـ — قواعد الأحكام في

مصالح الأئام - دار الجيل - بيروت -

الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

سادساً : كتب الفقه الإسلامي :

- فقه الحنفية :

٣١- الحصكفي : الإمام / محمد بن محمد الحصكفي المتوفى

سنة ١٠٨٨هـ - الدر المختار - دار

الفكر - بيروت الطبعة الثانية عام

١٣٨٦هـ .

٣٢- الزيلعي : العلامة / فخر الدين عثمان بن علي

الزيلعي الحنفى المتوفى عام ٧٤٣هـ -

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق - دار

الكتاب الإسلامي - بيروت .

٣٣- ابن عابدين : الإمام / محمد بن عمر بن عبد العزيز

المعروف بابن عابدين ، المتوفى ١٢٥٢هـ -

حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح

تنوير الأبصار الشهير ، بحاشية ابن

عابدين ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة

الثانية عام ١٣٨٦هـ ، دار الكتب العلمية

بيروت .

٣٤- الكاسانى : الإمام / علاء الدين أبو بكر بن مسعود

الكاسانى المتوفى ٧٨٧هـ - بدائع الصنائع

في ترتيب الشرائع - دار للكتب العربية -  
بيروت - لبنان .

٣٥- الطرابلسي : الإمام / علاء الدين علي بن خليل  
الطرابلسي الحنفي المتوفى عام ٨٤٤هـ -  
معين للحكام فيما يتردد بين الخصمين من  
الأحكام - مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي  
بمصر ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٣هـ -  
١٩٧٢م .

٣٦- المرغيناني : الإمام/ شيخ الإسلام برهان الدين أبو  
الحسن علي بن عبد الجليل أبو بكر  
المرغيناني للرشداني المولود عام ٥٣٠  
هـ - والمتوفى عام ٥٩٣هـ - الهداية  
شرح بداية المبتدى - مكتبة ومطبعة  
مصطفى الحلبي بمصر ، الطبعة  
الأخيرة عام ١٩٣٧م .

٣٧- الموصلي : الإمام/ عبد الله بن محمود بن مودود  
الموصلي الحنفي المتوفى عام ٦٨٣هـ -  
الاختصار لتعليق المختار - المطبعة  
الأميرية بمصر عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ،  
الشركة المصرية للطباعة والنشر بمصر  
عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٣٨- ابن الهمام : الإمام / كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى عام ٨٦١هـ - شرح فتح القدير - دار الفكر - بيروت .

٣٩- ابن نجيم الحنفي: العلامة / زين الدين الشهير بابن نجيم الحنفي - البحر الرائق شرح كنز الدقائق دار الكتاب الإسلامي - بيروت . لبنان.

- فقه المالكية :

٤٠- الباجي : الإمام / سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي المكنى لأبى الوليد ، المولود سنة ٤٠٣هـ - والمتوفى سنة ٤٧٤هـ - المنقلى شرح الموطأ - دار الكتاب الإسلامي .

٤١- الحطاب : الإمام / أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الشهير بالحطاب - مواهب الجليل شرح مختصر خليل - دار الفكر - بيروت .

٤٢- الخرشي : أو للخراسي هو الإمام / محمد بن عبد الله الخرشي المالكي المولود ١٠١٠هـ - والمتوفى ١١٠١هـ - شرح الخرشي على مختصر خليل - دار الفكر - بيروت .

٤٣- الدردیر : الإمام/ أحمد بن محمد بن أحمد العدوی أبو  
البرکات الدردیر المولود ١١٢٧هـ -  
والمتوفی ١٢٠١هـ - الشرح للصغیر -  
الشركة المصرية للطباعة والنشر عام  
١٩٨١م.

٤٤- ابن عبد البر : الإمام/ أبو عمر یوسف بن عبد الله بن عبد  
البر المتوفی سنة ٤٦٣هـ - الکافی فی  
فقه أهل المدينة - طبعة الرياض -  
السعودية .

٤٥- علیش : الإمام/ محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد  
الله المعروف بالشیخ علیش ، المولود سنة  
١٢١٧هـ ، والمتوفی سنة ١٢٩٩هـ -  
فتح العلی المالك - دار المعرفة -  
بیروت- لبنان .

٤٦- المواق : الإمام/ محمد بن یوسف العبدی المعروف  
بـ ( المواق ) - التاج والإکلیل فی شرح  
مختصر خلیل - دار الکتب العلمیة -  
بیروت .

- فقه الشافعية :

٤٧- الأنصاری : الإمام / أبو یحیی زکریا الأنصاری  
المتوفی عام ٩٢٦هـ - أسنی المطالب

شرح روض الطالب - دار الكتاب  
الإسلامي - بيروت .

٤٨- البيجرمي : الشيخ / سليمان بن عمر بن محمد  
البيجرمي الشافعي المتوفى ١٢٢١هـ -  
حاشية البيجرمي المسماة بتحفة الحبيب  
على شرح الخطيب - المكتبة الإسلامية -  
ديار بكر - تركيا .

٤٩- الرافعي : الإمام / عبد الكريم بن محمد الرافعي  
المتوفى سنة ٦٢٣هـ .

- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح  
الكبير - تحقيق وتعليق / الشيخ / علي  
محمد معوض ، الشيخ / عادل أحمد عبد  
الموجود - دار للكتب العلمية - بيروت .  
لبنان ، للطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ -  
١٩٩٧م .

٥٠- الرملي : الإمام / شمس الدين محمد بن أبي العباس  
أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي  
الشهير بالشافعي للصغير المولود عام ٩١١  
هـ والمتوفى عام ١٠٠٤هـ ، نهاية  
المحتاج إلى شرح للمنهاج - دار الفكر -  
بيروت .



- ٥١- الشافعي : الإمام / أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المولود عام ١٥٠هـ والمتوفى عام ٢٠٤هـ - الأم - طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة عام ١٣٢١هـ .
- ٥٢- الشيرازي : الإمام / أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي للمتوفى عام ٤٧٦هـ - المذهب - طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر عام ١٣٤٣هـ .
- ٥٣- الشربيني الخطيب: الشيخ / شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب المتوفى عام ٩٧٧هـ - مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر عام ١٣٧٧هـ .
- ٥٤- ، - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - دار الفكر - بيروت - لبنان - عام ١٤١٥هـ .
- ٥٥- القرشي : الإمام / محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة القرشي المولود سنة ٦٤٨هـ - والمتوفى سنة ٧٢٩هـ .

- معالم القرية في أحكام الحسبة - دار  
الفنون كمبرج ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب عام ١٩٧٦م .

٥٦- الماوردي : الإمام / أبو الحسن علي بن محمد بن  
حبيب البصري الماوردي ، المتوفى ٥٤٠  
هـ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية  
- تحقيق : د. محمد فهمي السرجاني ،  
المكتبة التوفيقية بمصر عام ١٩٧٨م .

٥٧- المزني : الإمام / أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى  
المزني .

- مختصر المزني بهامش كتاب الأم للشافعي  
- طبعة مصورة عن طبعة بولاق الدار  
المصرية للتأليف والترجمة عام ١٣٢١هـ .

٥٨- النووي : الإمام / أبو زكريا يحيى بن شرف النووي  
المتوفى عام ٦٧٦هـ - روضة الطالبين  
وعدة المفتين - طبعة المكتب الإسلامي  
ببيروت - الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ .

• فقه الحنابلة :

٥٩ - البهوتي : العلامة للشيخ / منصور بن يونس بن  
صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي  
المولود عام ١٠٠٠هـ والمتوفى عام

١٠٥١هـ - شرح منتهى الإرادات -

عالم الكتب - بيروت . لبنان .

٦٠- كشف القناع على متن الاقتناع - دار

الكتب العلمية - بيروت .

٦١- ابن تيمية : شيخ الإسلام / أبو العباس تقي الدين أحمد

بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن

أبي القاسم الخضر النميري الحراني

لدمشق المعروف بابن تيمية المولود عام

٦٦١هـ - والمتوفى عام ٧٢٨هـ -

الحسبة في الإسلام - تحقيق / أبي المنذر

سامي أنور ، منشورات مسجد التوحيد في

أمستردام عام ١٤١٠هـ ، دار السلام

بمصر عام ١٣٩٢هـ .

٦٢- للفراء : الإمام / أبو يعلى الفراء الحنبلي - الأحكام

السلطانية - تحقيق / محمد حامد الفقي ،

دار للكتب العلمية - بيروت . لبنان . عام

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٣- ابن قدامة : الإمام / موفق الدين أبو محمد بن أحمد بن

قدامة المتوفى عام ٦٣٠هـ - المغني -

دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان

دار الكتاب العربي - بيروت - عام

١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٦٤ - ابن القيم : الإمام / شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية

المتوفى عام ٧٥١هـ - الطرق الحكمية

في السياسة الشرعية - تحقيق / محمد

حامد الفقى ، مكتبة السنة المحمدية عام

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .

٦٥ - إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار

الكتب العلمية - بيروت . لبنان .

٦٦ - المرداوى : شيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسن على

بن سليمان المرداوى المتوفى عام ٨٨٥هـ -

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف

على مذهب الإمام أحمد - دار إحياء

التراث العربي - بيروت .

#### • فقه الظاهرية :

٦٧ - ابن حزم الظاهري: الإمام الجليل/ أبو محمد علي بن أحمد

بن سعيد بن حزم للظاهري المتوفى عام

٤٥٦هـ - دار الآفاق الجديدة -

بيروت، منشورات المكتب التجاري

للطباعة والنشر - بيروت .

● فقه الإمامية :

٦٨- الصادق : الإمام / جعفر الصادق - فقه الإمام

جعفر الصادق - عرض واستدلال /

محمد جواد مغنية ، مؤسسة أنصاريان

للطباعة والنشر بإيران الإسلامية ، الطبعة

الأولى عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٦٩- الطوسى : الشيخ / أبو جعفر محمد بن الحسن

الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ - النهاية

فى مجرد الفقه والفتاوى - دار الكتاب

العربى - بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى

عام ١٩٧٠م .

٧٠- الهذلى : الإمام / العلامة : أبو القاسم جعفر بن

الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد

الهذلى المعروف بالحلى المحقق المولود

عام ٦٠٢هـ ، والمتوفى ٦٧٦هـ .

شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام -

نشر مؤسسة مطبوعاتى - إسماعيليان ،

إيران الإسلامية .

٧١- - المختصر النافع فى فقه الإمامية - ،

وزارة الأوقاف بمصر - للطبعة الثانية

عام ١٣٧٧هـ .

## • فقه الزجدية :

٧٢- الشوكاني : الإمام / محمد بن علي بن محمد

الشوكاني المولود عام ١١٧٣هـ -

والمتوفى عام ١٢٥٠هـ - السيل الجرار

المتدفق على حدائق الأزهار - تحقيق /

محمود إبراهيم زايد ، محمود أمين

النواوي ، وزارة الأوقاف المصرية عام

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٧٣- ، - الدرر البهية بشرح الروضة الندية -

دار التراث - بمصر .

٧٤- القنوجي : الإمام العلامة / أبو الطيب صديق بن

حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري

- الروضة الندية شرح الدرر البهية -

دار التراث بمصر .

٧٥- ابن قاسم العنسي الصنعاني : الإمام / أحمد بن قاسم العنسي

الصنعاني - الساج المذهب لأحكام

المذهب - مكتبة اليمن .

٧٦- ابن المرتضى : الإمام / أحمد بن يحيى بن المرتضى

اليمني الصنعاني المتوفى ٨٤٠هـ -

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء

الأمصار - دار الكتاب الإسلامي -

بيروت . لبنان .

• فقه الإباضية :

٧٧- أطفيش : الإمام / محمد بن يوسف بن عيسى

أطفيش المتوفى ١٣٣٢هـ - شرح النيل

وشفاء العليل - مكتبة الإرشاد - جدة -

السعودية .

• سابغاً : موسوعات فقهية :

٧٨- الموسوعة الفقهية : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

بالكويت .

• ثامناً : كتب في الاقتصاد :

٧٩- د.رشاد حسن خليل : الفساد في النشاط الاقتصادي - بحث

منشور بكتاب قضايا فقهية معاصرة -

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام

٢٠٠٣م .

٨٠- د.عبد الهادي علي النجار : الإسلام والاقتصاد ، سلسلة عالم

المعرفة - دولة الكويت - العدد ٦٣ عام

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٨١- د. محمد عبد المنعم عفر : السياسات الاقتصادية في الإسلام،

المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ، عام

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ٨٢- سفير/ محمد أمين جبر : الأخلاق والمال في الإسلام -  
القسم الأول - طبعة وزارة الأوقاف  
المصرية عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٨٣- د. شوقي الفنجري : الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته - وزارة  
الأوقاف المصرية عام ١٤١٩هـ -  
١٩٩٨م .
- ٨٤- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية - طبعة الاتحاد  
الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٤٠٣هـ -  
١٩٨٣م .
- ٨٥- م. أمنان : كاتب غربي - الاقتصاد الإسلامي بين  
النظرية والتطبيق . ترجمة / د. منصور  
إبراهيم التركي - المكتب المصري  
الحديث . بدون تاريخ .
- تاسعاً : كتب عامة :
- ٨٦ - الأستاذ / محمد الشرقاوي - ١٠٠ سنة في ذاكرة التاريخ  
- كتاب الجمهورية - فبراير عام ٢٠٠٠م .
- عاشراً : قرارات المجامع الإسلامية :
- ٨٧- القرار رقم (٨) الصادر من مجلس مجمع الفقه الإسلامي  
المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١- ٦ جمادى  
الأولى عام ١٤٠٩هـ - الموافق ١٠-١٥ ديسمبر عام  
١٩٨٨م بشأن تحديد أرباح التجار .



• حادى عشر : قرارات وزارية :

- ٨٨- القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠م ، منشور بالوقائع المصرية العدد ٩٠ مكرر غير اعتيادى فى ١٤/٩/١٩٥٠م ، المطبعة الأميرية - بمصر .
- ٨٩- القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠م ، منشور بالوقائع المصرية العدد ١٢١ فى ٢٥/٢/١٩٥٠م .
- ٩٠- القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧م ، منشور بالوقائع المصرية العدد ( ٤٦ ) فى ٢٢/٢/١٩٧٧ وهو خاص بالسلع المستوردة.



## فهرس الموضوعات



الصفحة	الموضوع
٧	افتتاحية البحث
٩	تقديم
١٢	خطة البحث
١٣	الفصل الأول : مفهوم الاحتكار في الفقه الإسلامي
١٧	التعريف المختار للاحتكار
١٩	الفصل الثاني : التفرقة بين الاحتكار وما يشبهه من ألفاظ ومعاني .
٢١	أولاً : الفرق بين الاحتكار والحكر
٢٣	ثانياً : الفرق بين الاحتكار والادخار القوت
٢٣	١ - مفهوم الادخار
٢٤	٢ - الحكم التكليفي للادخار
٢٥	أدلة مشروعية الادخار
٢٨	ثالثاً : الفرق بين الاحتكار وإمساك السلع
٣١	رابعاً : الفرق بين الاحتكار وقصر إنتاج سلعة بعينها على فئة معينة .
٣٣	الفصل الثالث : صور الاحتكار
٣٥	الصورة الأولى : احتكار البائعين
٣٥	الصورة الثانية : احتكار المستهلكين أنفسهم
٣٦	الصورة الثالثة : الاحتكار العالمي والدولي

الصفحة	الموضوع
٣٦	١ - على مستوى الدول
٣٧	٢ - على مستوى الشركات العالمية
٣٧	الحكم الشرعى للصور الثلاث
٣٩	تحية إجلال لفقهاء الشريعة الإسلامية
٤١	الفصل الرابع : الحكم التكليفى للاحتكار وأدلة ذلك
٤٣	آراء الفقهاء حول عدم مشروعية الاحتكار هل هو للحرمة أم للكراهة ؟
٤٥	أدلة النهى عن الاحتكار
٥٠	الحكمة الشرعية لمنع الاحتكار
٥٠	الشرائع السماوية السابقة تنهى أيضاً عن الاحتكار
٥١	الفصل الخامس : شروط الاحتكار
٥٣	تمهيد :
٥٤	أولاً : للشروط المتفق عليها
٥٤	الشرط الأول : أن يكون الاحتكار فى وقت ضيق وضرورة .
٥٤	الشرط الثانى : أن يترتب على هذا الاحتكار أضرار وتضييق على الناس .
٥٦	الشرط الثالث : أن يقصد بالاحتكار إغلاء السلعة على الناس وتحقيق الربح .

الصفحة	الموضوع
٥٨	ثانياً : الشروط المختلف عليها
٥٨	الشرط الأول : أن يكون المحتكر قد تملك السلعة محل الاحتكار عن طريق الشراء
٥٩	الآراء
٦١	الأدلة
٦٢	الترجيح والمناقشة .
٦٣	الشرط الثاني : أن يكون المحتكر قوت ، ولكن هل هذا القوت قاصراً على قوت الأدمى فقط ، أم يشمل الحيوان أيضاً أم يعم أى سلعة ؟
٦٣	الآراء :
٦٧	الأدلة
٦٨	الترجيح والمناقشة
٧١	الشرط الثالث : أن يشتري المحتكر هذا الطعام في وقت غلاء لا رخص
٧٢	الشرط الرابع : أن يكون الحبس للسلعة محل الاحتكار لمدة
٧٣	الرأى فى الموضوع
٧٤	الشرط الخامس : أن تكون السلعة محل الاحتكار ليس لها مثل أو بديل لها .
٧٧	الفصل السادس : أثر الاحتكار على الاقتصاد

الصفحة	الموضوع
	والمجتمع
٧٩	تمهيد
٨٠	أولاً : الاختكار يودى إلى التضخم فى زيادة الأسعار
	ثانياً : الاختكار يودى إلى قلة الإنتاج
	ثالثاً : الاختكار يودى إلى كساد السلعة وعدم رواجها
	رابعاً : الاختكار يودى إلى عدم استغلال موارد المجتمع استغلالاً كافياً .
	خامساً : الاختكار يساعد على انتشار البطالة
٨٢	سادساً : الاختكار يساعد على عدم الجودة فى إنتاج السلعة وتقديمها بالشكل المطلوب
٨٣	سابعاً : الاختكار يساعد على خلق الأزمات وعدم الترشيد فى الاستهلاك
٨٤	اعتراض ورده
٨٥	ثامناً : الاختكار يودى إلى تقديم مصلحة المحتكر على مصلحة الآخرين للإضرار بهم
٨٧	تاسعاً : الاختكار يودى إلى إثراء طبقة على حساب طبقة أخرى
٨٧	عاشراً : الاختكار يودى إلى اندلاع الحروب
٩١	الفصل السابع : التدابير الوقائية للحد من الاختكار
٩٣	تمهيد



الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : التدابير الوقائية للحد من اختكار الأفراد .	٩٤
آراء الفقهاء حول جبر المخترع على البيع إذا امتنع عنه اختياراً	٩٦ .
الآراء	٩٦
الرأى الراجح	٩٨
رأى الفقهاء فيما لو كان الغلاء شديداً وعند الناس طعام مخزون أبيع على أصحابه	٩٨
من التدابير الوقائية : العمل على توفير السلع محل الاختكار أو بديل لها .	٩٩
تشجيع المنافسة التجارية .	١٠٠
تشجيع التبادل التجارى	١٠٠
الوعى الجماهيرى	١٠٠
المطلب الثانى : التدابير الوقائية للحد من الاختكار العالمى	١٠٢
الفصل الثامن : عقوبات الاختكار فى الشريعة الإسلامية	١٠٣
أولاً : العقوبة الدنيوية	١٠٥
١ - عقوبة التعزير	١٠٦

الصفحة	الموضوع
١٠٧	٢ - عقوبة التسعير
١٠٨	آراء الفقهاء في جواز التسعير من الحاكم على المحتكر
١١٤	الأدلة
١٢٠	الرأى الراجح
١٢٣	موقف القانون المصرى من قضية التسعير
١٢٤	عقوبة الحاكم للبائعين إذا باعوا بأكثر من السعر المحدد
١٢٥	٣ - عقوبة الحرق
١٢٦	٤ - عقوبة الجذام والإقلاص
١٢٨	عقوبات الدولة المحتكرة
١٢٩	ثانياً : العقوبة الأخروية
١٣١	الخاتمة
١٤١	اقتراح مشروع بقانون الاحتكار
١٤٣	أولاً : مفهوم الاحتكار وصوره وحكم كل منها
١٤٥	ثانياً : أحكام عامة
١٤٦	ثالثاً : شروط الاحتكار
١٤٧	رابعاً : آثار الاحتكار الاقتصادية
١٤٧	خامساً : التدابير الوقائية للحد من الاحتكار
١٥٠	سادساً : عقوبات الاحتكار
١٥١	مصادر البحث

الصفحة	الموضوع
١٥٣	أولاً : مراجع فى التفسير
١٥٤	ثانياً : الحديث وشروحه
١٥٨	ثالثاً : كتب اللغة
١٥٩	رابعاً : كتب لغة الفقه
١٥٩	خامساً : كتب فى قواعد الفقه
١٦٠	سادساً : كتب الفقه الإسلامى
١٧١	سابعاً : موسوعات فقهية
١٧١	ثامناً : كتب فى الاقتصاد
١٧٢	تاسعاً : كتب عامة
١٧٢	عاشراً : قرارات المجامع الإسلامية
١٧٣	حادى عشر : قرارات وزارية
١٧٥	فهرس الموضوعات

٢٠٠٦/٢٠٢٦٤	- رقم الإيداع
------------	---------------



الجديدة - الجامعة

Inv:114

Date:27/7/2011

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

جديدة

دار الجامعة الجديدة  
٣٨ شارع سوتر - الأزاريطة  
الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩  
E-mail : dar.egamaa@egadida@hotmail.com

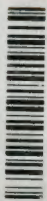
# الاحتكار

في ميزان الشريعة الإسلامية  
وأثره على الاقتصاد والمجتمع  
(رؤية فقهية جديدة)

مؤلف:  
د. محمد عبد الله محمد النجدي  
مستشار كلية الشريعة  
بجامعة القاهرة  
مختص في فقه المال والتمويل

دار الفكر للنشر والتوزيع  
بمصر - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



1044806